العدد
١٠
تشرين الأول
٢٠١٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة
إضاءات عالمية مترجمة

صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- سحب ترامب قواته يمنح تركيا نفاذاً الى سوريا وفرصة لتنظيم "داعش" لاعادة تشكيل صفوفه
- تراث أبي بكر البغدادي الحقيقي
- لبنان .. الازمة الاقتصادية تؤدي الى التقشف
- يمكن ان تكون سوريا فيتنام تركيا

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العدد ١٠ -تشرين الأول ٢٠١٩

مجلة إضاءات عالمية مترجمة تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

رئيس التحرير :

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير :

الباحثة رؤى خليل - الباحثة هبة علي

www.hcrss.org

- سحب ترامب قواته يمنح تركيا نفاذاً الى سوريا-وفرصة لتنظيم "الدولة الاسلامية" لاعادة تشكيل صفوفه
- تراث أبي بكر البغدادي الحقيقي

- لبنان ..الازمه الاقتصادية تؤدي الى التقشف
- يمكن ان تكون سوريا فيتنام تركيا

رؤية مستقبلية

سحب ترامب قواته يمنح تركيا نفاذاً إلى سوريا - وفرصة لتنظيم «]داعش » لإعادة تشكيل صفوفه

بقلم : دانا ستروول

ترجمة : هبة علي حسين

من أجل شـــرح أحدث قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من ســـوريا، أصدر البيت الأبيض بياناً شـــدّد فيه على أنّ الولايات المتحدة هزمت «الخلافة الإقليمية» لتنظيم «الدولة الإســـلامية» («داعش»). لكنّ هذا الأمر يخفي الحقيقة. ففي حين أُخرج «داعش» من آخر شـــبر من الأراضي التي كان يســـيطر عليها في آذار/مارس، ثمة الكثير من المعلومات التي تشير إلى أن التنظيم لم يُهزم على الإطلاق .

لنأخذ في الاعتبار ما يلي: في آب/أغســـطس، لاحظ المفتش العـــام الخاص بالمهمة العســـكرية الأمريكيـــة لدحر تنظيم «الدولـــة الإســـلامية» أن التنظيـــم «نفّذ عمليـــات اغتيال وهجمات انتحارية وعمليات خطف وحرق محاصيل» وأنشأ «خلايا منبعثة من جديد في ســـوريا». وفي الشهر الماضي، قال السفير جيم جيفري - المسؤول الأمريكي المكلف بقيادة المعركة الدبلوماســـية لدحر تنظيم «الدولة الإسلامية»، إن التنظيم «لا يزال موجوداً ويســـاهم في انعدام الأمن ويتسبب بمشاكل في سوريا بطرق كثيرة مختلفة».

والأكثر إثـــارة للقلق هو التحذير الذي حملـــه أحدث تقرير صادر عن «مجموعة دراســـة ســـوريا»، وهي فرقة عمل مشتركة من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي مكلفة من الكونغرس بتقديم توصيات حول سياســـة الولايات المتحدة في ســـوريا (وانطلاقاً من مبدأ الإفصاح الكامل، أنا الرئيسة المشـــاركة لهذه الفرقة). فقد حذر التقرير من المخاطر التي تهدد أمن الولايات المتحدة جراء ســـحب القوات الأمريكية الســـابق لأوانه، مشيراً إلى أن تنظيم «الدولة الإسلامية» لا يزال يملك الوسائل والرغبة في «تنفيذ هجمات ضد الولايات المتحدة» وسوف يستغل «أي ثغرة» لتنفيذها وإعادة تعبئة صفوفه.

ونظـــراً إلى الأدلة الكثيرة علـــى أن تنظيم «داعش» لا يزال يشـــكّل تهديـــداً مميتاً وعاجـــلاً، فمن الواضـــح أن المهمة العسكرية في ســـوريا لم تُستكمل بعد. وفي الواقع، إذا أصرّ ترامب على ســـحب القـــوات الأمريكية الآن قبـــل أن تكون الظروف على الأرض مستقرة بما فيه الكفاية، فسوف يفسح المجـــال أمام التنظيم ليعيد ترتيب صفوفـــه ويهدّد من جديد أمريكا وحلفائها في جميع أنحاء العالم.

يُذكر أن هذا السيناريو هو بالذات الذي وَضَع وزارتي الدفاع والخارجيـــة الأمريكيتين في وضْعْ الســـيطرة على الأضرار في المرة الأخيرة التي أعلـــن فيها الرئيس الأمريكي أنه تمّ القضاء على هذا التنظيم الإرهابي في تغريدة نشـــرها على «تويتر» في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨. وأدّى ذلك إلى تعجيل اســـتقالة وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس بسبب وجهات نظـــر متباينة حول أفضل طريقـــة لحماية المصالح الأمريكية.

ومنذ ذلك الحين، لم تســـتعِد الولايات المتحـــدة أبداً مكانتها بالكامـــل، لكن المســـؤولين العســـكريين والدبلوماســـيين الأمريكيين كانوا يعملون من دون كلل لاستعادة الثقة الكافية في التزام الولايـــات المتحدة بمهمة الحفـــاظ على التحالف الدولي ضـــد تنظيم «الدولة الإســـلامية» بقيـــادة الولايات

المتحدة ومواصلة القتال على الأرض.

إن العنصر المهم في هذا التحالف هو شريك الولايات المتحدة الذي يحارب تنظيم «الدولة الإسلامية» داخل سوريا - أي «قوات سوريا الديمقراطية» بقيادة الأكراد. وتضمّ هذه «القوات» عشرات الآلاف من المقاتلين الأكراد والعرب السوريين الذين دربتهم وسلحتهم الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم «داعش».

ويقوم ترامب بمكافأة «قوات سوريا الديمقراطية» على هذه التضحيات عبر سحب الدعم العسكري الأمريكي الذي يبقي هذه «القوات» وأسرها في مأمن من تهديدين وجوديين متساويين هما: ضربة عسكرية من تركيا، دولة مجاورة أكثر قوة ونفاذاً تعتبر الأكراد أعداءً لها؛ ونظام الأسد وداعماه، روسيا وإيران، الذين يسيطرون على القسم المتبقي من سوريا ويهدفون إلى استعادة ثلث مساحة البلاد التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية».

ويجب أن يكون ترامب على دراية بما يبدو عليه الاستسلام للأسد وروسيا وإيران استناداً إلى عملياتهم الموثقة: هجمات بمواد كيميائية وقصف بالبراميل المتفجرة، وعمليات إخفاء قسرية وتعذيب، واستيلاء على الممتلكات، وتجويع.

وصحيح أن الجيش الأمريكي سحب بعض قواته خلال الشتاء الماضي، لكنّه أبقى ما يكفي منها داخل سوريا من أجل دعم «قوات سوريا الديمقراطية» في قتالها مع تنظيم «داعش»، وحماية المجتمعات المحلية وحراسة ما يُقدّر بنحو ١١ ألف محتجز من مقاتلي «داعش» و٧٠ ألف من أفراد أسر أعضاء التنظيم المنتشرين في حوالي ٣٠ مخيماً عبر شمال شرق سوريا.

والآن يرغب ترامب في تسليم المهمة العسكرية إلى تركيا. لكنّ أولوية أنقرة لا تتمثل في القضاء على تنظيم «داعش» كما أنها لا تتمتع بالقدرة على القيام بذلك. وبالنسبة للحكومة التركية، يتمثّل التهديد الرئيسي في سوريا بالمقاتلين الأكراد في صفوف «قوات سوريا الديمقراطية»، التي تعتبر أنقرة أنّها الجماعة الإرهابية الكردية نفسها التي مركزها في تركيا - أي «حزب العمال الكردستاني».

ومن أجل منع أي توغل عسكري تركي في عمق الأراضي السورية لمحاربة الأكراد، أجرى مسؤولون أمريكيون خلال الأشهر القليلة الماضية مفاوضات بشأن إقامة «منطقة آمنة» على طول الحدود التركية-السورية شمال شرق سوريا. وقد أتت تلك المفاوضات بثمارها، حيث يقوم الجيشان الأمريكي والتركي بدوريات مشتركة لضمان ابتعاد المقاتلين الأكراد السوريين وأسلحتهم الثقيلة عن الحدود التركية، في حين ركّزت «قوات سوريا الديمقراطية» - بعد أن طمأنت الولايات المتحدة أعضاءها حول سلامة أسرهم - على محاربة تنظيم « داعش ». ويُظهر ذلك القيادة الأمريكية في أفضل حالاتها: دبلوماسية مدعومة بأدوات عسكرية لمنع حدوث أسوأ السيناريوهات المتمثلة في منح تنظيم « داعش » فرصة إعادة ترتيب صفوفه واستعادة الأراضي التي كان يسيطر عليها سابقاً.

لكنّ إعلان الرئيس الأمريكي يجعل السيناريو الأسوأ أكثر احتمالاً: وفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتعهده بالانتقال إلى شمال سوريا، وتحوّل «قوات سوريا الديمقراطية» إلى التركيز على حماية أسر أعضائها من تركيا. وبدلاً من المخاطرة باندلاع أعمال عنف بين دولتين حليفتين في حلف «الناتو»، يقوم الجيش الأمريكي بتطهير المنطقة عندما تبدأ تركيا عملياتها العسكرية. وبتعبير آخر، تنتهي المهمة العسكرية لهزيمة تنظيم « داعش » في سوريا بالشكل الذي نعرفها فيه.

ويعني جزئياً تغيير «قوات سوريا الديمقراطية» أولوياتها بعيداً عن تنظيم « داعش » أنها ستقلّص حجم مهمتها لتقتصر على حراسة عشرات الآلاف من مقاتلي التنظيم المحتجزين وعائلاتهم، مما قد يدفع بـ «داعش» إلى

> وخلال السنوات القليلة الماضية، قدّم الجيش الأمريكي الدعم الجوي وعدداً محدوداً من القوات الأمريكية من أجل محاربة الجماعة الإرهابية داخل سوريا. وفي ظل تولي «قوات سوريا الديمقراطية» القيادة على الأرض واضطلاع الولايات المتحدة بدور مساند، أخرجت هذه «القوات» التنظيم من ٢٠ ألف ميل مربع من الأراضي في سوريا - إلّا أن ذلك جاء على حساب آلاف الأرواح من عناصرها.

التخطيط لعمليات هروب من السجن وإعادة تعبئة صفوفه. وذكر البيان الصادر عن البيت الأبيض أنّ حراسة هؤلاء المعتقلين أصبحت من مسؤولية تركيا، لكن لا يوجد ما يشير إلى أن تركيا قبلت هذا الدور.

وبعد أن احتفظ تنظيم «داعش» بهيكليته القيادية ونفاذه إلى الموارد وجاذبيته العالمية، سيتمكن من إعادة بناء قواته والبدء بإطلاق هجمات لا تستهدف المجتمعات السورية فحسب، بل أهداف عبر الحدود في العراق أيضاً - حيث تنتشر أعداد أكبر بكثير من القوات الأمريكية - وكذلك التخطيط لهجمات في أوروبا والولايات المتحدة.

وسترى الولايات المتحدة من جديد أنّ أمنها مهدد بشكل مباشر. لكنّ هذه المرة، وعندما تتطلع إلى أصدقائها من أجل إعادة تشكيل تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب، ستشكك الحكومات بمصداقيتها المتضررة أساساً. وبالنظر إلى سجلها الحافل بمفاجأة أصدقائها وبالتخلي عن شركائها، ستواجه الولايات المتحدة صعوبات في ضمان تأمين الالتزامات والمساهمات. وبالتالي، ينطبق عندئذٍ مبدأ أمريكا وحدها وليس أمريكا أولاً.

المصدر:

- Dana Stroul, Trump’s Troop Withdrawal Gives Turkey Access to Syria—and ISIS Space to Rebuild, October 8, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/trumps-troop-withdrawal-gives-turkey-access-to-syriaand-isis-space-to-rebui

تراث أبي بكر البغدادي الحقيقي

بقلم : سكوت ستيوارت
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- يختلف الإرث الذي خلفه زعيم الدولة الإسلامية المتوفى، أبو بكر البغدادي، اختلافًا كبيرًا عن الإرث الذي كان يطمح إليه.
- أشرف البغدادي على اتساع الشقاق في الحركة الجهادية التي تؤدي الآن في كثير من الأحيان إلى قتال مفتوح بين القاعدة والدولة الإسلامية.
- كما قام الزعيم المتشدد بإضفاء الطابع المؤسسي على الهجمات الطائفية، وإعلان العديد من المسلمين كمرتدين، والعنف الشديد، والنشاط الجنسي الجهادي.

عندما سار شخص يرتدي ملابس سوداء على المنصة في مسجد النوري العظيم في الموصل في ٢٩ يونيو ٢٠١٤، من المحتمل أن القليل منهم توقعوا إعلانًا بالغ الأهمية، وإن كان غاضبًا، أي أن الرجل أعاد تأسيس الخلافة الإسلامية وأن مسلمو العالم مدينون له بالولاء كـ «الخليفة إبراهيم». يمثل بيان الزعيم المعين ذاتياً - المعروف باسم أبو بكر البغدادي - أول محاولة جادة لإعادة تشكيل الخلافة منذ عام ١٩٢٤، عندما ألغت الجمهورية التركية العلمانية المؤسسة بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية.

عندما ارتقى البغدادي إلى المنصب الرفيع في أعقاب النجاحات المذهلة التي حققتها مجموعة داعش في ميدان المعركة في سوريا والعراق، كان يتخيل إرثًا من شأنه أن يسقط جميع المسلمين في الصف ويساعدونه في تثبيت السيادة على كل الأرض. رأى البغدادي نفسه على أنه «جعل الإسلام عظيمًا مرة أخرى» (لاستعارة عبارة) وتوقع أن يحقق نفس النجاح الذي تمتع به أتباع النبي محمد عندما وسعوا الخلافة الأصلية في أواخر القرن السابع الميلادي. الآن ننظر إلى الوراء في حياة - وموت - البغدادي، يصبح من الواضح أنه فشل.

في الألفينيات من القرن الماضي، أدت الاختلافات في الاستراتيجية والعقيدة في البداية إلى منع زعيم القاعدة أسامة بن لادن من اعتناق ودعم أبو مصعب الزرقاوي، أحد أسلاف البغدادي فيما أصبح فيما بعد الدولة الإسلامية. في الوقت المناسب، صعدت القاعدة الزرقاوي.

أحد الاختلافات الإستراتيجية الرئيسية بين تنظيم البغدادي الإسلامي والقاعدة هو أن بن لادن طالب بمقاربة أكثر تدريجية لإقامة نظام حكم إسلامي. جادل زعيم القاعدة بأنه سيكون من المستحيل على الجهاديين الإطاحة بحكومات الشرق الأوسط وإنشاء خلافة طالما كان «العدو البعيد» (الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون) ناشطين في المنطقة. في نظر الظواهري وقادة القاعدة الآخرين، تم التحقق من صحة استراتيجية بن لادن في عام ٢٠٠٦، عندما فشلت القاعدة في العراق في محاولتها إعلان دولة إسلامية ؛ في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، عندما تعرضت القاعدة في شبه الجزيرة العربية لنكسات كبيرة بعد الاستيلاء على أجزاء كبيرة من اليمن ؛ وفي عام ٢٠١٢، عندما تكبدت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خسائر بعد إعلانها نظام حكم جهادي في شمال مالي.

بيد أن البغدادي وأنصاره رفضوا هذا المنطق، واتبعوا منهجًا أكثر إلحاحًا - «أطلقوا عليه اسمًا وادعوه»، إن صح التعبير. وجادلوا بأن وقت الاحتفاظ بالأراضي وحكمها قد حان الآن، وأن بإمكانهم استخدام الموارد والأشخاص الموجودين في الأراضي التي فتحوها للمساعدة في تأجيج جهودهم للتوسع. هذه الفلسفة هي التي دفعت البغدادي إلى إعادة تأسيس الخلافة بسرعة كبيرة بعد الاستيلاء على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا. جادل تنظيم داعش بأن الخلافة أصبحت حقيقة تاريخية، وأنه لا يمكن لأحد أن يوقف انتشاره، وأنه يجب على جميع المسلمين أن ينضموا إلى الجهد أو يخاطروا بأن يعلنوا المرتدين. سعى البغدادي وأنصاره كذلك إلى استخدام إعلان الخلافة لإقحام زخمهم للأمام والمساعدة في تأجيج جهود التوسع العالمية. من الواضح أن عشرات الآلاف من المسلمين استجابوا لدعوتهم، لكن هذا الرقم لم يكن كبيرًا بما يكفي للاحتفاظ بالخلافة. بمجرد أن بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في التحالف عملياتهم لاستهداف الدولة الإسلامية في سبتمبر ٢٠١٤، دخلت الحركة في دوامة هبوطية ثابتة.

وضع الزرقاوي السياسات العدوانية للجماعة، وكان من بينها الإعلان على نطاق واسع عن المسلمين الذين عارضوها كمرتدين (عقيدة دينية تُعرف باسم «التكفير»)، لكن البغدادي وسّع نطاق الممارسة. قامت المجموعة بإعدام عشرات الآلاف من المرتدين المزعومين الذين كانت جريمتهم الرئيسية هي العمل مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أو النظام السوري أو الحكومة العراقية، والتحريض على شن هجمات ضد المساجد والمدارس والمواكب الدينية للمسلمين غير المتطرفين. مما لا يثير الدهشة، أن المجموعة قامت أيضًا بتوجيه بنادقها إلى غير المسلمين، خاصةً المجتمع اليزيدية في شمال العراق. علاوة على ذلك، فقد دمرت المواقع الدينية اليزيدية والمسيحية واليهودية والكلاسيكية في العراق وسوريا، وشجعت مجموعات الامتياز ومؤيدي القاعدة الشعبية على أن يحذوا حذوها. يتناقض السلوك الوقح مع المبادئ التوجيهية التي صدرت في عام ٢٠١٣ من خليفة بن لادن كزعيم لتنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، الذي نهى عن قتل مسلمين آخرين إلا في حالة الدفاع عن النفس والهجمات المحظورة ضد دور العبادة لأي دين.

جادل تنظيم داعش بأن الخلافة أصبحت حقيقة تاريخية، وأنه لا يمكن لأحد أن يوقف انتشاره، وأنه يجب على جميع المسلمين أن ينضموا إلى الجهد أو يخاطروا بأن يعلنوا المرتدين.

كما شجع الزرقاوي عنفاً عنيفاً - وهي ممارسة أكسبته لقب «أمير الذباحين». بيد أن البغدادي تفوق على سلفه، حيث أخذ أتباعه العنف الشديد ضد البشر الآخرين إلى مستوى جديد بشع. نظمت المجموعة مقاطع فيديو متقنة قام فيها مقاتلو الدولة الإسلامية بقطع رؤوس الناس وإطلاق النار ودفع العشرات من السجناء إلى نهر دجلة، وألقوا مثليي الجنس المزعومين من المباني الشاهقة، وغرقوا جواسيس مزعومين في حوض سباحة، وحرقوا طيار مقاتل أردني حيا في قفص. وبفضل عملية إعلامية غير مسبوقة، قاموا ببث وحشيتهم في جميع أنحاء العالم.

فشل الخليفة المعلن عن نفسه في توريث نظام حكم يوحد بين مسلمي العالم واستعاد أمجاد الماضي، تاركًا خلفه إرثًا أكثر قابلية للإهمال.

المصدر:

- Scott Stewart, Abu Bakr al-Baghdadi›s True Legacy, Oct 29, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/abu-bakr-al-baghdadis-true-legacy-qaeda-osama-jihadist-militant

ملف العدد

- أستقالة رئيس الوزراء تعمق الأزمة السياسية في لبنان
- لبنان .. الازمة الأقتصادية تؤدي الى التقشف.
- السلام في كولومبيا : كيف يمكن للولايات المتحدة المساعدة في الفوز بها مرة اخرى.
- العلاقات الامريكية – السعودية بعد عام من مقتل خاشقجي .
- العلاقات الصينية – الهندية .. الوضع الراهن وتأثيره.
- إليكم ماتعنيه صفقة بوريس جونسون الجديدة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي .
- أنتصار ترامب ؟ أمريكا تغادر سوريا اخيراً.
- رابطة حرية الانترنت : كيفية صد الاعتداء الاستبدادي على شبكة الانترنت.
- حملة تركيا على رؤساء البلديات الاكراد قد تأتي بنتائج عكسية .
- رئيس البنتاغون :»نحن لانتخلى عن الاكراد».
- روسيا تستعد لنزاع مع الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي.
- كيف سيكون الانسحاب من أفغانستان؟
- المنافسة بدون كارثة , كيف يمكن لامريكا ان تتحد وتتناقش مع الصين .
- يمكن أن تكون سوريا فيتنام تركيا.

استقالة رئيس الوزراء تعمق الأزمة السياسية في لبنان

تقدير موقف لموقع ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته في ٢٩ أكتوبر، مما أسعد الكثير من المشاركين في الاحتجاجات الواسعة التي شلت الاقتصاد اللبناني خلال الأسبوعين الماضيين ووضع نظامه السياسي في حالة حرجة. في خطاب ألقاه على مستوى البلاد قبل تقديم استقالته إلى الرئيس ميشال عون، قال الحريري إنه بذل كل ما في وسعه لحل أزمة لبنان. إذا قبل عون استقالته، فإن بقية حكومة الحريري ستستقيل تقنيًا وفقًا للدستور اللبناني وتنتقل إلى دور مؤقت حتى يتم تشكيل حكومة جديدة.

يمكن أن يمثل إعلان الحريري بداية لتغيير سياسي واسع النطاق محتمل في لبنان. اعتادت البلاد على الشلل السياسي والقيادة الضعيفة - لم يكن هناك رئيس من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، على سبيل المثال، واستغرق الأمر أكثر من ثمانية أشهر لتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات في مايو ٢٠١٨. لكن فترة الاضطرابات السياسية هذه تختلف عن الحلقات الماضية عندما اشتبكت الفصائل الطائفية اللبنانية فيما بينها وسعت إلى الاستفادة من عدم الاستقرار على حساب الفصائل الأخرى. هذه المرة، يريد المحتجون وضع حد للنظام السياسي ذاته الذي تعتمد عليه الفصائل من أجل قوتها ورعايتها. تمثل الاحتجاجات حركة وطنية متعددة الطوائف تعمل على إضعاف اقتصاد مزعزع للاستقرار بالفعل وتضغط من أجل تفكيك الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ الذي أنشأ النظام السياسي الطائفي الحالي في لبنان.

وبالتالي، هناك جبهتان لهما أهمية: يمكن لحركة الاحتجاج في لبنان أن تضغط على الاقتصاد غير المستقر في البلاد، الواقع بالفعل تحت ضغط العقوبات الأمريكية وتكتظ بالحطام المستمر لعقود من سوء الإدارة الاقتصادية. قد يدفع ذلك لبنان إلى أزمة اقتصادية، لا يمكنه أن يتوقع من المجتمع الدولي أن يساعدها في إنقاذها.

رد فعل الفصائل. يبتعد الحريري وحزبه، تيار المستقبل، عن الأزمة ويسلمون المسؤولية إلى الفصائل اللبنانية الأخرى - في الوقت الحالي. سوف تعطي ردود أفعال هذه الفصائل نظرة ثاقبة حول الكيفية التي سيحاولون بها تحويل الضغط الشعبي نفسه الذي ساعد في إسقاط الحريري. وبينما يفعلون ذلك، فإن الحريري وحركة المستقبل سوف يسقطان لكنهما لا يسعان إلى الخارج وسيبحثان عن سبلهما للحفاظ على سلطتهما أو حتى توسيعها.

علامات الانتخابات المبكرة. ستمنح ردود الفعل هذه نظرة ثاقبة حول كيفية تحرك لبنان نحو انتخابات مبكرة وما إذا كان لبنان سيتحرك نحو ذلك، حيث سيكون عدد قليل من داخل النظام السياسي اللبناني موضع ترحيب، إلى حد كبير لأنه يمكن أن يضخ التغيير في نظام يمنح الركود. ستكون الانتخابات المبكرة فرصة للحركة الاحتجاجية، التي تضم قطاعات واسعة من المجتمع المدني اللبناني، لبناء أحزاب سياسية متنافسة لتولي النخبة الراسخة. سوف يقلق هذا الأمر المطلعين على النظام

الطائفي في لبنان لأنهم فـي الوقت الحالي عرضة للاتهامات بالفساد التي قد تثير تحديات جديدة لهم في صناديق الاقتراع.

خطـوات الاحتجـاج القادمـة. كانـت اسـتقالة الحريري مطلبًا أساسيًا للعديد من المتظاهريـن - قد يعود بعضهم إلى منازلهم بهذا النصـر. في هذه الأثناء، إذا بقيت البنوك اللبنانية مغلقة بسـبب الاحتجاجات، فلن يتقاضـى الكثير من اللبنانيين رواتبهم في نهاية الشـهر. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى إرسـال بعض المحتجين إلى منازلهـم وتحفيز التنازلات من الحركة لأنهم يرون أن النظام السياسي في البلاد يتدفق.

ولكن لأن حركة الاحتجاج عابرة للطوائف والقواعد الشعبية، فلا يوجد حل بسـيط لإرضاء مطالبها العديدة. قد يقرر البعض داخل الحركة أن اسـتقالة الحريري ليسـت كافية. وبدلاً من استرضائهم، يمكن أن تشجعهم رحيله على المطالبة بتغييرات أكبر، مثل النهاية الرسـمية للميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. مع أداء الاقتصـاد الضعيف كما هو، قد لا يزعجهم شـيك الراتب الفائت. إذا لم تعد حركة الاحتجاج إلى العمل على نطاق واسع، فسـيعني ذلك فترة طويلة من الأزمة السياسـية والاقتصادية للبنان - ودفعًا إضافيًا نحو المياه المجهولة.

كانت اسـتقالة الحريري مطلبًا أساسـيًا للعديد من المتظاهرين - قد يعود بعضهم إلى منازلهم بهذا النصر. في هذه الأثناء، إذا بقيت البنوك اللبنانية مغلقة بسبب الاحتجاجات، فلن يتقاضى الكثير من اللبنانيين رواتبهم في نهاية الشهر.

المصدر:

- Prime Minister›s Resignation Deepens Lebanon›s Political Crisis, Oct 29, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/prime-ministers-resignation-deepens-lebanons-political-crisis-saad-hariri-protests-hezbollah

لبنان.. الازمة الاقتصادية تؤدي إلى التقشف

بقلم : جوزيف عيد / أ ف ب / غيتي إيمدجز
ترجمة : رؤى خليل سعيد

يسلط الضوء

- إن المشـــاكل الاقتصادية العميقة تترك للبنان خيارات قليلة غير أن يســـن تدابير التقشـــف، لكن الإصلاحات ستأتي بتكلفة سياسية باهظة.

- حتى لو نفذت بيروت إصلاحات مؤلمة لفتح الاستثمارات الموعودة، فمن غير المرجح أن يستفيد اللبنانيون من الطبقة الدنيا والمتوسطة في المدى القريب، لأن الإجراءات ستركز أكثر على ترقيات البنية التحتية الضرورية.

يواجه لبنان مهمة شـــاقة للهروب من الأزمة الاقتصادية. على مدار عقود، حافظت على عجز كبير في الحســـاب الجاري لتمويل إنفاق حكومي كبير، يدفع الكثير منه لشـــبكة أمان اجتماعي تمنع البلد المتنوع اجتماعياً وسياســـياً من الانهيار. لكن تراجع معنويات المســـتهلكين، وتباطؤ تدفقات رأس المال، والتهديد بفرض مزيد من العقوبات المرتبطة بإيران، يعمق الهشاشة الاقتصادية ويؤدي إلى عدم القدرة على تحمل هذا النوع من الإنفاق الحكومي.

فـــي موازنة عام ٢٠١٩ التي تـــم تمريرها مؤخرًا وميزانية ٢٠٢٠ قيد المناقشة، وافقت الحكومة على أن تدابير التقشف هي الحل لخفض الإنفاق الحكومي. لكن فرض تدابير التقشف على لبنان ســـيؤدي بشكل أساســـي إلى تعطيل شبكة الأمان الاجتماعي في البلاد، وبالتالي إتلاف الروابط السياسية بين المواطنين ورعاتهم السياسيين. بينما يتقدم لبنان إلى الأمام بالتقشـــف، فإن الاضطرابات الشـــعبية والحكومة الضعيفة مضمونة.

تتمثل المشـــكلة العاجلة في دفع الحاجـــة إلى خفض الإنفاق الحكومـــي إلـــى الضغط الحالي علـــى ربط الجنيـــه اللبناني بالـــدولار الأمريكي. على نحو متزايد، يجب على بيروت دعم الربـــط (حوالـــي ١٥٠٠ ليرة لبنانية لـــكل دولار) من خلال اســـتنزاف احتياطيات العملات الأجنبية. ساعد الربط، الذي تم تنفيذه في عام ١٩٩٧، لبنان في البداية على الخروج من الركود الاقتصادي بعد حربه الأهلية المكلفة التي اســـتمرت ١٥ عامًا. هذا الصيف، ومع ذلك، فإن سعر صرف العملة في السوق الســـوداء تسلل بسرعة إلى ما وراء الربط الرسمي، مما زاد مـــن احتمال تخفيض قيمة العملـــة على الطريق أو الإزالة الكاملة لسعر الصرف الثابت.

إن إزالة الربط من شـــأنه أن يتســـبب فـــي انخفاض الجنيه بســـرعة، مما يعرض للخطر بشـــكل خطير العقد الاجتماعي للبنان في فترة ما بعد الحرب، والذي يضمن أن الدولة ستهتم باحتياجات المواطنين الأساسية من خلال الإنفاق الاجتماعي الضخم. لكن اليوم، يهدد عدم الاستقرار الاقتصادي في لبنان القوة الشـــرائية لمواطنيها، وبالتالي فـــإن ثقتهم بالحكومة والنظام الذي سادته المجتمعات الطائفية في البلاد بعد الحرب

الأهليـــة. يوضح هـــروب رأس المال، انخفـــاض التحويلات وتراجع الاستهلاك، مدى انخفاض معنويات المستهلكين في الدولة؛ وفي الوقت نفســـه، أدت المضاربات على اســـتقرار ربط الدولار إلى انخفاض تدفقات رأس المال وزيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج.

مواجهة حتمية:

من أجل حل المشـــكلة والاســـتثمار في المســـتقبل، تتضمن ميزانيات لبنان ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ تدابير تقشفية غير مسبوقة ووعد بإصلاحات العمل والضرائب في المستقبل. بينما تأمل السلطات في حل مشاكل العجز والديون المستعصية في البلاد من خلال زيادة تدفقـــات رأس المال ودعم ربط العملة (دون التخلي عن الســـيطرة على مؤسســـة خارجية مثل صندوق النقـــد الدولـــي)، فإنهـــا ســـتزيد من الضغـــوط الاقتصادية على المواطنين، الذين سيســـتجيبون بمزيد من الضغط علـــى الطبقة السياســـية لصياغة عقد اجتماعي جديد.

أكبر النفقات في لبنان هي خدمة الديون وتكاليـــف القطاع العـــام والمدفوعات لشـــركة الكهرباء الحكومية. لتقليص كل منها، تتضمن خطة الحكومة تدابير تقشفية أو ضغط على القطاع الخاص. على ســـبيل المثال، تأمل بيروت أن يساعد إصلاح الدعـــم الخاص بها في تقليل التحويلات إلى شـــركة الطاقـــة الحكوميـــة، والتي تكلف ملياري دولار في الســـنة، لكن ذلك سيزيد من ســـعر الكهرباء للبنانيين الذين أصبحوا مرهقين من عمليات النضج اليومية والمرافق باهظة الثمن. وفي الوقت نفســـه، تأمل الحكومة في أن تساعد إصلاحاتها في القطاع العام على تخفيف عبء الأجور في القطاع العام، الـــذي يتحمل ٣٥ فـــي المائة من الميزانية بشـــكل ملحوظ، ولكـــن مثل هذه الإصلاحـــات، حتماً، ستســـمح لعدد أقل من المواطنين بالوظائف الشـــاغرة في القطاع العام. هذه مشكلة خطيرة في بلد يبلغ معدل بطالة الشـــباب فيه ٣٧ في المئة - بالإضافة إلى خيانة أخرى للعقد الاجتماعي الذي من المؤكد أنه سيعمق الاســـتياء. ببساطة لا توجد حلول لقضية الديون التي لا تنطوي على قيام الحكومة بتقليص إنفاقها - ويتحمل المواطنون اللبنانيون وشـــركات القطاع الخاص المزيد من الفاتورة.

تدابير التقشـــف هي أيضاً أكثر حتمية لأن المنح والقروض التي وعدت بهـــا مؤخراً إلى لبنان تتطلب مـــن البلاد لتنفيذ التقشـــف من أجل فتح الأموال. أشـــادت بيـــروت بالقروض والمنح التـــي بلغت ١١ مليار دولار من مؤتمر ســـيدر لعام ٢٠١٨، وهو قمة مانحين دولية للبنان، كوسيلة للتغلب على الأزمة. ولكن للوصول إلى الأموال، يجب على لبنان أن يفرض تدابير تقشـــفية لن تؤذي فقط القوة الشرائية للمواطنين، بل وتوجههم أيضًا نحو مشاريع بنية تحتية كثيفة رأس المال لا توفر أي عائق فوري للمقاتليـــن اللبنانيين من الطبقة الدنيا والمتوســـطة الذين يكافحون من أجل الشراء الغذاء والحفاظ على وظائفهم. علاوة على ذلك، فإن هذه القيود لن تؤدي إلا إلى زيادة عجز الحســـاب الجاري. علاوة على ذلك، سيرغب الكثير من المســـتثمرين الخارجيين مـــن القطاع الخاص في معرفة ما إذا كان لبنان سينفذ بعض الإصلاحات الهيكلية قبل أن يشاركوا بأي أموال.

> توقيـــت اقتراح حجب الثقة: بموجـــب القانون، عندما يفقد رئيـــس وزراء بريطاني اقتراحاً بحجب الثقة، أمام البرلمان ١٤ يومًا لتعيين بديل. إذا فشـــلت في القيام بذلك، يجب إجراء انتخابات عامة.

آثار التقشف

بالنظر إلى أن المواطنين اللبنانيين لا يعتادون على التقشف، فـــإن احتمال فرض ضرائب جديدة والمزيـــد من عدم اليقين فـــي الوظائف وارتفاع أســـعار المرافق لا بـــد أن يحرضوا علـــى الاضطرابات ويثيرون دعوات لإقامة علاقة جديدة بين المحكومين والحكومة. تبرز الاحتجاجات الشـــعبية الأخيرة رفض المواطنين لميزانية التقشف لعام ٢٠١٩، والتي أقرها البرلمان أخيرًا ســـبعة أشهر في السنة. ســـتركز المزيد من الإجراءات التقشفية في ميزانية ٢٠٢٠ على غضب إضافي على رئيس الوزراء ســـعد الحريري والرئيس ميشال عون، ممـــا قد يضعف مكانتهما السياســـية حيـــث يكافح كل منهما لتقديم الرعاية السياســـية. وســـيواصل السياسيون محاولة إلقاء اللوم على الاقتصاد الســـوري على اللاجئين السوريين والفلسطينيين (تقدر الحكومة اللبنانية أن اللاجئين السوريين

يتكلفون مليار دولار بشكل مباشر و ٣,٥ مليار دولار بشكل غير مباشـــر)، لكن الخوف من اللاجئين أصبح ربحاً ســـهلاً للغايـــة. السياســـيين الذين يتطلعون إلى إلقـــاء اللوم على الاقتصاد الضعيف هيكلياً في لبنان. أحد الآثار المحتملة لذلـــك هو أن الجهات الفاعلـــة الأخرى،بما فـــي ذلك رئيس البنك المركزي رياض ســـلامة ووزير الخارجية جبران باسيل، ستعزز رأس مالها السياســـي وســـط تكهنـــات بأن كلاهما قد يترشح للرئاسة.

لا يمكن لرواد لبنان الإقليميين، مما أجبر لبنان على الســـير في طريق التقشف. مع تباطؤ اقتصادات الخليج لدول العربية وســـط انخفاض أســـعار الطاقة، لا توجد ضمانات على أنها يمكن أن تســـاعد مرة أخرى على اســـتقرار لبنان من خلال تقديـــم المنح. بالفعل، يؤثر النشـــاط الاقتصادي الضعيف في دول الخليج لدول العربية على لبنان لأن العمال المغتربين في كل من دول الخليج يرســـلون الآن تحويلات مالية منخفضة إلى الوطن. وفي الوقت نفســـه، قد لا تـــرى المملكة العربية السعودية أنها وسيلة سياسية لمساعدة لبنان مالياً.

السياســـيين الذين يتطلعون إلى إلقاء اللوم علـــى الاقتصاد الضعيف هيكلياً في لبنان. أحد الآثـــار المحتملة لذلك هو أن الجهات الفاعلـــة الأخرى،بما في ذلك رئيس البنك المركزي رياض سلامة ووزير الخارجية جبران باسيل، ستعزز رأس مالها السياسي وسط تكهنات بأن كلاهما قد يترشح للرئاسة.

المصدر:

- JOSEPH EID/AFP/Getty Images, In Lebanon, All Roads Lead to Austerity, Oct 7, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/lebanon-all-roads-lead-austerity-hezbollah-saudi-iran

السلام يتراجع في كولومبيا

بقلم : بول ج. أنجيلو
ترجمة : هبة علي حسين

في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ ، زودت الولايات المتحدة كولومبيا ـ وهي دولة تعاني من الصراع السياسي والاجتماعي ـ بأكثر من ١٠ مليارات دولار من المساعدات من أجل تحقيق الاستقرار في دولة الأنديز. أرسلت الحكومة الأمريكية أيضًا المئات من المدربين العسكريين الأمريكيين للمساعدة في إصلاح قوات الأمن الكولومبية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها. نتيجة جزئيا لهذه الجهود ، وقعت دولة أمريكا الجنوبية اتفاق سلام في عام ٢٠١٦ وعدت بإنهاء خمسة عقود من الصراع المسلح داخل حدودها.

كان من المفترض أن يتم تنفيذ هذه التدابير على مدى ١٥ عامًا وتحمل سعرًا يتجاوز ٣٠ مليار دولار. اعتبرت واشنطن وعواصم أجنبية أخرى الاتفاقية بمثابة انتصار للسياسة الخارجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية. حصل الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس على جائزة نوبل للسلام لدوره في الاتفاق.

وعدت صفقة عام ٢٠١٦ بنزع سلاح وإعادة دمج أعضاء التمرد الماركسي اللينيني المعروف باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) في المجتمع الكولومبي. اشتمل الاتفاق على خطة لتطوير الريف الكولومبي المهجور منذ فترة طويلة وبرنامج استبدال محاصيل المخدرات غير المشروعة التي كانت تؤجج العنف. كما كفلت العدالة لضحايا النزاع وكذلك حق فارك في المشاركة في الانتخابات كحزب سياسي قانوني.

اليوم هذا الاتفاق في خطر. ما هو أسوأ من ذلك ، غضت واشنطن الطرف عن تنفيذ الرئيس الكولومبي للاتفاق. إن إهمال إدارة ترامب قد يحرض على انتشار عنف المخدرات أو إشعال الصراع. لمنع هذا ، يجب على الولايات المتحدة تكثيف دعمها المالي والسياسي من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس.

الصديق عند الحاجةفي عام ١٩٩٩ ، اتخذت حكومة الولايات المتحدة مقامرة بشأن كولومبيا ، أكبر منتج للكوكايين في العالم وحليفة للولايات المتحدة منذ فترة طويلة. تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة الدولة التي مزقتها الحرب على استعادة النظام وإرساء حكم القانون في مناطق شاسعة من الأراضي التي مزقتها. في ذلك الوقت ، واجهت كولومبيا واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. ابتلى الفساد المستشري في البلاد ، والآن واجهت أسوأ تدهور اقتصادي في تاريخها. مع وجود نحو ٢,١ مليون مواطن نزحوا بسبب العنف وأكثر من ٤٠ في المائة من أراضي البلاد تحت سيطرة المتمردين المسلحين ، بدا المستقبل قاتماً.

غيرت مساعدة الولايات المتحدة للأمة الأنديزية عبر خطة كولومبيا (٢٠٠٠-٢٠١١) من منظور البلاد. جزئيًا نتيجة للخطة ، قامت الحكومة الكولومبية بإضفاء الطابع الاحترافي على القوات العسكرية وقوات الشرطة ، وتحسين القدرة القضائية ، وبدأت فترة من النمو الاقتصادي اللازم. بعد عشرين عامًا ، أصبحت كولومبيا نقطة مرجعية عالمية لمكافحة التمرد وإنفاذ القانون وتحسين الحكم. على الرغم

من العقبات المستمرة ، خفضت البلاد معدل القتل إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٧٥.

كانت الحكومة الكولومبية تدرك أن صنع السلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا سيكون أكثر صعوبة من صنع الحرب. لكن السلطات كانت بطيئة في تنفيذ الخطة من البداية. ومنذ أن انتخبت البلاد رئيسًا جديدًا في عام ٢٠١٨ - أي إيفان دوكي المحافظ - تعثرت العناصر الرئيسية للعملية. وفقًا لمعهد كروك لدراسات السلام الدولية ، بحلول أبريل ٢٠١٩ ، كان ٣٠ في المائة من شروط الاتفاقية لم تبدأ بعد ، وحققت الحكومة \»الحد الأدنى\» من التقدم في ٣٤ في المائة أخرى.

تولى دوكي منصبه ووعد بـ ‹تصحيح› اتفاق السلام. يبدو أن الرئيس الكولومبي ملتزم بإعادة دمج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المجتمع لأسباب عملية إلى حد كبير. لكن دوكي أقل تكريسًا من سلفه لأحكام الاتفاق الأخرى. كما خفض الرئيس الجديد ميزانيات لجنة الحقيقة وبرنامج لاستعادة الأراضي والتنمية الريفية.

علاوة على ذلك ، فشلت الدولة الكولومبية في توفير الأمن المادي للعديد من متمردي ‹القوات المسلحة الثورية الكولومبية› الذين تم تسريحهم ، والذين تم اغتيال ١٣٧ منهم منذ عام ٢٠١٦. وقد ارتفعت عمليات قتل الناشطين السياسيين والاجتماعيين من مختلف الأطياف السياسية في نفس الفترة. (كانت هناك ٧٣٨ جريمة قتل.) في الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية في أكتوبر ، أول دورة انتخابية من هذا القبيل يشارك فيها حزب فارك ، قُتل ما لا يقل عن ٢٦ سياسيًا من الأحزاب اليمينية والتقدمية على حد سواء .

كان عدد من كبار قادة فارك المشبوهين بالدولة قد أعلنوا عن انشقاقهم لعملية السلام في أغسطس وتعهدوا بحمل السلاح مرة أخرى. لكن رودريغو لوندونو - الذي كان في السابق قائد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والآن زعيم حزبها - رفض دعوة رفاقه السابقين إلى التسلح وشجع رتبة فارك وملفه على مواصلة المسيرة. في الأيام التي تلت ذلك ، توجه المقاتلون السابقون من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا من جميع أنحاء البلاد إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتأكيد التزامهم بعملية السلام.

إن عملية السلام الكولومبية تستحق بالفعل الدفاع عنها ، والمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقية هو في مصلحة الولايات المتحدة. قبلت بعض المناطق ذاتها التي تقع في قلب عملية السلام أكثر من ١,٤ مليون فنزويلي يفرون من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. يمكن أن تشهد هذه المجتمعات تجدد العنف والخراب الاقتصادي إذا لم يتم تطبيق الاتفاق بشكل صحيح. والأهم من ذلك ، من شأن اتفاق سلام يتم تنفيذه بشكل صحيح أن يساعد على استقرار المنطقة على المدى الطويل.

أدركت إدارة أوباما أهمية نجاح كولومبيا وكشفت عن حزمة

> أصر السياسيون والناخبون اليمينيون المتطرفون بانتظام على أن شروط الصفقة متساهلة للغاية مع المتمردين السابقين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومثلهم .

مساعدات تُعرف باسم سلام كولومبيا خلال عامها الأخير في السلطة. لكن إدارة ترامب فشلت في الاستفادة من عقود من الاستثمار الأمريكي في السلام والاستقرار في كولومبيا. في الواقع ، يبدو أن العلاقات بين الولايات المتحدة وكولومبيا قد تطورت خلال فترة ترامب - من شراكة متعددة الأوجه إلى علاقة لا تُرى إلا من خلال عدسة الحرب على المخدرات.

في عام ٢٠١٧ ، ذهب الرئيس ترامب إلى حد تهديد نزع سلاح كولومبيا كشريك في الحرب على المخدرات بسبب ارتفاع زراعة الكوكا ، طالب الرئيس الأمريكي دوكي بتخفيض تدفق الكوكايين أو مواجهة انخفاض قدره ١٦٠ مليون دولار في المساعدات. وكانت الإدارة غير مفيدة على حد سواء بالمطالبة بتسليم كبار أعضاء فارك المتهمين بارتكاب جرائم مخدرات إلى الولايات المتحدة ، وهو انتهاك لشروط السلام ، وبتأييد اعتداءات دوكي على محكمة العدالة الانتقالية.

تحتاج حكومة الولايات المتحدة إلى إستراتيجية مساعدة في كولومبيا تدافع عن السلام ، وتستند إلى نفس الروح التي قدمت إجماعًا شاملاً لخطة كولومبيا قبل عقدين من الزمن. في أبريل ٢٠١٩ ، اعتمد مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا من الحزبين يدعم جهود كولومبيا لتحقيق السلام. يعد القرار نقطة انطلاق جيدة ، لكن على القيادة السياسية الأمريكية فعل

المزيد.
الطريق قبل
كولومبيا في مفترق طرق. يجب أن تلتئم جروح الحرب وتنشيط الاقتصاد الريفي ، مع استيعاب أعداد كبيرة من الفنزويليين اليائسين. يمكن للولايات المتحدة تمكين هذا التحول ، مما يساعد على بناء مستقبل مستدام لشريكها القديم ، أو يمكن أن يتخذ موقفا عقابيا بشأن قضية المخدرات - لكنها لا تستطيع القيام بالأمرين معا.

إن تدفق الفنزويليين ليس مكلفًا فحسب ، بل يواجه خطر تشتيت انتباه السلطات عن عملية السلام. دفع المانحون الدوليون فاتورة ٥,٦ مليون لاجئ سوري في الشرق الأوسط وأوروبا (٥٠٠٠ دولار للشخص الواحد) ، لكن الحكومة الكولومبية تلقت ١٩٣ دولارًا فقط كمساعدات دولية لكل فنزويلي في كولومبيا. هناك إجماع من الحزبين في واشنطن على تقديم الإغاثة للمدنيين الفنزويليين. على هذا النحو ، يتعين على الحكومة الأمريكية مساعدة كولومبيا في الحفاظ على السلام وتقديم الصدقة التي تمس الحاجة إليها لجيرانها.
يمكن لوزارة الخارجية الأمريكية أيضًا أن تزيل الحزب السياسي لـ FARC (القوات المسلحة الثورية الكولومبية) من قائمة المنظمة الأجنبية لمكافحة الإرهاب التابعة لمكتب مكافحة الإرهاب. بعد كل شيء ، لا يزال ٩٠ في المائة على الأقل من أعضاء فارك السابقين البالغ عددهم ١٣٠١٨ الذين سجلوا في عملية إعادة الدمج ملتزمين ببناء السلام ، وقد وضع القادة السياسيون في فارك إيمانهم في نظام سياسي تتراكم فيه الاحتمالات الانتخابية. قاد الاتحاد الأوروبي الطريق من خلال إزالة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا من قائمة عقوبات الإرهاب في عام ٢٠١٧. يعتمد الاستقرار الدائم في الريف الكولومبي على نجاح التدابير البناءة والمستدامة لاقتلاع تجارة المخدرات ، وهي شركة تمول وتغذي العنف في فارك. يجب على الحكومة الأمريكية العمل مع الفلاحين للقضاء على محاصيل المخدرات يدويًا والاستعاضة عنها بمحاصيل قانونية. أربعون بالمائة من العائلات الملتزمة ببرنامج القضاء الحكومي لم تتلق بعد المدفوعات والمساعدة التقنية من الدولة التي وعدت بها بموجب الاتفاق.
ومع ذلك ، تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن الاستعاضة عن المحاصيل أكثر فعالية من تدابير الاستئصال القسري. بدلاً من الإصرار القاطع على العودة إلى التكتيكات القمعية ، يجب على إدارة ترامب دعم البرامج التي تساعد مزارعي الكوكا القابلين للتحول إلى المحاصيل القانونية. تتفق مثل هذه البرامج مع المشاعر الشعبية في كولومبيا ويمكن أن تساعد في إعادة عملية المصالحة إلى مسارها الصحيح.

> تحتاج الحكومة الكولومبية إلى أموال إذا كانت تريد تنفيذ اتفاق السلام بشكل صحيح. أغلى متطلبات الاتفاقية هي الإصلاح الزراعي والاستثمار في المجتمعات الريفية ، والتي تمثل مجتمعة ٨٥ في المائة من التكلفة الإجمالية للسلام. تفتقر الحكومة الكولومبية إلى الموارد المالية اللازمة لإنجازها. يجب على إدارة ترامب توفير المزيد من التمويل لهذه الأغراض.

في عام ١٩٨١ ، كتب الابن الأدبي الموقر لكولومبيا ، غابرييل غارسيا ماركيز ، وقائع الموت تنبأ ، والذي يصور على نحو شهير سكان بلدة صغيرة يعرف الجميع فيها جريمة قتل وشيكة ولكن لا يفعل شيئًا لوقفها. على عكس بطل الرواية في الرواية ، لا تزال عملية السلام في كولومبيا لديها فرصة للقتال ، شريطة أن تلتزم السلطات الكولومبية - وشركاؤها في الولايات المتحدة - بالمكونات الرئيسية للاتفاق. إذا فشلوا في القيام بذلك ، فستجد كل من كولومبيا والولايات المتحدة أنفسهما في حالة وفاة تنبأ بها لفترة طويلة .

المصدر:
- Paul J. Angelo, Peace Is Slipping Away in Colombia, October 11, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/201911-10-/peace-slipping-away-colombia.

العلاقات الأمريكية-السعودية بعد عام من مقتل خاشقجي

بقلم : سايمون هندرسون
ترجمة : هبة علي حسين

بعد مرور عام على مقتل الصحفي السعودي المنشق جمال خاشقجي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه حالياً، ما هو التقدّم المحرز في إصلاح العلاقات بين الرياض وواشنطن؟ وحتى الآن، لم يتمّ العثور على جثته ولم يصدر بعد قرار الحكم بحق المتورطين المزعومين بمقتله. لكن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان صرّح لـ برنامج «٦٠ دقيقة» على قناة «سي بي أس» التلفزيونية قائلاً إنه على الرغم من أنه لم يأمر بقتله ولكن «كقائد، أتحمل المسؤولية بالكامل»

قد تكون هذه الكلمات كافيةً للبعض، ولكنها قد لا تكون كافية للكثيرين في الكونغرس الأمريكي. فقد خلصت «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية» إلى أن ولي العهد أمر على نحو شبه مؤكد بتصفية خاشقجي، وربما من المستغرب أنّ الأشخاص الذين كانوا عادةً ليشككوا بهذا الحكم الصادر عن وكالة المخابرات يصدقونه تماماً.

ومن الناحية الإيجابية، لا يزال الأمير محمد بن سلمان يستحق الثناء على استلامه زمام إدارة مؤسسات الدولة السعودية ووقف دعم المملكة للإسلام المتطرف أو على الأقل عدم اكتراثها الظاهر به. وثمة أيضاً عزمٌ على الخروج من روتين القضية الإسرائيلية-الفلسطينية، وهو أمر تحدّث عنه وراء أبواب غير مغلقة بالكامل فيما يتعلق بالتعاون التكنولوجي الإسرائيلي -السعودي.

ومع ذلك، يجب موازنة هذه [الحسنات] بالمشاكل الأخرى التي لا يُعتبر مقتل خاشقجي سوى واحداً من عدة عناوينها البارزة. فالتقدّم الاجتماعي في المملكة يسير بالتوازي مع مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، وأبرزها الاستمرار باحتجاز الناشطة في مجال الدفاع عن حق المرأة في قيادة السيارة لجين الهذلول التي تجرأت على نشر مغامراتها وهي تقود السيارة مباشرةً على موقع «تويتر» إلى حين إلقاء القبض عليها. ووفقاً لتصريحات عائلتها، لا تزال لجين محتجزة لأنها غير مستعدة لأن يتم تصويرها على مقطع فيديو تؤكّد فيه أنها لم تتعرض للتعذيب أو الإساءة (الاعتداء) في السجن.

ومن بين المعتقلين الآخرين المدوّن رائف بدوي الذي حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات وبجلده ١٠٠٠ جلدة بسبب «إساءته للإسلام»، علماً بأنه تلقّى حتى الآن ٥٠ جلدة. وبما أن الحكم صدر ونُفّذ جزئياً في عهد الملك عبدالله، سلَف الملك سلمان، والد الأمير محمد بن سلمان، فقد يدفع ذلك البعض إلى التساؤل عن أفضل طريقة لإظهار التغيير في المملكة بدلاً من الإفراج عنه. لكن هذا المنطق لا يبدو نافعاً مع ولي العهد، الذي لا يمكنه بالتالي أن يكون صاحب الفضل حتى في وقف تنفيذ القسم المتعلق بالجلد من الحكم.

ووفقاً لوصفٍ لولي العهد السعودي ورد في مقال افتتاحي نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز»، فإن الأمير محمد بن سلمان شخصٌ «عنيد». إنه ثابت العزم ولا يبدو ميّالاً لتغيير رأيه، ومن هنا تصميمه على المضي قدماً بالطرح العام الأولي لأسهم شركة النفط الحكومية «أرامكو السعودية»،

حتى بعد انكشاف نقاط ضعفها في الهجوم الذي استهدف منشأة بقيق لمعالجة النفط في منتصف أيلول/سبتمبر، والذي اتُّهمت إيران بالوقوف وراءه. وإذن، هل سيكون قبوله المترفّع بتحمّل مسؤولية القيادة عن مقتل خاشقجي على يد نحو عشرة أشخاص من أصل «ثلاثة ملايين شخص يعملون لصالحي» [كما قال، أي لصالح الحكومة السعودية] جلّ ما سنحصل عليه كخاتمة لهذه القضية؟

في مقابلته مع شبكة «سي بي أس»، شدّد الأمير بن سلمان على التهديد الذي تطرحه إيران وقال عن الروابط الأمريكية-السعودية بأن «العلاقة أكبر بكثير من» جريمة قتل خاشقجي. ولربما يكون ولي العهد قد دخل عن غير قصد في طريق مسدود آخر. وحالياً يحاول الرئيس ترامب تجنّب مواجهة عسكرية حتى لو كان ذلك يعني الظهور بموقف ضعف أمام إيران.

وتتماشى قلة الاستبصار لدى محمد بن سلمان مع سرعة الأحداث غير المتوقعة التي تمرّ بها المملكة. فيوم السبت، اندلع حريقٌ خلال وقت الغداء في محطة قطار الحرمين السريع في جدّة الذي تم افتتاحه العام الماضي للربط بين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وبعد ساعات من اندلاعه ذكرت «وكالة الأنباء السعودية» الرسمية أنه «تمّت السيطرة» على الحريق. أما في الواقع فقد تعرّض المبنى الضخم لأضرار جسيمة. ولم يتم الإعلان بعد عن أي سبب لاندلاع الحريق، لذا فهناك احتمال في أن يكون ذلك عملاً تخريبياً نفذته إيران بهدف الإضرار بقدرة المملكة على ضمان سلامة الحجاج المسلمين ورعايتهم.

> فالكونغرس والجمهور الأمريكي، وكذلك الرأي العام الدولي، لديهم شكوكٌ - في أفضل الأحوال - حيال السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إيران، إن لم نقل إنهم ينتقدونها علناً.

ووسط جميع المقالات المنشورة في الذكرى السنوية لمقتل خاشقجي والتفاصيل المرعبة للعملية عن تقطيع جثته إرباً، سيكون من المثير للاهتمام رؤية إلى أي مدى سيتردد قبول بن سلمان للمسؤولية عن جريمة القتل في هذه المقالات.

المصدر:
- Simon Henderson, U.S.-Saudi Ties, a Year After Khashoggi's Death, October 3, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-saudi-ties-a-year-after-khashoggis-death

العلاقات الصينية الهندية.. الوضع الراهن وتأثيره

بقلم : آرون سانكار / أ ف ب عبر غيتي إيماجز
ترجمة : رؤى خليل سعيد

يحتل البحث عن التناغم مكانة مركزية في علاقة بين اثنين من أكثر المنافسين العسكريين في آسيا، وهي علاقة متجذرة في عقود من عدم الثقة. من المقرر أن يصل الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الهند في ١١ أكتوبر لحضور قمة غير رسمية مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي في مامالابورام. استضاف شي مودي العام الماضي بعد تدهور العلاقات الثنائية خلال مواجهة دوقلام عام ٢٠١٧، والتي ضرب فيها الآلاف من القوات الهندية والصينية. بالنسبة إلى شي، فإن الانشغال بحرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التجارية كجزء من المنافسة الإستراتيجية الأوسع لبكين مع واشنطن، يفسر سبب رغبته في الهدوء مع جيرانه مثل نيودلهي. وبالنسبة لمودي، تفسر الرغبة في تجنب المواجهة مع الصين ـ القوة العسكرية والاقتصادية المتفوقة ـ سبب رغبته في الحفاظ على حوار رفيع المستوى مع شي. في نهاية المطاف، ومع ذلك، فإن أي حوار سوف يسعى بحتة لإدارة التوترات، والتي لن تنمو إلا على المدى الطويل بسبب أهدافها الاستراتيجية المتنافسة على طول الحدود المشتركة.

هناك ثلاثة مجالات أساسية للعلاقة يجب مراعاتها في أعقاب القمة:

سيستمر النزاع الحدودي الصيني الهندي في زيادة التوتر. ستظل الخلافات بين الهند والصين حول حدودهما ومطالباتهما المتنافسة على الأراضي مصدرًا أساسيًا للتوتر في علاقتهما. ولأن البلدان لم تحدد أبداً مساحات شاسعة من حدودها البالغة ٤،٠٥٧ كيلومترًا (٢،٥٣٥ ميلًا)، والمعروفة باسم خط السيطرة الفعلية، تحدث مشادات أحيانًا. في الشهر الماضي، واجهت القوات الهندية والصينية بعضهما البعض في مواجهة استمرت طوال اليوم على ضفاف بحيرة Pangong، التي تمتد على طول منطقة Ladakh الهندية و Aksai Chin، وهي منطقة متنازع عليها تحت الإدارة الصينية تدعي نيودلهي. قام كلا الجيشين بحل القضية بسرعة، وهو أول حادث من هذا العام، دون اللجوء إلى القتال. ولكن بالنظر إلى التكاليف السياسية الباهظة التي سيواجهها مودي إذا تخلى رسمياً عن مطالبة الهند بأكساي تشين، وهو اتفاق من شأنه أن يؤكد خط السيطرة الفعلية لأن الحدود غير مرجحة في المستقبل القريب. نتيجة لذلك، من المرجح أن يحافظ الزعيمان على نمط التماسك من خلال إدارة الحدود الفعلية الحالية.

بالنسبة للهند، لا يزال تعزيز سهولة نقل جيشها على طول خط المراقبة الفعلية هو المفتاح لمطابقة تراكم البنية التحتية في الصين. انتهت نيودلهي من بناء حوالي ٧٠ بالمائة من حوالي ٦٠ طريقًا استراتيجيًا تم تحديده في المناطق الحدودية. تهدف المساعي إلى عكس عقود من الإهمال المتعمد للبنية التحتية في المنطقة، حيث سعت الحكومات السابقة في نيودلهي إلى ترك المنطقة جرداء لتفادي تقدم صيني محتمل في الأراضي الهندية بعد أن هزمت الصين الهند في حرب حدودية عام ١٩٦٢، غزت أكسي تشين وأروناشال براديش (تخلت بكين لاحقًا عن السيطرة على الأخيرة، لكنها تؤيد مطالبتها بالمنطقة). ولكن على المدى الطويل، تشير دفعة البنية التحتية الإقليمية لبكين في المنطقة إلى أن البلدين سوف يتخبطان مرة أخرى في النهاية.

أحد المناطق التي ستبقى نقطة مضيئة هي بوتان. تحتل

المملكــة الواقعة في جبال الهيمالايا، المحصورة بين الهند والصين، نزاعًا إقليميًا خاصًا بها مع الصين بشــأن هضبة دوكلام، موقع المواجهة التي اســتمرت ٧٣ يومًا في عام ٢٠١٧ عندما تدخلت القوات الهندية لوقف مشروع تمديد الطريق الصيني الذي من شأنه أن يمنح الصين جيثًا ميزة ضد الهند. يسعى مودي إلى منع بوتان من التنازل عن أي منطقة إلى الصين من شأنها أن تضر بموقع الهند العسكري في المنطقة - وهو أمر يمكن أن تنظر الحكومة البوتانية في مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية صينية.

عززت المشــاعر الحمائية في الولايات المتحــدة رغبة الهند والصين في وضع اللمســات الأخيرة على RCEP بحلول الشــهر المقبل. إن فرص التصدير التي يوفرهــا RCEP مغريــة للهند، لكن نيودلهي بقيت أهم العوامل الخارجية في المحادثات حول المخاوف من أن تؤدي كتلة التجارة الحرة التي تضم الصين إلى توسيع العجز التجاري الثنائي. وبالتالي فإن النقطة الشــائكة الرئيســية تتوقف علــى جدول تحرير التعريفات: ســوف تســتمر الهند في الضغط من أجل سحب تدريجي للتعريفة الجمركية على ٨٠ في المائة من الواردات الصينية - وهو ما يمثل موقفًا ضعيفًا - خلال العقدين المقبلين.

بالنسبة للصين، يقدم RCEP فقط عزلًا اقتصاديًا محدودًا للتحوط ضد الحمائية الأمريكية، على الرغم من أنه يناسب مصالــح بكين في تعزيز منصات التجــارة الحرة الإقليمية التي تســتبعد الولايات المتحدة. في حين أن الهند قد تضغط بالتالــي للحد من التزاماتها الناتجــة عن خفض الضرائب والحصول على قدر أكبر من الوصول إلى الأسواق للصين، إلا أن بكين لم تفكر بعد في تقديم تنازلات قوية من شــأنها معالجة المخاوف الأساســية لنيودلهــي: العجز التجاري البالغ ٥٧ مليار دولار مع الصين والفيضان المحتمل للسلع الصينية. في السوق الهندية.

المنافسة الصينية الهندية ستقود البحث عن الاستثمارات. سيصبح المحيط الهندي مسرحًا للمنافسة الصينية الهندية على نحو متزايد، لأن التوســع الاقتصــادي والبحري في الصين يتحدى دور نيودلهي كقوة مهيمنة في المنطقة. مع توســيع مبادرة الحزام والطريق فــي بكين وصول الصين إلى جنوب آســيا، عزز مودي العلاقات الإقليمية في إطار سياسته «الجوار أولاً». بالفعل، زار مودي ووزير الخارجية سوبرامانيام جيشــانكار بينهما جزر المالديف وسريلانكا ونيبال وبوتان وبنغلاديش منذ فــوز حزب بهاراتيا جاناتا الحالي في شهر مايو. ومع ذلك، فإن الاستثمارات الصينية في الأصول الاستراتيجية مثل الموانئ والطرق السريعة في كل هذه البلدان، باســتثناء بوتان، تغذي مخاوف نيودلهي الطويلة الأجل من التطويق وســط مخاوف من أن الصين قد تســتخدم هذه المشــاريع ذات يوم في صراع ثنائي. في الواقع، ونتيجة لهذه المنافســة في المحيط الهندي، أقامت الهنــد والولايات المتحدة شــراكة دفاعية أقوى كجزء من استراتيجية واشنطن للمحيط الهادئ لتعزيز حرية الملاحة. دفعت مبــادرة الحزام والطرق إلى جنوب آســيا الهند إلى التعلــق بمزيجها الخاص من القروض والاســتثمارات في المنطقة. في ســري لانكا، عقدت الهند شــراكة مع اليابان لبنــاء محطة الحاويات الشــرقية - التي تقع بجوار محطة كولومبو للحاويــات الدولية بتمويل مــن الصين - بتكلفة نصــف مليــار دولار. فــي مدينــة هامبانتوتا الســاحلية الجنوبيــة، فازت شــركة هندية بعقد قيمتــه ٣,٨٥ مليار دولار في مارس لإنشــاء مصفاة لتكرير النفط بالقرب من مينــاء هامبانتوتــا، والتي أثارت ملكيتها لشــركة صينية مملوكة للدولة مخاوف بشأن العبء غير المستدام لنموذج تمويل ديون بكين على اقتصاديات جنوب آسيا النامية. وفي بنغلاديش، خصصت نيودلهــي مبلغ ٨ مليارات دولار من إجمالي الائتمــان، في حين أن مودي وقعت مؤخرًا اتفاقية لتركيب نظام رادار مراقبة ســاحلي في موانئ تشــاتغرام ومنغلا في بنغلاديش. ولكن من بين جميع مشــاريع الحزام والطرق في جنوب آسيا، سيظل الممر الاقتصادي الصيني - الباكســتاني أكبر مصدر إزعاج فــي العلاقات الصينية -

> سيكون وضع اللمســات الأخيرة على الشراكة الاقتصادية الشــاملة الإقليمية (RCEP) هو الهدف التجاري الرئيســي للصين والهند. من المؤكد أن التجارة ســتحتل مكان الصدارة في المحادثات بيــن Modi و Xi. بينما تخوض الصين حربها التجارية الطويلة مع الولايات المتحدة، تخوض الهند مناوشاتها الخاصة مع واشنطن التي تركز على التعريفات والأجهزة الطبية وتوطين البيانات.

الهندية، لأنه يعبر جيلجيت بالتستان في باكستان، وهي استرضاء حليفتها باكستان، في الوقت الذي تدير فيه منطقة تدعي الهند أنها جزء من الجزء الأكبر من كشمير خلاف. جزء رئيسي من تطوير CPEC هو ميناء جوادار، الذي يضيف مشروع ميناء صيني آخر في جنوب آسيا. في الواقع، استضاف شي رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان في زيارة تستمر يومين بدأت في ٨ أكتوبر. في علاقة بكين وإسلام أباد، حيث أن قرار الهند في ٥ أغسطس بإلغاء الحكم الذاتي التوترات مع الهند. لجامو وكشمير يضع الصين في موقف صعب حيث تحاول

> ومع ذلك، كانت الصين مشغولة أيضًا في البلاد، حيث وقّعت على صفقات Belt and Road بقيمة ٢٤ مليار دولار، وتمويل مشاريع مثل جسر Padma Bridge وتطوير مناطق اقتصادية خاصة.

المصدر:

- ARUN SANKAR/AFP via Getty Images, For China-India Ties, the Status Quo Will Do, Oct 11, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/china-india-ties-status-quo-will-do-xi-modi-bri-pakistan-kashmir

إليكم ما تعنيه صفقة بوريس جونسون الجديدة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

بقلم : دان هافرتي
ترجمة : هبة علي حسين

بعد أسابيع من المفاوضات المضنية بين ممثلي الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية ، توصل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى اتفاق يوضح طبيعة علاقة بلاده بالاتحاد الأوروبي بعد رحيلها المقرر من الكتلة في ٣١ أكتوبر. من المتوقع أن يصوت البرلمان على المقترحات في جلسة برلمانية خاصة يوم ١٩ أكتوبر ، والتي تعتبر على نطاق واسع الفرصة الأخيرة لتمرير صفقة قبل الموعد النهائي للبريكس.

ما هي صفقة بريكس بريكس المقترحة؟

القليل جدا يميز اقتراح جونسون بالفعل عن اقتراح سلفه ، رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي.وقال فرانسيس بوريل ، الزميل البارز في المجلس الأطلسي الذي يغطي بحثه الاتحاد الأوروبي: ‹معظم اتفاقية الخروج [التي تم التفاوض عليها في أيار / مايو] هي بالضبط نفس ما يقترحه بوريس جونسون›. ‹التسوية المالية ذاتها ... معاملة نفس مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة ومواطني المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي›. قام زعيم حزب العمل جيريمي كوربين بالتغريد ردًا على الإعلان بأن ‹جونسون تفاوض على صفقة أسوأ من تيريزا ماي› وأنه ‹يجب رفضه› ‹.الفرق الكبير الوحيد هو الوضع الاقتصادي لأيرلندا الشمالية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وعلى وجه التحديد ، كيفية إدارة الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا.

كانت الحدود الأيرلندية نقطة الخلاف الرئيسية خلال هذه المفاوضات. يريد الاتحاد الأوروبي والحكومة الأيرلندية ضمان بقاء الحدود مفتوحة ودون عوائق ، وذلك تماشيا مع تسوية يوم الجمعة العظيمة للسلام لعام ١٩٩٨ ، والتي وضعت حدًا كبيرًا للنزاع الطائفي الذي دام ٣٠ عامًا في أيرلندا الشمالية والمعروف باسم المتاعب. على الجانب الآخر ، ترغب الحكومة البريطانية في تأمين مكانة المملكة المتحدة كوحدة اقتصادية مميزة - الأمر الذي يتطلب ، من الناحية النظرية ، نوعًا ما من الحدود بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، بالنظر إلى أن أيرلندا الشمالية لا تزال جزءًا من المملكة المتحدة ولكنها تشترك في جزيرة مع جمهورية أيرلندا.

مع سريان مفعول الجمارك والتعريفات بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي ، ستحتاج إلى طريقة ما لفحص البضائع التي تدخل أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي - وإذا لم تكن هناك حدود صلبة بين أيرلندا الشمالية والجمهورية ، فستكون الشيكات يجب أن تتم قبل

وصول البضائع من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الجزيرة.
كان موقف حكومة جونسون الحالية بقيادة المحافظين في الولايات المتحدة معقدًا بسبب علاقتها مع الحزب الديمقراطي الاتحادي الأيرلندي الشمالي (DUP) ، الذي اعتمدت عليه ١٠ أصوات في مجلس العموم في الأعوام الأخيرة لإقرار التشريعات. تعارض DUP بشدة أي صفقة تبدو وكأنها تعامل أيرلندا الشمالية بطريقة مختلفة عن بقية الولايات المتحدة.
ماذا يحدث للدعم؟
تضمنت اتفاقية الانسحاب التي تمت في شهر أيار (مايو) خطة دعم سيئة السمعة ، وهي آلية تأمين من شأنها أن تبقي إيرلندا الشمالية متحالفة مع الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي في غياب اتفاق رسمي بشأن الترتيبات التجارية والأمنية بعد فترة الانتقال بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. اقترح الاتحاد الأوروبي مبدئيًا دعمًا لأيرلندا الشمالية فقط في فبراير ٢٠١٨ ، لكن مايو رفضته تمامًا ، قائلاً: ‹لا يمكن لأي رئيس وزراء في المملكة المتحدة أن يوافق على ذلك›. وقد عرضت على المملكة المتحدة دعمًا شاملًا كبديل ، لكن تم رفض ذلك. من قبل أعضاء البرلمان المؤيدين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات (بما في ذلك جونسون نفسه). في الواقع ، يعكس اقتراح جونسون الجديد العرض الأولي للاتحاد الأوروبي ، مع بعض التغييرات الطفيفة لإرضاء النقابيين.
وكما لاحظت افتتاحية ‹إيرش تايمز› يوم الخميس ، ‹إن الثمن الذي دفعه جونسون لقتل الطبقة الخلفية هو قبوله ، كالموقف الافتراضي ، ـ أيرلندا الشمالية في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي ـ الذي ستدعمه هذه الدعامة ، إذا تم تفعيلها ، أنتجت. في مؤتمر DUP العام الماضي ، قال جونسون إنه لا يمكن لرئيس وزراء بريطاني قبول حدود جمركية وتنظيمية في البحر الأيرلندي. لديه فقط. ›
وقالت هيذر كونلي ، مديرة برنامج أوروبا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: ‹ستظل أيرلندا الشمالية من الناحية الفنية في اتحاد جمركي في المملكة المتحدة. لكنها في الواقع تظل جزءًا من الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي›.بموجب مقترحات جونسون ، ستبقى الحدود الأيرلندية مفتوحة أمام التجارة والتجارة عبر الحدود ، وسيتم وضع الحدود الاقتصادية الجديدة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في البحر الأيرلندي. على سبيل المثال ، يمكن أن يستمر تداول المعدات الطبية المنتجة في لندن بحرية مع الشركات الاسكتلندية في إدنبرة ، ولكنها ستكون خاضعة لتعرفة الاتحاد الأوروبي عندما تدخل بلفاست في أيرلندا الشمالية. اقترح جونسون نظام خصم للمساعدة في تعويض التكاليف التي ستتحققها الشركات البريطانية التجارية مع أيرلندا الشمالية ، لكن هذا الترتيب لا يزال غير واضح.

ما هو DUP ، ولماذا يكون لها تأثير كبير؟

> كان الغرض منه منع الحاجة إلى بنية تحتية مادية على طول الحدود الأيرلندية ـ وبالتالي الوفاء بالتزامات المملكة المتحدة في اتفاقية الجمعة العظيمة ، التي تنص على أن الحدود الأيرلندية يجب أن تظل مفتوحة ـ مع السماح لبقية المملكة المتحدة بمتابعة سياستها الخاصة المصالح الاقتصادية.
>
> “

يمثل الحزب الاتحادي الديمقراطي الاتحاديين لأيرلندا الشمالية ، وهي جماعة بروتستانتية بريطانية مكرسة دينياً للاتحاد الذي يربط أيرلندا الشمالية ببريطانيا. لطالما اتّسمت DUP بنهجها الثابت في السياسة ، وقد ساعدت عقليتها ‹لا بوصة واحدة› على اختلال مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى الآن.
الحزب مؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ولكنه يريد الحفاظ على علاقة اقتصادية قوية مع جمهورية أيرلندا. إن معارضتها الحازمة لأي صفقة تبدو وكأنها تعامل إيرلندا الشمالية بطريقة مختلفة عن بقية الولايات المتحدة تستند إلى الاعتقاد بأن مثل هذا الترتيب من شأنه أن يضعف الاتحاد ويجعل التوحيد السياسي في نهاية المطاف مع الجمهورية أكثر ترجيحًا. كانت هذه قضية الخط الأحمر للحزب.
لقد أسفرت الانتخابات العامة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٧ عن نتيجة كارثية لمحافظي مايو. لقد فقدوا أغلبيتهم الصريحة في البرلمان ، مما أجبرهم على طلب الدعم من أعضاء البرلمان DUP العشرة من أجل تمرير مشاريع

القوانين - بما في ذلك جميع التشريعات Brexit.أعطى هذا الترتيب النقابيين حق النقض (الفيتو) الفعال على مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - يمكن للحزب الديمقراطي الاتحادي أن يصوت ببساطة ضد أي اقتراح لا يريده ، ومن المؤكد أن الصلابة التقليدية للبرلمان ستمنع أي حزب آخر من دعم الحكومة.

يمكن للحكومة البريطانية التخلي عن DUP؟

عبر ترتيب جونسون في أيرلندا الشمالية الخط الأحمر للنقابيين ، وفي بيانه الرسمي ، رفض الحزب الديمقراطي الاتحادي الصفقة لأنها ‹ليست ، في رأينا ، مفيدة للرفاهية الاقتصادية لأيرلندا الشمالية و [تقوض] نزاهة الاتحاد ›.ستسعى الحكومة للحصول على الحزب الاتحادي الديمقراطي قبل انعقاد البرلمان يوم السبت. لكن الحساب البرلماني قد تغير إلى حد كبير منذ الانتخابات العامة لعام ٢٠١٧ ، ولم يعد تأثير الحزب الاتحادي الديمقراطي كبيراً. حدثت العديد من الانشقاقات بين الأحزاب ، وطرد جونسون ٢١ متمرداً من المحافظين في سبتمبر / أيلول من الأغلبية العاملة في الحكومة. من المفيد الحصول على ١٠ أصوات من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي ، لكنه لم يعد شرطًا أساسيًا للحصول على موافقة ، خاصة إذا كان بإمكانه العثور على حلفاء جدد في أجزاء أخرى من البرلمان.

ذكرت BusinessInsider في وقت سابق من هذا الأسبوع أن عددًا متزايدًا من المحافظين الذين صوتوا ضد صفقة مايو مستعدون الآن للتصويت لصالح جونسون ، وأن قسمًا كبيرًا من نواب حزب العمال مستعدون أيضًا لدعم الحكومة. إن مثل هذا الوجه المفاجئ على أيرلندا الشمالية ، إلى جانب عبور الممر بوقاحة لطلب الأصوات ، قد يكلف جونسون في النهاية منصب رئيس الوزراء ، لكن قد يكون كافياً للتغلب على الحزب الديمقراطي المسيحي والمعارضة من داخل حزب المحافظين.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لأيرلندا الشمالية؟

الموالون لأيرلندا الشمالية - القسم الفرعي الأكثر تشدداً ، من الطبقة العاملة من النقابيين - يمنحون ولاءهم لمفهوم \»بريطانيا\» أو \»بريطانيا\» بشكل أدق. الموالون لأيرلندا الشمالية - القسم الفرعي الأكثر تشدداً ، والطبقة العاملة من النقابيين - أعطوا ولاءهم لمفهوم \»بريطانيا\» أو ، بشكل أدق ، \»البريطانية\». على الرغم مما يوحي اسمه ، إلا أنهم ليسوا بالضرورة موالين للحكومة البريطانية أو حتى للدولة لأنهم ، حسب اعتقادهم ، قدرتها على بيعها مثل أي كيان أجنبي آخر.

كان الموالون دائمًا لا يثقون بشدة في نوايا الحكومة البريطانية ، لكنهم كانوا صامتين بشكل واضح طوال عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وكان من الواضح أنهم آمنوا بأن الحزب الاتحادي الديمقراطي يمثل مصالحهم بأمانة. ومع ذلك ، فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي يتعرض الآن لهجوم من الأحزاب النقابية الأخرى في أيرلندا الشمالية التي ترى أن صفقة جونسون أسوأ من صفقة مايو.

وندد روبن سوان ، زعيم حزب الوستر الوحدوي ، بالصفقة ، وقال جيم أليستر ، زعيم حزب صوت الوحدويين التقليديين ، إنه سيؤدي إلى تعميق اقتصاد أيرلندا الشمالية بحزم شديد في جمهورية أيرلندا ، مما أدى إلى نزيف الاتحاد حتى الموت. .لا يقتصر الغضب على الأحزاب السياسية المتنافسة ، بل قد ينفجر أيضًا في الشوارع. بعد الإعلان عن مقترحات جونسون ، أفادت صحيفة ‹بلفاست تيليغراف› أن أعضاء جمعية أولستر للدفاع ، وهي مجموعة شبه عسكرية مسؤولة عن حوالي ٣٠٠ حالة وفاة أثناء الاضطرابات ، كانت تستعد لاحتجاجات ومظاهرات واسعة النطاق ، لأن ‹بوريس جونسون قد حطم الناس الموالين لـ إيرلندا الشمالية.›

حذرت الناشطة الموالية جيمي برايسون: ‹أود أن أؤيد الاحتجاج السلمي والعصيان المدني لأن لا أحد يريد أن يرى العنف. لكنني أعتقد أنه عندما يكون لديك أعداد كبيرة من

> هناك شائعات بأن الحكومة البريطانية قد تقدم لأيرلندا الشمالية مليارات الجنيهات من التمويل الإضافي في مقابل دعم DUP ، وهناك الآن آلية موافقة ستمنح مجلس أيرلندا الشمالية في ستورمونت للتصويت لتأكيد المقترحات كل أربع سنوات . قد يساعد هذا العرض الثاني على إعادة تنشيط الجهود لاستعادة تجمع ستورمونت ، الذي ظل خارج الخدمة منذ أكثر من عامين ، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم رغبة الحزب الديمقراطي التقدمي في التحدث إلى الشين فين ، أكبر حزب قومي أيرلندي في البلاد.

الناس في الشـوارع ، فإن العنف سيحدث.›يصف كونلي ، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، هذا الوضع بأنه ‹ما قبل الصراع›. الصراع في إيرلندا الشـمالية غير نشـط حاليًـا ، ولكن مع زيادة غضب أحد الأطراف ، فإنه يسـتعد بطبيعة الحال للجانب الآخر وقد يؤدي إلى تصعيد التوترات. هذا أمر مقلق بشـكل خاص في المناخ الحالي ، حيث ازداد النشاط شبه العسكري للجمهورية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة ، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم اليقين المحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

هل يمكن لأيرلندا الشمالية مغادرة المملكة المتحدة تمامًا؟

كل هذا يقودنا إلى السـؤال التالي: إذا فشـلت كل الجهود ، فهل يمكـن للحكومة البريطانية ببسـاطة أن تقاطع أيرلندا الشـمالية وتتابع أي صفقة تريدها؟ليس تماما.ينص اتفاق الجمعـة الحزينة علـى أن أي تغيير في الموقف الدسـتوري لأيرلندا الشـمالية يجـب أن تتم الموافقـة عليه عن طريق الاستفتاء في كلا الجزأين من أيرلندا. لقد افتُرض دائمًا أن الناخبين في الجمهورية يدعمون الوحدة الإيرلندية بأغلبية كبيرة ، لكـن الوضع أكثر تعقيدًا في الشـمال. كانت أيرلندا الشمالية مؤلفة تاريخياً من غالبية النقابيين ، وكانت آلية الاسـتفتاء المزدوج وسيلة جزئية لضمان حصولهم على القول الفصل في التغيير الدستوري. لكن التغير الديموغرافي علـى مدى العقود القليلة الماضية تسبب في تحول سكاني ثابت لصالح القوميين الأيرلنديين. لم يعد لدى النقابيين أغلبية مطلقة في عدد السكان أو حتى في جمعية أيرلندا الشـمالية. يتوقع بعض الخبراء أن الكاثوليك الأيرلنديين ، الذين يميلون إلـى دعم أيرلندا موحدة بأعداد أكبر ، يمكن أن يشـكلوا أغلبية في البلاد في وقت مبكر من عام ٢٠٢١ ، مما يحتمل أن يؤدي إلى تغيير الميزان لصالح الوحدة.

إذا اعتقـدت حكومـة المملكة المتحدة أن هنـاك دعمًا كافًا للوحدة الأيرلندية ، فهي ملزمة قانونًا بإجراء استفتاء. أشار اسـتطلاع للرأي جرى إجراؤه على نطاق واسع أجراه خبير استطلاع الرأي المستقل مايكل آشكروفت إلى أن ٥١ بالمائة من سـكان أيرلندا الشمالية سـيصوتون لصالح الوحدة في الاستفتاء. اسـتطلاعات أخرى تعزز هذا الاستنتاج. الطفرة في دعم الوحدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ أيرلندا الشمالية ، وينظر إليها كنتيجة مباشـرة لبريكسـيت ومخاوف بشأن مستقبل الحدود.

يتعاطف بوريس جونسون مع النقابية كأيديولوجية ، ولكن إذا أثبتت الأرقام أنها قريبة جدًا من الراحة ، فقد يجد أنه من المناسب سياسياً أن يهدد بتسليم مشكلة أيرلندا الشمالية إلى دبلن ، مما يمنحه النفوذ النهائي الذي يحتاجه للحصول على

> كثيراً ما يقال في أيرلندا إن بريطانيا سـتكون سـعيدة بالتخلي عن السيطرة على الشمال إذا كان بإمكانها إنقاذ ماء الوجه أثناء القيام بذلك. يتمثل الموقف الرسمي للحكومة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للمملكة المتحدة ، ولكن أظهر استطلاع حديث لـ YouGov أن ٥٩ بالمائة مـن المحافظين يريدون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حتى لو كان ذلك يعني مغادرة إيرلندا الشمالية للمملكة المتحدة.

DUP للتوقيع على صفقته.

بينما يسـتعد للتفاوض على اتفاقية ما بعد الانسحاب ، ربما يحسـب جونسون أن التكلفة المالية الهائلة للتشبث بأيرلندا الشمالية لم تعد تستحق ذلك في عالم ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد يعقد بعد ذلك استفتاءً على الوحدة علـى أي حال ، تـاركًا له - وبريطانيا - لمتابعة المسـتقبل الاقتصادي لبقية المملكة المتحدة وحدها.

المصدر:

-DAN HAVERTY, Here’s What Boris Johnson’s New Brexit Deal Would Mean for Britain and Ireland, OCTOBER 18, 2019, https://foreignpolicy.com/201918/10//boris-johnson-uk-brexit-deal-parliament-northern-ireland./

انتصار ترامب ؟ أمريكا تغادر سوريا أخيرا.

بقلم : دوغ باندو
ترجمة : هبة علي حسين

ليس كل مشـــكلة يمكن حلها من قبل أمريكا. لقد حان الوقت لترك حل النزاع الســـوري المأساوي للآخرين.
يهدد الرئيس رجب طيب أردوغان بإنشاء ‹منطقة آمنة› من جانب واحد داخل سوريا: ‹ليس هناك خيار آخر ســـوى التصرف بمفردنا›. رداً على ذلك ، يفكر المســـؤولون الأمريكيون في سحب ما يقرب من ١٠٠٠ من الأفراد العسكريين الأمريكيين المتمركزين إلى جانب المقاتلين الأكراد في المنطقة. ‹إنها عاصفة مثالية ؛ لقد اشتكى مسؤول لم تكشف هويته لصحيفة وول ستريت جورنال. في الواقع ، كان ينبغي سحب القوات الأمريكية منذ فترة طويلة.

رغم أن واشـــنطن تدين أي اقتراح يدعو إلى احترام مجالات الاهتمام التي تطالب بها الصين أو روسيا ، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يصرون بشـــكل روتينـــي على مثل هذه المناطق بالنســـبة لأمريـــكا. ولكن ليس فقط في أمريكا الوســـطى أو اللاتينية. يعتقد معظم أعضاء مجتمع السياسة الخارجية في واشنطن أن العالم بأسره هو مجال اهتمام أمريكا.
كيف يمكن تفســـير تدخل الولايات المتحدة في حروب أهلية متعددة في الشرق الأوسط؟ في عام ١٩٨٢ ، أرسل الرئيس رونالـــد ريغان قوات المارينز المدعومة من القوات البحرية إلى لبنـــان ، حيث كانـــت العديد من الجماعـــات المتحاربة تقاتل من أجل الســـيطرة. أصبح الأمريكيـــون مجرد مقاتل آخر عندمـــا قصفت المدمرة الأمريكية نيو جيرســـي مواقع الشيعة والدروز. ورد المقاتلون اللبنانيون ، الذين يفتقرون إلى القوات البحرية أو الجوية ، بأســـاليب غير تقليدية، بعد الهجمـــات على ســـفارات الولايات المتحدة وثكنات مشـــاة البحرية اعتـــرف ريغان بأنه أخطأ فـــي الوقوف إلى جانب الجانبيـــن فـــي النزاع المريـــر. لقد اتخذ الخطـــوة الوحيدة المعقولة وسحب الموظفين الأمريكيين.
بعـــد الإطاحة بحركة طالبان الأفغانية من الســـلطة رداً على اســـتضافة تنظيم القاعدة الإرهابي ، حـــوّل الرئيس جورج بوش المهمـــة الأمريكية إلى بناء الأمـــة. بعد ثلاث إدارات وأكثر من ثمانية عشـــر عاماً لم تنتصر الحرب الأهلية بعد. ويكاد لا أحد يعتقد أنه يمكن تحقيقه ، على الأقل ليس بتكلفة معقولة ، رغـــم أن معظم المســـؤولين يرفضون الاعتراف بالحقيقة للجمهور. لا يزال الأفراد العســـكريون الأمريكيون يموتون لتجنيب الرؤســـاء المتعاقبيـــن الإحراج من الإقرار بالفشل.
أعقبت الحرب الأهلية الليبيـــة فوضى: صراع بين الفصائل المتعددة ، وصعود الدولة الإســـلامية ، وحرب أهلية أخرى واســـعة النطاق ، أشـــعلها حلفاء دول الخليـــج الأمريكية. والأسوأ من ذلك هو دعم واشنطن للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحـــدة في حرب عدوانية تم القيام بها

لاستعادة حاكم إلى السلطة في اليمن. لقد أحدث ‹التحالف› في الخليج رعبًا إنسانيًا جماعيًا ، وقلل من الضغط على القاعدة في شبه الجزيرة العربية ، وأجبر الحوثيين المستقلين منذ فترة طويلة على الاعتماد على إيران للحصول على المساعدة ، وعرضوا عدم فعالية السعوديين العسكرية الاستثنائية .

هذا سجل استثنائي من الفشل. يبدو أن صانعي السياسة الجادين كانوا مخطئين للاعتقاد بأن تدخل الولايات المتحدة سيعزز الأمن الأمريكي ؛ كانوا مخطئين بشكل خاص للاعتقاد بأن النصر كان قابلاً للتحقيق. كان الأمر الأكثر استثنائية هو كيف بدا المسؤولون غير قادرين على التعلم من أي تجربة قبلهم .

ثم هناك الحرب في سوريا. كان لدى واشنطن الكثير لتكره حول ديكتاتورية الأسرة العلمانية التي حاربت إسرائيل وتحالفت مع موسكو. ومع ذلك ، فإن دمشق لم تهدد أمريكا أبداً ورفضت حتى مواجهة إسرائيل. لكن مع انزلاق سوريا نحو الحرب الأهلية في أعقاب الربيع العربي في عام ٢٠١١ ، أحبطت الولايات المتحدة المفاوضات عن طريق تبني تغيير النظام ، مما يعني أنه لم يكن هناك شيء يناقشه أي من الطرفين.

مع هتاف المتظاهرين \»المسيحيين إلى بيروت ، العلويون إلى القبر\». أخبرني سوري آخر أن جميع الخلافات مع الأسد قد اختفت عندما اندلعت الحرب ، لأنه كان كل ما وقفت بينهم وبين الفوضى والموت. ومع ذلك ، لم تهتم الولايات المتحدة بالنتائج المحتملة لدعمها للتمرد. أخبرني مسيحي يعمل في منظمة إغاثة في سوريا بالبكاء في عام ٢٠١٥ : \»أنت [الأمريكيون] ليس لديك أي فكرة عما تفعلونه\».

تورط واشنطن في تلك الأرض التي تم تعذيبها كان هزليًا تقريبًا ومعقدًا ومتناقضًا بشكل غريب. إنفاق معجز لفحص وتدريب حفنة من المتمردين. مساعدة ‹المعتدلين› غير الموجودين إلى حد كبير وغير الفعالين الذين انشقوا عمومًا ، إلى جانب المعدات التي زودتهم بها الولايات المتحدة ، إلى فصائل أكثر راديكالية. محاولة هزيمة داعش في وقت واحد وإسقاط حكومة الأسد ، أقوى قوة مناهضة لداعش. أملا في إجبار إيران وروسيا على دعوة الحلفاء السوريين بدعوة من دمشق. استخدام الأكراد لهزيمة الدولة الإسلامية مع محاولة منع تركيا ، التي ساعدت داعش منذ فترة طويلة ، من مهاجمة الأكراد.

مع انتصار حكومة الأسد في معظم أنحاء البلاد ، خففت واشنطن من طموحاتها. تحتل الولايات المتحدة الآن منطقتين تشكلان ثلث مساحة سوريا تقريبًا. من الناحية النظرية ، فإن وجود ألف أو نحو ذلك من الأميركيين من المفترض أن يخيف الأسد في الخضوع لهزيمة فلول داعش ، ويجبر روسيا على التخلي عن دعمها ، وجعل الأكراد يحاصرون سوريا من التوغل الإيراني ، ويحميهم من أنقرة. لم يتم اعتماد أي شيء في قائمة الاحتمالات هذه من قبل الكونغرس ، أو الترويج لمصالح الولايات المتحدة الجادة ، أو لديه أدنى إمكانية للنجاح.

نجا الرئيس السوري بشار الأسد أكثر من ثماني سنوات من الحرب الأهلية. قبل أن تلتزم روسيا بمساعدته في الحرب ، توقع الكثير من المحللين أن يسقط. في الواقع ، حتى أوائل العام الماضي ، سيطر المتمردون على بعض ضواحي دمشق وتمكنوا من إطلاق قذائف المدفعية وقذائف الهاون على العاصمة. هذه المناطق اليوم عبارة عن امتداد للمباني والركام المحطمة ولكنها خالية من المتمردين. إنه مشابه في حمص وحلب ومواقع القتال العنيف. قد تكون سيطرة الأسد ضعيفة في بعض الأماكن ، لكنه يسيطر.

هذا يعني أن سوريا من غير المرجح أن تتنازل عن أي شيء لواشنطن. في أواخر سبتمبر / أيلول ، أخبر وزير الخارجية وليد المعلم الجمعية العامة أنه يتعين على الولايات المتحدة وتركيا سحب ‹وجودهما العسكري غير القانوني في شمال سوريا› أو مواجهة ‹أي وجميع التدابير المضادة المسموح بها بموجب القانون الدولي›. لا يمكن لدمشق إجبار أمريكا على مغادرة ولكن يمكن منع أي تقدم الولايات المتحدة.

قبل خطاب المعلم بفترة وجيزة ، قابلت السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ، الذي لاحظ أنه ‹كنا

> عــلاوة على ذلك ، كانت عائلة الأسد ، الأقلية العلوية ، تدير نظامًا علمانيًا يعمل كحاجز للسنة الراديكاليين الذين كانوا مسؤولين عن معظم الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ، وكذلك الدول الغربية الأخرى والحلفاء العرب. كان النظام قمعيًا ، لكن كذلك جميع شركاء أمريكا في الشرق الأوسط تقريبًا. وقد عانت الولايات المتحدة مؤخراً من كارثة في العراق ، مما جعل الوضع السيئ أسوأ بكثير.

نفكر عندما تم انتخاب السيد ترامب بأنه قد يغير السياسة الأمريكية السلبية تجاهنا، الحالة العميقة ، جماعات الضغط ، التركيز على إيران ، وعوامل أخرى. ثم انتقد السفير بشدة أمريكا لاستمرارها في «التدخل في شؤوننا الداخلية وانتهاك سيادتنا» . أما بالنسبة لحرمان أموال إعادة الإعمار للنظام ، فمن المرجح أن يلوم الشعب السوري واشنطن على واشنطن أكثر من دمشق.

الدولة الإسلامية تعيش ولكن هي ظلالها السابقة. الوجود الأمريكي ليس ضروريًا لمنع إحياء المنظمة. تعارض داعش كل حكومة ومعظم الحركات في الشرق الأوسط. ساعدت الولايات المتحدة في كسر المجموعة المتطرفة في أوجها. اليوم ، يمكن لسوريا والأردن وتركيا وإيران والعراق ودول الخليج ، والتي هددت المنظمة جميعها ، أن تتعامل مع الخطر الذي تقلص إلى حد كبير اليوم. بدلاً من إضفاء طابع الفتنة على الدول العربية ، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقع منهم تحمل مسؤوليات الكبار. كذلك ، هناك قلق في واشنطن بشأن صعود حراس الدين التابعة لتنظيم القاعدة ، والتي تعمل في منطقة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة. ومع ذلك ، فإن وجود المجموعة يعكس حقيقة أن المنطقة لا تزال خارج سيطرة الحكومة ، كما ترغب الولايات المتحدة بالضبط.

وبالمثل ، فإن آلاف الأميركيين المنتشرين حول سوريا ليس لديهم وسيلة للضغط على روسيا للتخلي عن منشآتها البحرية والجوية.من غير المرجح أن توافق إيران على جدول أعمال إدارة ترامب. بعد كل شيء ، تمت دعوة طهران من قبل حكومة الأسد ، على عكس القوات الأمريكية الموجودة في سوريا بشكل غير قانوني. يمكن لأي شخص ينظر إلى الخريطة أن يقول إن لدى إيران سببًا أكبر بكثير من الولايات المتحدة للقلق بشأن من يحكم سوريا. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للعلاقات الأمريكية مع طهران ، فإن الأخيرة مصممة أكثر من ذي قبل على الضغط على الولايات المتحدة.كما أن الأكراد ليسوا أداة فعالة ضد إيران. كان لديهم سبب لمحاربة داعش ، الأمر الذي هددهم مع أي شخص آخر في سوريا. ليس لديهم حافز مماثل لمحاولة منع الدعم الإيراني للأسد. في الواقع ، توصل نظام الأكراد والأسد إلى طريقة مبدئية في بداية الصراع: تركوا بعضهم بعضًا وحدهم وركزوا على العدو المشترك. منذ ذلك الحين تفاوضوا حول تقارب رسمي. مع تهديد تركيا بالغزو ، كما فعلت سابقًا في جميع أنحاء مدينة عفرين ، لم يعد أمام الأكراد خيار سوى التركيز على هذا العدو الأكثر خطورة.

> كانت الحكومات الأجنبية في حالة تأهب مفاجئ من استعداد الولايات المتحدة للتخلي عن القواعد الموضوعة للسياسة التجارية. أصر البيت الأبيض على أن «الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي». ولن يكون رحيل موسكو أمرًا مهمًا ، لأن إدلب والمناطق المحيطة بها فقط هي التي تظل تحت سيطرة المعارضة. في هذه المرحلة ، يكون الدعم الروسي مفيدًا ولكنه ليس ضروريًا لبقاء الأسد. بالنظر إلى الدعم الأمريكي لأوكرانيا ضد روسيا ، فمن غير المرجح أن تمنح حكومة بوتين واشنطن أي دعم.

المصدر:

- Doug Bandow, Trump›s Triumph? America Finally Leaves Syria, October 7, 2019, https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/trumps-triumph-america-finally-leaves-syria-86326.

رابطة حرية الإنترنت: كيفية صد الاعتداء الاستبدادي على شبكة الإنترنت

بقلم : ريتشارد كلارك وروب نيك
ترجمة : رؤى خليل سعيد

ألهمت الأيام الأولى للإنترنت حلمًا سمينًا: الدول المستبدة، التي تواجه احتمال الاتصال بنظام جديد للاتصالات العالمية أو الاستغناء عنه، ستختار الاتصال. وفقًا لهذا الخط من التفكير الفاضل، بمجرد أن تتواصل تلك البلدان، فإن تدفق المعلومات والأفكار الجديدة من العالم الخارجي سوف يدفعها بلا هوادة نحو الانفتاح الاقتصادي والتحرر السياسي. في الواقع، حدث شيء مختلف تماما. بدلاً من نشر القيم الديمقراطية والمثل الليبرالية، أصبح الإنترنت العمود الفقري لدول المراقبة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم. استخدمت الأنظمة في الصين وروسيا وأماكن أخرى البنية التحتية للإنترنت لبناء شبكاتها الوطنية الخاصة. وفي الوقت نفسه، قاموا بتثبيت الحواجز التقنية والقانونية لمنع مواطنيهم من الوصول إلى شبكة الإنترنت الأوسع نطاقا والحد من الشركات الغربية من دخول أسواقها الرقمية.

لكن على الرغم من التعرّف في واشنطن وبروكسل على المخططات الاستبدادية لتقسيم الإنترنت، فإن آخر ما تريده بكين وموسكو هو أن تجد نفسيهما مرتبطين بشبكاتهم الخاصة وأنقطعت عن الإنترنت العالمي. بعد كل شيء، يحتاجون إلى الوصول إلى الإنترنت لسرقة الملكية الفكرية ونشر الدعاية والتدخل في الانتخابات في البلدان الأخرى وتهديد البنية التحتية الحيوية في البلدان المتنافسة. تود الصين وروسيا بشكل مثالي إعادة إنشاء الإنترنت بصورهما الخاصة وإجبار العالم على اللعب وفقًا لقواعدهما القمعية. لكنهم لم يتمكنوا من القيام بذلك - وبدلاً من ذلك، كثفوا جهودهم للسيطرة بإحكام على الوصول الخارجي إلى أسواقهم، والحد من قدرة مواطنيهم على الوصول إلى الإنترنت الأوسع، واستغلال الثغرة الأمنية التي تأتي مع الحرية الرقمية و الانفتاح الذي يتمتع به الغرب.

يجب أن تتوقف الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها عن القلق بشأن خطر قيام السلطويين بتقسيم الإنترنت. بدلاً من ذلك، ينبغي عليهم تقسيمها بأنفسهم، عن طريق إنشاء كتلة رقمية يمكن من خلالها تدفق البيانات والخدمات والمنتجات بحرية، باستثناء البلدان التي لا تحترم حرية التعبير أو حقوق الخصوصية، أو الانخراط في نشاط اضطراب، أو توفير ملاذات آمنة للمجرمين الإلكترونيين. في ظل هذا النظام، فإن الدول التي تشترك في رؤية الإنترنت المجاني والموثوق حقًا ستحافظ على فوائد الاتصال وتوسعها، وستُمنع الدول التي تعارض هذه الرؤية من إفسادها أو إفسادها. يجب أن يكون الهدف إصدارًا رقميًا لاتفاقية شنغن، التي تحمي حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات في أوروبا. تلتزم ٢٦ دولة في منطقة شنغن بمجموعة من القواعد وآليات الإنفاذ ؛ البلدان التي لا تغلق.

هذا النوع من الترتيب هو المطلوب لتوفير الإنترنت المجاني والمفتوح. يجب أن تشكل واشنطن ائتلافًا يوحد مستخدمي الإنترنت والشركات والبلدان حول القيم الديمقراطية واحترام سيادة القانون والتجارة الرقمية العادلة: رابطة حرية

الإنترنت. بدلاً من السماح للدول التي لا تشارك تلك القيم في الوصول غير المقيد إلى الإنترنت والأسواق والتكنولوجيات الرقمية الغربية، يجب على التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وضع الشروط والأحكام التي بموجبها يمكن لغير الأعضاء البقاء على اتصال وإقامة الحواجز التي تحد من القيمة التي يكتسبونها و الضرر الذي يمكنهم القيام به. لن يرفع الدوري الستار الحديدي الرقمي ؛ في البداية على الأقل، ستظل معظم حركة مرور الإنترنت تتدفق بين الأعضاء وغير الأعضاء، وستعمل الرابطة بشكل أساسي على حظر الشركات والمؤسسات التي تساعد وتحرض على جرائم الإنترنت، بدلاً من بلدان بأكملها. الحكومات التي تقبل بشكل أساسي فكرة وجود شبكة إنترنت مفتوحة ومتسامحة وديموقراطية، لكن الكفاح من أجل الارتقاء إلى مستوى هذه الرؤية سيكون لديها حافز لتحسين جهود فرضها من أجل الانضمام إلى الرابطة وتأمين الاتصال لشركاتها ومواطنيها. بالطبع، من المحتمل أن تستمر الأنظمة الاستبدادية في الصين وروسيا وأماكن أخرى في رفض هذه الرؤية. بدلاً من التسول ومطالبة مثل هذه الحكومات باللعب بطريقة لطيفة، من الآن فصاعدًا، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها وضع القانون: اتبع القواعد، أو الانقطاع.

إنهاء حلم الإنترنت بلا حدود

عندما أصدرت إدارة أوباما إستراتيجيتها الدولية للفضاء الإلكتروني، في عام ٢٠١١، تصورت أن يكون هناك إنترنت عالمي يكون «مفتوحًا وقابلًا للتشغيل المتبادل وآمنًا وموثوقًا به». في ذلك الوقت، كانت الصين وروسيا تضغطان لفرض قواعدهما الخاصة على الإنترنت . أرادت بكين، على سبيل المثال، أن يتم حظر أي انتقاد للحكومة الصينية يكون غير قانوني داخل الصين على المواقع الأمريكية. موسكو، من جانبها، سعت بشجاعة إلى معادلة معاهدات الحد من الأسلحة في الفضاء الإلكتروني بينما تكثف في وقت واحد هجماتها الإلكترونية الهجومية. على المدى الطويل، ما زالت الصين وروسيا ترغبان في ممارسة التأثير على الإنترنت العالمي. لكنهم يرون قيمة أكبر في بناء شبكاتهم المغلقة واستغلال انفتاح الغرب لتحقيق مكاسبهم الخاصة.

> تستخدم الأنظمة في الصين وأماكن أخرى الذكاء الاصطناعي لمساعدتهم على إجراء مسح أفضل لأفرادهم وتعلموا توصيل الكاميرات الأمنية والسجلات المالية وأنظمة النقل لبناء قواعد بيانات ضخمة للمعلومات حول أنشطة المواطنين الأفراد.

حذرت استراتيجية أوباما من أن «البديل للانفتاح العالمي وقابلية التشغيل البيني هو الإنترنت المجزأ، حيث ستُحرم قطاعات كبيرة من سكان العالم من الوصول إلى التطبيقات المتطورة والمحتوى الغني بسبب المصالح السياسية لعدد قليل من الدول». على الرغم من جهود واشنطن لمنع هذه النتيجة، وهذا هو بالضبط ما تقف عليه الأمور اليوم. ولم تفعل إدارة ترامب الكثير لتغيير الإستراتيجية الأمريكية. دعت الإستراتيجية القومية الإلكترونية للرئيس دونالد ترامب، التي صدرت في سبتمبر ٢٠١٨، إلى «إنترنت مفتوح وقابل للتشغيل المتبادل وموثوق وآمن» - لتكرار شعار إستراتيجية الرئيس باراك أوباما ومبادلة ترتيب الكلمات «آمنة» و «موثوقة». «

تكشف إستراتيجية ترامب عن الحاجة إلى توسيع حرية الإنترنت، والتي تُعرف بأنها «ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية عبر الإنترنت - مثل حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والدين أو المعتقد وحقوق الخصوصية على الإنترنت.» هذا هدف جدير

بالاهتمام، إنه يتجاهل حقيقة أنه في العديد من البلدان التي لا يتمتع فيها المواطنون بهذه الحقوق في وضع عدم الاتصال بالإنترنت، وأقل بكثير على الإنترنت، فإن الإنترنت أقل ملاذاً آمناً من كونه أداة للقمع. يتم تدريب جيش الرقابة على الإنترنت في الصين والذي يبلغ قوامه مليوني شخص على جمع البيانات لتزويدهم بنظام تصنيف «ائتمان اجتماعي» مخطط له سيصنف كل مواطن في الصين ويحدد المكافآت والعقوبات على الأفعال التي ارتكبت على الإنترنت وغير متصل بالإنترنت. أصبح ما يسمى بجدار الحماية الصيني العظيم، الذي يحظر على الناس في البلاد الوصول إلى المواد عبر الإنترنت والتي يعتبرها الحزب الشيوعي الصيني غير مقبول، نموذجًا للأنظمة الاستبدادية الأخرى. وفقًا لـ Freedom House، عقد المسؤولون الصينيون دورات تدريبية حول كيفية تطوير أنظمة مراقبة الإنترنت على الطريقة الصينية مع نظرائهم في ٣٦ دولة. في ١٨ دولة، ساعدت الصين في بناء مثل هذه الشبكات.

استخدام التجارة الرقمية كحد أدنى

كيف يمكن للولايات المتحدة وحلفائها الحد من الأضرار التي يمكن أن تسببها الأنظمة الاستبدادية للإنترنت وأيضًا منع هذه الأنظمة من استخدام قوة الإنترنت لسحق المعارضة؟ اقترح البعض تكليف منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة بوضع قواعد واضحة للسماح بحرية تدفق المعلومات والبيانات. لكن أي خطة من هذا القبيل ستكون ميتة عند الوصول، لأنه من أجل الحصول على الموافقة، سيكون عليها أن تحصل على دعم من بعض البلدان التي يستهدف نشاطها الخبيث. فقط عن طريق إنشاء كتلة من البلدان التي يمكن أن تتدفق البيانات داخلها - ومنع الوصول إلى دول غير متوافقة - يمكن للبلدان الغربية كسب أي نفوذ لتغيير سلوك الجهات الفاعلة السيئة للإنترنت.

تقدم منطقة شنغن في أوروبا نموذجًا للحياة الواقعية، حيث يسافر الأشخاص والبضائع بحرية دون المرور عبر ضوابط الجمارك والهجرة. بمجرد دخول الشخص إلى المنطقة من خلال جهاز أمن الحدود في بلد ما، يمكنه الوصول إلى أي دولة أخرى دون المرور عبر فحص جمركي أو هجرة آخر. (توجد بعض الاستثناءات، وأجرى عدد من الدول عمليات تفتيش حدودية محدودة في أعقاب أزمة المهاجرين عام ٢٠١٥). وأصبح الاتفاق الذي أنشأ المنطقة جزءًا من قانون الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩ ؛ وانضمت في النهاية دول أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا غير التابعة للاتحاد الأوروبي. استبعد الاتفاق أيرلندا والمملكة المتحدة بناءً على طلبهما.

> ومع ذلك، فإن بلغاريا ورومانيا بصدد تحسين المراقبة على الحدود حتى يمكنهما الانضمام. بمعنى آخر، الحوافز تعمل.
> لكن هذه الأنواع من الحوافز كانت مفقودة في كل محاولة للجمع بين المجتمع الدولي للتصدي للجرائم الإلكترونية والتجسس الاقتصادي وغيره من أمراض العصر الرقمي.

يأتي الانضمام إلى منطقة شنغن مع ثلاثة متطلبات يمكن أن تكون بمثابة نموذج للاتفاق الرقمي. أولاً، يجب على الدول الأعضاء إصدار تأشيرات موحدة وإظهار أمن قوي على حدودها الخارجية. ثانياً، يجب أن يظهروا أن لديهم القدرة على التنسيق مع تطبيق القانون في الدول الأعضاء الأخرى. وثالثا، يجب عليهم استخدام نظام مشترك لتتبع الإدخالات والخروج إلى المنطقة. يضع الاتفاق قواعد تحكم المراقبة عبر الحدود والشروط التي يجوز للسلطات بمقتضاها مطاردة المشتبه بهم في «مطاردة ساخنة» عبر الحدود. كما يسمح بالتسليم السريع للمشتبه فيهم جنائياً بين الدول

الأعضاء.

يخلق الاتفاق حوافز واضحة للتعاون والانفتاح. يجب على أي دولة أوروبية تريد أن يكون لمواطنيها الحق في السفر أو العمل أو العيش في أي مكان في الاتحاد الأوروبي رفع حدودها إلى مستوى معايير شنغن. لم يُسمح لأربعة من أعضاء الاتحاد الأوروبي - بلغاريا وكرواتيا وقبرص ورومانيا - بالانضمام إلى منطقة شنغن جزئياً لأنهم فشلوا في تلبية تلك المعايير. إن أنجح هذه الجهود، اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الإلكترونية (المعروفة أيضًا باسم اتفاقية بودابست)، تحدد جميع الإجراءات المعقولة التي ينبغي للدول اتخاذها لمكافحة الجريمة الإلكترونية. ويوفر قوانين نموذجية وآليات تنسيق محسنة وإجراءات مبسطة لتسليم المجرمين. صادق ٦١ دولة على المعاهدة. ومع ذلك، من الصعب العثور على المدافعين عن اتفاقية بودابست، لأنها لم تنجح: فهي لا تقدم أي فوائد حقيقية للانضمام أو أي عواقب حقيقية لفشلها في الوفاء بالالتزامات التي تنشئها.

لكي تعمل Freedom Freedom League، سيتعين عليها تجنب هذا التعثر. إن الطريقة الأكثر فاعلية لجعل البلدان في خط المواجهة تتمثل في التهديد بحرمانها من منتجات وخدمات شركات مثل Amazon و Facebook و Google و Microsoft وقطع وصول شركاتهم إلى محافظ مئات الملايين من المستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا. لن تمنع الرابطة كل حركة المرور من غير الأعضاء - تمامًا كما لا تغلق منطقة شنغن جميع السلع والخدمات من غير الأعضاء. لسبب واحد، القدرة على تصفية كل حركة المرور الخبيثة على المستوى الوطني تفوق قدرة التكنولوجيا اليوم. علاوة على ذلك، فإن القيام بذلك يتطلب أن يكون لدى الحكومات القدرة على فك تشفير حركة المرور، والتي من شأنها أن تضر بالأمن أكثر من مساعدتها وتنتهك الخصوصية والحريات المدنية. لكن الرابطة ستحظر المنتجات والخدمات من الشركات والمؤسسات المعروفة بتسهيلها للجرائم الإلكترونية في البلدان غير الأعضاء، وكذلك منع حركة المرور من مزودي خدمات الإنترنت الذين ينتهكون القواعد في الدول غير الأعضاء.

> رابطة حرية الإنترنت أن تمنح الدول الأخرى حافزًا لرفض هذه المطالب الصينية: فالقيام بذلك سيكون ضد القواعد، وستساعد الدول الأعضاء الأخرى في حمايتهم من أي انتقام.
> سيحتاج الدوري إلى آلية لمراقبة التزام أعضائه بقواعده.

على سبيل المثال، تخيل ما إذا كانت أوكرانيا، الملاذ الآمن المعروف لمجرمي الإنترنت، مهددة بالابتعاد عن الوصول إلى أنواع الخدمات التي اعتمد عليها مواطنوها وشركاتها وحكومتها - والتي يعتمد عليها نموها المستقبلي يعتمد مركز التطوير التكنولوجي المشروع. ستواجه الحكومة الأوكرانية حافزًا قويًا للتشدد أخيرًا في عالم الجريمة الإلكترونية الذي تطور داخل حدود البلاد. مثل هذه التهديدات لن تضفي نفوذاً على الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة على الصين وروسيا: بعد كل شيء، فإن الحزب الشيوعي الصيني والكرملين قد ذهبوا بالفعل إلى أبعد من ذلك لقطع مواطنيهم عن الإنترنت العالمي. ومع ذلك، فإن الهدف من «رابطة الحرية على الإنترنت» ليس تغيير سلوك مثل هذه الجهات الفاعلة السيئة المرتكبة، بل تقليل الضرر الذي تسببه وتشجيع بلدان مثل أوكرانيا - إلى جانب البرازيل والهند وأماكن أخرى بها أقل من -السجلات النجمية عندما يتعلق الأمر بمكافحة الجريمة السيبرانية — لفعل ما هو أفضل أو

المخاطرة بالتجاهل.

تعزيز حرية الإنترنت

المبدأ الأساسي للرابطة هو دعم حرية التعبير على الإنترنت. ومع ذلك، يُسمح للأعضاء بإجراء استثناءات على أساس كل حالة على حدة. على سبيل المثال، على الرغم من أن الولايات المتحدة لن تضطر إلى قبول قيود الاتحاد الأوروبي على حرية التعبير، فإن الشركات الأمريكية ستحتاج إلى بذل جهود معقولة لعدم بيع أو عرض محتوى محظور لمستخدمي الإنترنت في أوروبا. هذا النهج، من نواح كثيرة، سيكرس الوضع الراهن. ولكنه سيُلزم الدول الغربية بشكل رسمي أكثر بمهمة منع دول مثل الصين من متابعة رؤية أورويلية لـ «أمن المعلومات» من خلال الإصرار على أن بعض أشكال التعبير تشكل تهديدًا للأمن القومي لها. على سبيل المثال، تقدم بكين بشكل روتيني طلبات إلى الحكومات الأخرى لخفض المحتوى المستضاف على خوادم على أراضيها تنتقد النظام الصيني أو تناقش المجموعات التي حظرها النظام في الصين، مثل فالون جونج. ترفض الولايات المتحدة مثل هذه الطلبات، لكن قد يتم إغراء الآخرين بالرضا - خاصة وأن الصين قد قامت بالانتقام من نفي الولايات المتحدة من خلال شن هجمات الكترونية وقحة على مصادر المواد المخالفة. الحفاظ على المقاييس ونشرها على أداء كل عضو من شأنه أن يخدم وظيفة قوية للتسمية والفضح. ولكن يمكن العثور على نموذج لشكل أكثر صرامة من التقييم في فرقة العمل المالي، وهي منظمة لمكافحة غسل الأموال أنشأتها مجموعة السبعة والمفوضية الأوروبية في عام ١٩٨٩ بتمويل من أعضائها. تمثل الدول الأعضاء في FATF البالغ عددها ٣٧ دولة معظم المعاملات المالية في العالم. يوافق الأعضاء على تبني العشرات من السياسات، بما في ذلك تلك التي تجرم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطلب من البنوك إجراء العناية الواجبة على عملائها. بدلاً من المراقبة المركزية الثقيلة، يوظف فريق العمل المالي نظامًا يستعرض به كل عضو جهود عضو آخر بالتناوب ويقدم توصيات. يتم وضع البلدان التي تفشل في تلبية السياسات المطلوبة في القائمة الرمادية لفريق العمل المالي، مما يؤدي إلى تدقيق أكثر دقة. يمكن وضع المخالفين المتكررين على «قائمتها السوداء»، مما يُلزم البنوك ببدء اختبارات تفصيلية قد تؤدي إلى إبطاء أو حتى إيقاف العديد من المعاملات.

> تستخدم الأنظمة في الصين وأماكن أخرى الذكاء الاصطناعي لمساعدتهم على إجراء مسح أفضل لأفرادهم وتعلموا توصيل الكاميرات الأمنية والسجلات المالية وأنظمة النقل لبناء قواعد بيانات ضخمة للمعلومات حول أنشطة المواطنين الأفراد.

كيف تمنع رابطة الحرية على الإنترنت أي نشاط ضار داخل دولها الأعضاء؟ مرة أخرى، يوفر الترتيب الحالي نموذجًا: نظام الصحة العامة الدولي. ستقوم العصبة بإنشاء وتمويل مؤسسة شبيهة بمنظمة الصحة العالمية لتحديد الأنظمة المعرضة للخطر عبر الإنترنت وإخطار مالكي تلك الأنظمة والعمل على تقويتها (أي ما يعادل حملات التطعيم العالمية لمنظمة الصحة العالمية) ؛ الكشف عن البرامج الضارة وشبكات الروبوت الناشئة والرد عليها قبل أن تتسبب في أضرار واسعة النطاق (أي ما يعادل رصد تفشي الأمراض)

؛ وتحمل مسؤولية الاستجابة عند فشل الوقاية (أي ما يعادل استجابة منظمة الصحة العالمية للأوبئة).

يتطلب إنشاء رابطة لحرية الإنترنت تحولًا جذريًا في التفكير. يبقى جزءًا من إنجيل حرية الإنترنت أن التوصيلية ستحول في نهاية المطاف الأنظمة الاستبدادية. لكن هذا لم يحدث ولن يحدث. عدم الرغبة في قبول هذه الحقيقة هو أكبر عائق أمام نهج بديل. ولكن بمرور الوقت، سيتضح أن الطوباوية التكنولوجية في حقبة سابقة في غير محلها في عالم اليوم.

من المحتمل أن تقاوم شركات التكنولوجيا الغربية إنشاء رابطة حرية الإنترنت، لأنها عملت على إرضاء الصين والوصول إلى السوق الصينية، ولأن سلاسل التوريد الخاصة بها تعتمد على الشركات المصنعة الصينية. ومع ذلك، فإن التكاليف التي تتكبدها مثل هذه الشركات سوف يعوضها جزئياً حقيقة أن الدوري من خلال قطع الصين سيحميها بشكل فعال من المنافسة الصينية.

تمثل رابطة حرية الإنترنت على غرار منطقة شنغن الطريقة الوحيدة لتأمين حرية الإنترنت من التهديدات التي تشكلها الدول الاستبدادية وغيرها من الجهات الفاعلة السيئة. من المؤكد أن مثل هذا النظام سيكون أقل عالمية من الإنترنت الأكثر حرية اليوم. ولكن فقط من خلال رفع تكاليف السلوك الضار، يمكن للولايات المتحدة وأصدقائها أن يأملوا في الحد من ويلات الجرائم الإلكترونية والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحقها الأنظمة مثل تلك الموجودة في بكين وموسكو بالإنترنت.

المصدر:

- Richard A. Clarke and Rob Knake, The Internet Freedom League: How to Push Back against the Authoritarian Assault on the Web, foreign affairs, September/ October 2019.

حملة تركيا على رؤساء البلديات الأكراد قد تأتي بنتائج عكسية

بقلم : عمر فاروق

في الفترة التي سبقت العملية التركية المستمرة ضد القوات القومية الكردية في شمال سوريا ، ترأس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حملة واسعة ضد رؤساء البلديات الأكراد في تركيا ، مبررة بنفس القوة الدافعة: اتصالات مع حزب العمال الكردستاني.

في تركيا ، كان دعم حزب العمال الكردستاني ، الذي تعتبره أنقرة وواشنطن جماعة إرهابية ، سبباً طويلاً للفصل أو السجن. لكن ما يشكل بالضبط الدعم يخضع لتقدير الدولة ، والخط ليس ثابتًا بأي حال من الأحوال. بدلاً من ذلك ، تنحسر وتدفق ، وتحددها التطورات في الصراع المستمر بين الحكومة والانفصاليين الأكراد - أو عن طريق الدورة الانتخابية. الآن ، بين أعضاء المعارضة السائدة ، بدأت تتصاعد الاعتراضات على هذه السياسات الخاطئة ، والضرر الذي أحدثته على ديمقراطية البلد ، لسبب وجيه. لأول مرة ، بدأ السياسيون الذين لا تربطهم صلات بالسياسة الكردية في التعبير عن خوفهم من أن أردوغان قد يطبق نفس الأساليب على نطاق أوسع ، ضد أي شخص يعارضه. وقد يؤدي طرد السياسيين الأكراد المنتخبين شعبياً إلى نتائج عكسية ، مما يجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة.

ينتمي رؤساء البلديات المخلوعون ، وكلهم من جنوب شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية ، إلى الحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للأكراد ، وغالبًا ما يواجه أعضاؤه تداعيات على اتهامات بالتحريض على متمردي حزب العمال الكردستاني. لقد فازوا بالمنصب في مارس ، في الانتخابات المحلية على مستوى البلاد. وشهد التصويت نفسه فوز حزب الشعب الجمهوري ، أو حزب الشعب الجمهوري - حزب المعارضة الرئيسي في البلاد - ببلدية اسطنبول من حزب العدالة والتنمية الحاكم في أردوغان.

تجمع إماموغلو وغيره من زعماء المعارضة حول الجيش التركي في معاركه للقوات القومية الكردية في سوريا بعد انسحاب القوات الأمريكية ، في حين برز حزب الشعب الديمقراطي ، كما حدث خلال عمليات سابقة عبر الحدود ، كصوت وحيد يدعو إلى السلام . ولكن بمجرد صمت البنادق ، من المحتمل أن يعود أعضاء المعارضة للتشكيك في معاملة أنقرة للسياسيين الأكراد في الداخل.

في آب / أغسطس ، قام إمام أوغلو ، منصبه المضمون حديثًا ، بزيارة إلى ديار بكر ، في قلب المنطقة الكردية في تركيا. زار قبر محامي حقوق الإنسان الكردي المقتول. توقف بجوار مطعم لاستجواب الكبد ، وهو مفضل محلي.

واجتمع مع اثنين من رؤساء البلديات الأكراد الذين تم انتخابهم لتولي المنصب كما كان ، إلا أنه تم رفضه بسبب مزاعم بأنهم قريبون جدًا من حزب العمال الكردستاني.

وقال ‹من غير المقبول تطبيق قواعد مختلفة ، لفصل بعض الناخبين والأحزاب السياسية والأشخاص المنتخبين عن الآخرين›.

إمام أوغلو ليس الشخصية المعارضة الوحيدة التي تشكك في إقالة رؤساء البلديات ونهج الدولة القاسي. الرئيس السابق عبد الله غول ، مؤسس حزب العدالة والتنمية ، ورئيس الوزراء السابق لحزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو ، توسطوا لدعم رؤساء البلديات الأكراد. وقال داود أوغلو: ‹إن أكثر المعارك السياسية فعالية ضد الإرهاب لا تكمن في تآكل التمثيل الديمقراطي بل عن طريق الدخول في قلوب الأمة والفوز بالانتخابات›. لقد انفصل كل من جول وداود أوغلو منذ ذلك الحين عن حزب العدالة والتنمية ، مما يدل على عدم ارتياح جديد لسياسات الحزب الحاكم.

لم يحظ القادة السياسيون الأكراد بهذا الدعم الواسع حتى قبل بضع سنوات. في عام ٢٠١٦ ، على سبيل المثال ، ساعد المشرعون المعارضون من حزب الشعب الجمهوري على حزب العدالة والتنمية الحاكم في تمرير تشريع رفع الحصانة عن زملائه في البرلمان المتهمين بعلاقات إرهابية. مهدت هذه الخطوة الطريق لإقالة ومحاكمة العشرات من المشرعين من حزب الشعب الديمقراطي ، وهي حملة هددت بإبادة الحزب بالكامل.

في الواقع ، كانت انتخابات مارس المحلية هي النقطة المضيئة الوحيدة لـ HDP ، ثالث أكبر حزب في تركيا ، وسط سلسلة من النكسات. تم وضع الآلاف من الرتب والملفات خلف القضبان في عام ٢٠١٨. عشية الانتخابات ، تم الاستيلاء على ٩٣ بلدية - تقريبًا كل البلديات التي يسيطر عليها حزب الديمقراطية الديمقراطي - من قبل القائمين برعاية الاتحاد. تم اتهام رؤساء بلديات حزب الشعب الديمقراطي المنتخبين ، لكن لم تتم إدانتهم ، بمساعدة رئيس حزب العمال الكردستاني المنتخب ، الذين عينوا موظفين حكوميين بدلاً منهم. كانت الحكومة في خضم حرب مع حزب العمال الكردستاني ، كما ادعت الحكومة ، وكان هؤلاء العمد في الجانب الخطأ.

خلال الصراع ، وجد القادة السياسيون الأكراد أنفسهم مضطرًا إلى شرح العلاقات العضوية مع حزب العمال الكردستاني. خذ نورتين ديميرتاس ، شقيق الرئيس المشارك المحتجز في حزب الشعب الديمقراطي ، صلاح الدين ديميرتاس. بعد أن جرب يديه في السياسة وعثر بدلاً من ذلك على الباب الدوار للسجن ، غادر تركيا وانضم إلى قيادة حزب العمال الكردستاني ويظهر الآن في قائمة المطلوبين في تركيا. ‹إذا لم يكن أخي ، نورتين ديميرتاس ، بجانب أسرته ، فهذا ليس خطأنا. هذا لأنهم يقولون لنا ألا ننخرط في السياسة هنا.

لكن قبل عامين فقط ، عندما كانت الحكومة تجري محادثات سلام مع حزب العمال الكردستاني ، استغلت صلاح الدين ديميرتا كمحاور رئيسي. قام المسؤولون الأتراك والزعماء الأكراد بما في ذلك ديميتراس برحلات مكوكية بين إمرالي ، الجزيرة في بحر مرمرة حيث سجن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ، ومقر حزب العمال الكردستاني

> من المحتمل أن يرى إماموغلو خطرًا في أن يكون هو وغيره من رؤساء البلديات التابعة لحزب الشعب الجمهوري ، يومًا ما ، إرهابيين بنفس الطريقة. في سبتمبر ، على سبيل المثال ، حذر وزير الداخلية التركي سليمان سويلو من أن وزارته تراقب عن كثب علاقات إماموغلو مع حزب الشعب الديمقراطي. ‹هل عملك ،› قال سويلو. ‹إذا كنت مشغولاً بأشياء أخرى إلى جانب القيام بعملك ، فسوف ندمرك›.

في شـمال العراق للتوسـط في وقف إطلاق النار. يتم الآن اسـتخدام اجتماعات دميرتا مع أوجـلان كدليل ضده ، في الحالات التي يمكن أن تجعله وراء القضبان لأكثر من قرن.
من بين أكثر الممارسات إثارة للجدل التي اتُهم بها سياسيون من حزب الشـعب الديمقراطي ، حضور جنـازات أعضاء حزب العمال الكردستاني. وتشمل هذه المفجرين والمسلحين المتورطين في هجمات داخل تركيا. كما تشـمل المتطوعين الذين عبروا الحدود إلى سوريا للانضمام إلى وحدات حماية الشعب الكردي ، المكون الرئيسي للقوات الديمقراطيـة السـورية التـي تدعمها الولايـات المتحـدة ، والتـي يخوضها أردوغـان حاليًا في أعقاب الانسـحاب الأمريكي من شمال البلاد.
أحمد ترك ، سياسـي كردي مخضرم تم انتخابه لعضوية البرلمان التركي خمس مرات منـذ عام ١٩٧٣ ، يتهـم أيضاً ، من بين جرائم أخـرى ، بحضور جنازة كهذه. تم عزل تركـي من منصبه كعمدة لبلدية ماردين في عام ٢٠١٦ ، ليتم إعادة انتخابه في نفس المنصـب في مارس ، ليتم طرده مرة أخرى في أغسـطس بسبب اتصالاته الإرهابية المزعومة.
بالنسبة لـ HDP ، يستحق بعض القتلى أن يتذكروا كشهداء ، وينبغي أن يُنظر إلى الآخرين على أنهم ضحايا مأساويون في حرب أودت بحياة الكثير من الأكراد.
‹نحن نأخذ موقفنا اعتمادًا على الحقائق الثقافية والاجتماعية في المنطقة› ، قال بيديا أوزجوكسـي إرتان ، أحد رؤسـاء البلديـات المفصوليـن حديثًا. ‹عندما يكون شـخص ما قد مات ، لا شـيء عنهم مهم بعد الآن. يتم تجريدهم من جميع الجرائم التي يتهمون بها. ... بدلاً من التساؤل عن سبب وفاة الشباب قبل أن يفترض بهم ، نحن مستهدفون ›.
عدنان سلجوق مزراكلي ، وهو جراح وعمدة منتخب لمدينة ديـار بكر جنوب شـرق البلاد ، أقيل مـن منصبه في حملة القمع الأخيرة. بالإضافة إلى اتهامه بحضور جنازة ، يواجه مزرقلي اتهامات بأنه عالج مقاتلي حزب العمال الكردستاني خلال مهنته التي استمرت ٣٠ عامًا كطبيب في المدينة. ومع ذلـك فهي مجرد اتهامات — لم تقدم أنقرة أي تفاصيل حول متى أو كيف ساعد مزراقلي مقاتلي حزب العمال الكردستاني المصابين.
فـي الوقت الذي تم فيـه انتخابهم ، واجه كل من مزراقلي ، ترك ، وإرتان ، ما مجموعه ٢٥ قضية جنائية بتهمة ارتكاب مخالفات ، بما في ذلك \»إصدار دعاية لمنظمة إرهابية\» و \»مدحهم على جريمة ومجرم\» و \»أن يصبحوا أعضاء في

> في عام ٢٠١٦ ، حضر جنازة مقاتل كردي قُتل في سـوريا في معركة ضد الدولة الإسـلامية ، والمعروفة أيضًا باسـم داعش. وقال ‹لم تكن هناك مشكلة في وقت الذهاب إلى الجنازة ، لكنهم بدأوا قضية ضدي بعد ثلاث سـنوات›. ‹حضر حوالي ٢٠٠٠ شـخص جنـازة تلك المرأة التي قُتلت على يد داعـش ، لكنهم بدأوا فقط تحقيقًا ضد أحمد ترك›.

منظمة إرهابية مسلحة ، و \»تشكيل وقيادة منظمة إرهابية مسلحة\». تنبع التهم من مزاعم بأنهم حضروا جنازات ، وحملوا صورا لأوكالان ، أو أشادوا به في الخطب.

لم تتم إدانة أي منهم ، لكن مجرد الاتهام كان كافياً لإزاحتهم من منصبه. ميزراكلي متهم بإعادة تسمية شارع في ديار بكر لإحياء ذكرى طبيب متوفٍ أدين بعلاقات مع حزب العمال الكردستاني.

بالنسبة لترك ، فإن الجولة الجديدة من محاكمة القادة الأكراد هي قصة مألوفة ، والتي يقول إنها قد تشعل جيلًا جديدًا لحمل السلاح. وقال ترك: ‹إذا كانت الدولة ذكية ، فستحاول استعادة الأكراد›. توغل تركيا في شمال شرق سوريا هو علامة أخرى على أن أنقرة غير قادرة على تحمل حركة قومية كردية.

إن احتمال قيام جيل جديد من الأكراد بحمل السلاح ، والطبيعة المشكوك فيها للاتهامات الموجهة ضد رؤساء بلديات الحزب الديمقراطي التقدمي ، قد أثارت قلق قيادة حزب العدالة والتنمية.

مثل ديميرتاس ، تم استخدام توركو من قبل الدولة كمفاوض مع حزب العمال الكردستاني خلال عملية السلام في عام ٢٠١٣ ـ خدمة لم ينسها أحد. وقال بولنت أرينك من حزب العدالة والتنمية ، الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء خلال الجولة الأخيرة من محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني ، للصحفيين بعد إقالة الزعيم الكردي المخضرم: ‹هذا الشخص لا علاقة له بالإرهاب›. ‹إنه شخص يريد السلام.

كما تم توجيه مجموعة من الادعاءات الأخرى غير الإجرامية إلى إجراءات بسيطة ينظر إليها على أنها تشير إلى دعم حزب العمال الكردستاني. يُقال إن تركي ، على سبيل المثال ، قد طلب إزالة العلم التركي الصغير من أعلى الزاوية اليمنى من موقع قاعة المدينة.

المصدر:

-UMAR FAROOQ, Turkey’s Crackdown on Kurdish Mayors Could Backfire, OCTOBER 21, 2019, https://foreignpolicy.com/201921/10//turkeys-crackdown-on-kurdish-mayors-could-backfire./

رئيس البنتاغون: ‹نحن لا نتخلى عن الأكراد›

بقلم : لارا سيليجمان
ترجمة : هبة علي حسين

دافع وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر عن قرار سحب القوات من الحدود التركية السورية حتى أثناء إرسال قوات إضافية إلى المملكة العربية السعودية.
تراجع وزير الدفاع مارك إسبير بقوة ضد فكرة أن الولايات المتحدة تتخلى عن شركائها الأكراد بعد أن أمر الرئيس دونالد ترامب القوات الأمريكية بالانسحاب من الحدود قبل توغل تركي هائل في شمال سوريا.

جاءت تصريحاته في الوقت الذي أعلن فيه البنتاجون يوم الجمعة أنه سيرسل قوات عسكرية إضافية إلى المملكة العربية السعودية ، بعد أيام قليلة من تعهد ترامب بسحب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط.
وقال إسبير في مؤتمر صحفي عقد يوم ١١ أكتوبر في البنتاغون: ‹إننا نعارض قرار تركيا بتوغل عسكري أحادي الجانب في شمال سوريا ونشعر بخيبة أمل كبيرة. ‹تعرض هذه العملية شركاءنا [للقوات الديمقراطية السورية] للخطر ، فهي تخاطر بأمن معسكرات [الدولة الإسلامية] وستزيد من زعزعة استقرار المنطقة›.
القوات الأمريكية كانت محاصرة في خط النار التركي أثناء العملية. أطلقت تركيا ثلاث قذائف مدفعية انفجرت بالقرب من القوات الأمريكية بالقرب من بلدة كوباني ، وفق ما أكده مسؤول أميركي لـ فورين بوليسي بعد أن نشرت نيوزويك لأول مرة الخبر. وقال المسؤول إن الولايات المتحدة تناقش الحادث مع تركيا ، لكنه ‹يبدو وكأنه حادث›.
وعندما سئل الجنرال مارك ميلي ، رئيس هيئة الأركان المشتركة ، رداً على سؤال حول التهديد الذي تتعرض له القوات الأمريكية خلال المؤتمر الصحفي ، قبل ظهور أخبار الحادث ، قال المسؤولون الأمريكيون والأتراك إنهم منسقون عن كثب.›
إن الجيش التركي يدرك تمامًا ، حسب التفاصيل التفصيلية الصريحة ، لمواقع القوات الأمريكية› ، قال ميلي. ‹الكل يدرك تمام الإدراك أننا الجيش الأمريكي الذي نحتفظ بحق الدفاع عن النفس›.
قال إسبير إنه مع ميلي أوضحوا لنظرائهم الأتراك في الأيام الأخيرة معارضتهم للعملية التي أدت إلى نزوح ٧٥٠٠٠ سوري في غضون أيام قليلة ، وأكدوا من جديد الأضرار التي لحقت بالعلاقة الأمريكية التركية.
لم نتخل عن الأكراد. لا أحد يسلط الضوء على هذه العملية من قبل تركيا. ‹لقد عارضوا هذه العلاقة بين الولايات المتحدة و YPG [وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية ، المكون الرئيسي للقوات الديمقراطية السورية] منذ بدايتها في عام ٢٠١٤ ... لذلك يجب ألا نتفاجأ من أنهم تصرفوا بهذه الطريقة في النهاية›. أعلن ترامب انسحاب القوات في وقت متأخر من يوم الأحد بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.
أكد إسبر أن قرار إزالة حوالي ٥٠ من قوات العمليات الخاصة الأمريكية من المنطقة الحدودية ، حيث كانوا يشاركون في دوريات مشتركة كجزء من آلية أمنية لنزع فتيل التوتر بين الأتراك والأكراد ، قد اتخذ لضمان عدم حصول الأمريكيين وقعوا في القتال.

لن أضع أعضاء الخدمة الأمريكية في وسط نزاع طويل الأمد بين تركيا والأكراد. هذا ليس سبب وجودنا في سوريا. هددت تركيا بالقيام بعمليات عبر الحدود من قبل ولكنها لم تتابع تهديداتها مطلقًا بينما كانت القوات الأمريكية لا تزال موجودة. عندما سئل عن سبب اختلاف هذه المرة ، قال إسبير: ‹لا يمكنني أن أشرح لماذا فعلوا ما فعلوه›.

جاءت هذه الخطوة لسحب القوات الأمريكية من الحدود السورية التركية ، والتي تركت القوات الكردية التي ساعدت الولايات المتحدة في قتال الدولة الإسلامية تحت نيران مميتة ، بينما ضاعف ترامب تعهده بحملته لإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن بعد عقود من الحرب في الشرق الأوسط. الشرق.

في تغريدة بتاريخ ٧ أكتوبر ، كتب ترامب ، ‹لقد انتخبت على الخروج من هذه الحروب التي لا نهاية لها السخيفة› التي تركت الولايات المتحدة ‹تعثرت ، ومشاهدة مستنقع›.

لكن في خطوة تبدو متناقضة مع أهداف الرئيس بالخروج من الشرق الأوسط ووضع الانسحاب الجزئي لسوريا في حالة من الارتياح الشديد ، قال البنتاجون في ١١ أكتوبر إنه سينشر قوات إضافية في المملكة العربية السعودية. سيتم نشر ٢٨٠٠ جندي إضافي - بالإضافة إلى ٢٠٠ عنصر تم إرسالهم في سبتمبر - إلى المملكة ، إلى جانب بطاريتين للدفاع الصاروخي من طراز Patriot ونظام دفاع صاروخي دفاعي عالٍ من منطقة طرف عالٍ ، واثنين من أسراب المقاتلين وجناح واحد للحاملات الجويةً ، والشحن المحتمل الطائرات.

اندلعت التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران في سبتمبر / أيلول بعد أن قصفت صواريخ وطائرات إيرانية منشآت نفطية سعودية ، لكن تم تقليصها منذ ذلك الحين ، حيث تخلى الزعماء السعوديون عن الحديث الجريء عن قتال إيران بأمل التوصل إلى حل دبلوماسي. لكن يوم الجمعة ، كان البلدان يتصدران عناوين الصحف لفترة قصيرة ومربكة بعد أن قالت إيران إن إحدى ناقلاتها النفطية أصيبت بصواريخ قبالة الساحل السعودي. ليس من الواضح ما الذي حدث للسفينة الإيرانية ، أو من المسؤول ، إن حدث أي شيء.

بشكل عام منذ مايو ، على الرغم من تعهد ترامب المتكرر بمغادرة المنطقة ، زاد البنتاغون عدد القوات في الشرق الأوسط بحوالي ١٤٠٠٠.

ومع ذلك ، كان الكثير من هذا النشر المخطط بالفعل. أعلن البنتاجون في شهر سبتمبر أن بطاريات دفاع باتريوت ومحطة منطقة المرتفعات العالية كانت جاهزة للنشر في حالة الحاجة إليها ، وكان من المقرر بالفعل أن يتم توجيه المقاتلين للتوجه إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية - كانت هناك حاجة إلى ترقيات البنية التحتية قبل استلام الجديد طائرات.

> في عام ٢٠١٦ ، حضر جنازة مقاتل كردي قُتل في سوريا في معركة ضد الدولة الإسلامية ، والمعروفة أيضًا باسم داعش. وقال ‹لم تكن هناك مشكلة في وقت الذهاب إلى الجنازة ، لكنهم بدأوا قضية ضدي بعد ثلاث سنوات›. ‹حضر حوالي ٢٠٠٠ شخص جنازة تلك المرأة التي قُتلت على يد داعش ، لكنهم بدأوا فقط تحقيقًا ضد أحمد ترك›.

آخر نشر هو أيضا وسيلة لتوفير غطاء لسحب حاملة الطائرات الأمريكية ، يو إس إس أبراهام لنكولن ، والتي من المقرر أن تغادر الخليج الفارسي بعد أن تم نقلها بسرعة في مايو للرد على إشارات العدوان الإيراني. خلال الشهر الماضي ، كان هناك حديث عن تمديد نشر الناقل ، لكن متحدثًا باسم البنتاغون قال حتى الآن إنه لم يتم اتخاذ قرار بتمديد انتشاره ، مما يعني أن لينكولن وقواتها الأمريكية ستغادر المنطقة قريبًا.

ومع ذلك ، قال إسبير إن نشر القوات السعودية هو استجابة لسوء السلوك الإيراني المستمر ، ويهدف إلى ‹إرسال الرسالة إلى الإيرانيين: لا تضرب دولة أخرى ذات سيادة ، ولا تهدد المصالح الأمريكية ، أو القوات الأمريكية ، أو سنرد عليها.

المصدر:

-LARA SELIGMAN, Pentagon Chief: ‘We Are Not Abandoning the Kurds’, OCTOBER 11, 2019, https://foreignpolicy.com/201911/10//pentagon-chief-mark-esper-us-not-abandoning-kurds-turkey-invade-syria/

روسيا تستعد لنزاع مع الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي

بقلم : ريان سي بيرج
ترجمة : رؤى خليل سعيد

مع دعم موسكو لمادورو، والتهرب من العقوبات النفطية، ونقل قواتها حول الساحل، تحتاج واشنطن إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الخاصة.

قد تكون هناك صراعات جديدة في بقية العالم تلوح في الأفق، لكن صراعًا في الفناء الخلفي للولايات المتحدة على وشك أن يصبح أكثر خطورة. على الرغم من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على شركة النفط الحكومية الفنزويلية، بتروليوس دي فنزويلا (PDVSA)، لا يزال النفط من البلاد يتدفق إلى الأسواق العالمية. والوسيط الرئيسي للصادرات هو شركة روسنفت، وهي شركة نفط روسية مملوكة للدولة، والتي تقبل النفط الفنزويلي كشكل من أشكال سداد القروض. بهذه الطريقة، يلعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دورًا رائدًا في إبقاء الديكتاتور الفنزويلي نيكولاس مادورو واقفًا. وطالما فعل ذلك، فإن سياسة العقوبات الأمريكية الحالية لن تفعل الكثير لفرض تغيير في فنزويلا، ولهذا السبب تحتاج واشنطن إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها لإزاحة الزعيم الفنزويلي - وقريباً.

نظرًا لتقلص قائمة عملاء شركة PDVSA، فقد تفوقت شركة Rosneft بسرعة على جميع الشركات الأخرى لتصبح أكبر تاجر للنفط الفنزويلي. في حين أن الشركة عالجت ٤٠ في المائة من صادرات شركة النفط الوطنية الفنزويلية في يوليو، بحلول أغسطس، كانت تتعامل مع ٦٦ في المائة. في الآونة الأخيرة، أنشأت شركة PDVSA مكتبًا في موسكو لتسهيل المدفوعات لعميلها الروسي، مما ساعد على تخفيض ديونها المستحقة لشركة Rosneft إلى ١,١ مليار دولار. وبهذه السرعة، يمكن سداد القروض المستحقة لشركة Rosneft بالكامل في وقت ما في نهاية هذا العام أو أوائل عام ٢٠٢٠.

بمجرد أن يحدث ذلك، فإن ذريعة بوتين المعلنة لمواصلة التعامل مع فنزويلا ستكون موضع نقاش، لكن هذا لن يؤدي إلى تحول جغرافي سياسي كبير في فنزويلا يمكن أن يحدث.

ذلك لأن دعم مادورو في الوقت الحالي هو استراتيجية منخفضة التكلفة تسمح لبوتين بتلميع صورته كمدافع عن الأنظمة المحاصرة في كل مكان. إن الوجود الروسي في فنزويلا - وهو الأهم في نصف الكرة الغربي منذ أزمة الصواريخ الكوبية - سيستمر لفترة طويلة بعد ذريعة حشد الديون على فنزويلا.

في الواقع، تشير التحركات الأخيرة إلى أن بوتين يتطلع إلى تدخل أعمق في فنزويلا، عسكريًا وماليًا. أدى اجتماع لوزراء الدفاع الروسي والفنزويلي في أغسطس الماضي إلى اتفاق على أن السفن الحربية للبلدين يمكن أن تزور موانئ كل منهما، ربما استعدادًا للتعاون المستقبلي في الدفاع الإقليمي.

لا شك أن الروس يدركون التقارير التي تفيد بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهووس بفكرة الحصار البحري المفروض على فنزويلا. بالاقتران مع الترتيبات البحرية

الروسية الحالية مع نيكاراغوا - والتي من خلالها توفر التدريب والمعدات في مقابل الوصول إلى الموانئ الرئيسية وإذن لتشغيل نظام الأقمار الصناعية العالمية - قد يهدف نشر السفن الحربية والغواصات من الموانئ الفنزويلية إلى منع الوصول إلى جميع العمليات البحرية الأمريكية لحظر السفن في جنوب البحر الكاريبي. وبالفعل، طلب الكوبيون بالفعل أن ترافق روسيا ناقلات النفط التي تحمل شحنات فنزويلا من النفط الحر إلى الجزيرة التي تعاني من الموارد. في هذه الأثناء، ضم الجنود الروس أنفسهم في الحاميات المحيطة بفنزويلا بالمئات وفقًا لما قاله كريج فولر، قائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة. مع تدخل روسيا في أوكرانيا كنموذج، بدأ الجنود الروس يلبسون ملابس الجيش الفنزويلي في محاولة للاندماج فيها. تبذل روسيا أيضًا جهودًا متضافرة من أجل تشغيل مصنع AK-٤٧ الذي طال انتظاره في المدينة وتشغيله في المدينة لماراكاي، بالإضافة إلى ترقية نظام الدفاع الصاروخي الذي بيعه لفنزويلا، والتي تستمر في التراكم طويل الأجل ومقلق للأسلحة الروسية التي جمعها النظام الفنزويلي.في المجال المالي، استضاف بوتين مؤخرًا العديد من أصدقاء مادورو. مع اقتراب شركة PDVSA من سداد ديونها، تضاعف مادورو الجهود لتأمين التزامات القروض الروسية الجديدة. زار نائب الرئيس الفنزويلي ديسي رودريغيز موسكو في أغسطس / آب لمناقشة بعض الاحتمالات، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بصناعات الزراعة والتعدين في بلدها. وفي الوقت نفسه، حيث حضر العالم الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، قام مادورو بزيارة إلى بوتين في موسكو ومكافأته بوصول المزيد من المتخصصين العسكريين الروس إلى فنزويلا. ووصل نائب رئيس الوزراء الروسي إلى كاراكاس في نهاية الأسبوع ليعلن أن العلاقات الروسية الفنزويلية كانت «في أفضل حالاتها.

من المرجح أن تهدف أي صفقات مالية تتحقق من هذه الاجتماعات إلى كسر العقوبات الأمريكية ووضع روسيا في مكان أقرب من مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي ربما تتحكم في استخراج الموارد المربحة في حدود فنزويلا الشاسعة غير الخاضعة للحكم، أو ربما في شراكة معها. (لمواصلة جولته الدبلوماسية الهادفة إلى خرق العقوبات، يخطط مادورو لزيارة كوريا الشمالية في المستقبل القريب).

إن رغبة روسيا في تعميق مشاركتها في فنزويلا تبرز الحاجة إلى الإبداع في السياسة الأمريكية. على وجه التحديد لأن ترامب يفتقر إلى أي رغبة في استخدام القوة، يجب على الولايات المتحدة تكثيف لعبة العقوبات الخاصة بها - إصدار NN حظر جديد وضبط خلافات حالية قائمة - باعتبارها فرصتها الوحيدة لإزاحة مادورو. يجب على روزنفت، الذي ربما يكون الحليف الأفضل لمادورو، أن يتصدر قائمة التعيينات الجديدة، على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين رفضوا اتخاذ هذا الإجراء في الماضي. يجب أن تصبح تدابير التنفيذ أكثر إبداعًا. على سبيل المثال، لجأت الناقلات التي تحمل النفط الفنزويلي المحظور إلى إيقاف تشغيل المستجيبات الخاصة بهم أثناء الاقتراب من المياه الفنزويلية أو مغادرتها، والتفريغ في الليل، وتغيير أعلام سفنهم بشكل متكرر من أجل تجنب الكشف. ومع ذلك، يشترط القانون الدولي على السفن أن تبقي مستجيباتها، ويجب أن تعمل الولايات المتحدة لضمان تنفيذ القاعدة.

> أن الروس تفكروا علانية في نشر صواريخ كروز في فنزويلا كرد على الانسحاب الأمريكي من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. أصداء أزمة الصواريخ الكوبية مخيفة.

هنا، يجب على واشنطن أن تأخذ صفحة من تكتيكاتها ضد كوريا الشمالية. إلى جانب اليابان والمملكة المتحدة، أجرت الولايات المتحدة عملية متطورة للكشف عن عمليات النقل من سفينة إلى سفينة والتهرب من العقوبات في المياه الدولية، حتى الاستيلاء على سفينة كورية شمالية.

في فنزويلا، يتعين على الولايات المتحدة أن تفعل الشيء نفسه، وأن تصدر أيضًا عقوبات ثانوية تستهدف شبكات الشحن التي تنقل نفط فنزويلا (بما في ذلك الزيادة المخططة في الشحنات إلى كوبا). يجب أن تشمل هذه الخطوة ملاحقة حفنة من السفن التي ما زالت متوقفة قبالة ساحل فنزويلا والتي تعمل كمرافق تخزين عائمة للنفط الخام بينما يبحث

مادورو بشـــدة عن مشـــترين جدد. إن إعلان شركة إكسون موبيل بأنها ســـتمنع اســـتخدام الناقلات المرتبطة بشحنات النفط الفنزويلية في العـــام الماضي يؤثر على حوالي ٢٥٠ ســـفينة في جميع أنحاء العالم ويوفـــر رادعًا قويًا آخر لنقل الخام الفنزويلي. يمكن أن يكون اســـتهداف شركات التأمين علـــى البضائـــع أداة مفيدة أخرى في الكفـــاح من أجل طرد مادورو. أخيرًا، يجب على الولايات المتحدة أن تســـعى إلى فرض تكاليف على دول مثل فيجي وليبيريا وتنزانيا - الجناة المســـلحين - للسماح للسفن المشـــتبه فيها بالطيران تحت أعلام بلدانهم.

نظـــرًا لأن العقوبات تكون أكثـــر فاعلية عندما تكون متعددة الأطراف، يجب علـــى الولايات المتحدة أن تبذل جهودًا أكثر تضافرًا مـــع الاتحاد الأوروبي ودول أمريـــكا اللاتينية التي تشكل مجموعة ليما. إن التصريح الأخير الـــذي أدلى به مادورو بأنه لن ينضم إلى المحادثات التي تقودها النرويج يدل على حدود خيال الاتحـــاد الأوروبي بأنه جاء إلى طاولة المفاوضات بحســـن نية. على الأقـــل، يجب علـــى إدارة ترامب الضغط على الحكومـــة الإســـبانية لوقف تدفق أمـــوال مـــادورو غير المشـــروعة التي تمـــر عبر مصرفها المركزي. لكن حتى هذه قد تكون معركة شـــاقة، حيث أن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي الجديد هو وزير خارجية إسبانيا الأســـبق، جوزيف بوريل، الذي اتهم الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب بالتصرف مثل «رعاة البقر» في فنزويلا.

على عكس تحفظ أوروبا، تخلصت بلدان أمريكا اللاتينية من معاهدة ريو التي دامت عقودا، وهي ميثاق أمني إقليمي قادر على إجبار البلدان على تنفيذ العقوبات ضد تهديد متبادل. بعد اجتماع عقدته مؤخرًا هيئتها الاستشارية، صوت الموقعون على المعاهدة لصالح فرض عقوبـــات إقليمية إضافية على فنزويلا. بالطبع، تختلف قـــدرات التعيين والتنفيذ لكل دولة مـــن الدول الأعضاء بشـــكل كبير، ولكن هـــذه الخطوة هي تطور مرحب به يجب أن يعمل على رفض منح التأشـــيرات لمطلعي النظام، فضلاً عن أماكن آمنة لتخزين مكاسبهم غير المشـــروعة. والآن بعد أن ألزمت المنطقة نفســـها بسياسة العقوبات، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل لضمان وفاء الدول بالتزاماتها.

على مدى الســـنوات القليلة الماضيـــة، تكيف نظام مادورو بشـــكل صـــارم مـــع العقوبـــات الأمريكية، لأن أنشـــطته) الإجرامية(تغطي جميع أنحاء العالم وتشـــمل شـــبكة أوسع من الجهات الفاعلة في روسيا وهونج كونج وبنما ورومانيا وسويســـرا وميامي ونيكاراغوا والســـلفادور - على سبيل المثال لا الحصر. لهذا الســـبب يجـــب على الولايات المتحدة أن ترى نظام مادورو أقرب إلى شبكة إجرامية، وليس كيان سياسي معزول، وأن تستهدف تلك الشبكة وفقًا لذلك.

على الرغم من أن العقوبات القطاعية الأمريكية قد نجحت في زيادة تكاليف التشـــغيل إلى مادورو وأتباعه، فإنها لم تنجح في تجميد أنشـــطة النظام، كما أنها لم تنجح في ردع القوى الخارجية مثل روســـيا عن إقراض حكومة مادورو. علاوة على ذلك، كانت الإســـتراتيجية الأمريكية غير متســـقة في أحسن الأحوال - دعم الانتخابات الرئاسية المبكرة، والالتقاء مع المطلعين على النظام الذين غارقوا في تهريب المخدرات، وتوسل مادورو إلى التخفيض والوعود مقابل وعود غامضة بالعفو. بينما يحشـــد مادورو مئـــات الآلاف من القوات على الحدود الكولومبية، ومع فـــرار الآلاف من الفنزويليين من البلاد يوميًا، فإن تطبيق سياسة العقوبات الأمريكية من أجل أن يكون حاســـمًا في جلب مادورو، والقوى الخارجية التي تدعمه، إلى الكعب.

> لقد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ٢٥ فنزويليًا بالإضافة إلى حظر الأسلحة المفروض على البلاد. لقد صمد أمام احتمال فرض عقوبات أكثر شمولاً إذا أغلق مادورو الباب أمام مفاوضات بوساطة مع المعارضة الفنزويلية.

المصدر:

-RYAN C. BERG, Russia Is Gearing Up for a Conflict with the United States in the Caribbean, OCTOBER 9, 2019, https://foreignpolicy.com/201909/10//russias-putin-venezuela-evade-oil-sanctions-preparing-conflict-united-states/

كيف سيكون الانسحاب من أفغانستان ؟

بقلم : كارتر مالكاسيان
ترجمة : هبة علي حسين

فـــي العامين الماضيين ، ظهر إجماع من الحزبين على أن الولايات المتحدة يجب أن تغادر أفغانستان. هذا الصيف ، ادعى الرئيس دونالد ترامب مرارًا وتكرارًا أنه يريد الخروج. وكذلك فعل المرشـــحون للرئاســـة الديمقراطية. خلال مناظرة في سبتمبر / أيلول ، وعدت السناتور إليزابيث وارين من ولاية ماساتشوستس بإعادة القوات إلى الوطن دون أي اتفاق مع طالبان ، وكان نائب الرئيس الســـابق جو بايدن شـــديد الحدة ، معلناً: ‹لسنا بحاجة إلى تلك القوات هناك. لكن أنصار المهمة يجادلون بأن كارثة انســـحاب كاملة ، تمهد الطريق أمام الجماعات الإرهابية لإعادة تأسيس ملاذ آمن في أفغانستان.

هذا الاســـتغراب للبقاء على نطاق واسع في أفغانستان ليس مفاجئًـــا بعد ١٧ عامًا مـــن الحرب. وانخفضت المشـــاركة الأمريكية في العمليات العســـكرية النشـــطة في أفغانستان بشـــكل كبير منـــذ عـــام ٢٠١٠ وعـــام ٢٠١١ ، عندما تم نشـــر ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جنـــدي أمريكي. ما تبقى من ١٤٠٠٠ جندي أمريكي في أفغانستان يدعمون قوات الأمن المحلية بالغارات الجوية والمراقبة والمشورة. يقوم الجنود والشـــرطة الأفغان بالعمل في الخطـــوط الأمامية للدفاع عن المدن ضد طالبان ، بينما تكرس العمليات الخاصة الأمريكية مجهودًا كبيرًا لمحاربة تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (أو داعش). خاضت الولايـــات المتحدة حملة لا هوادة فيها ضد هـــذه الجماعات ، ولم يعد بمقـــدور العديد من معارضي هذا الجهد تحملها.

ولكن ماذا سيحدث بالفعل إذا انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان دون اتفاق سلام؟ سواء كانت الكارثة ستتبع أم أن العواقب ســـتكون قابلة للإدارة ، يجب على صانعي السياسة في الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة الآن ـ خشية أن يجدوا أنفسهم غير مستعدين لتحمل مخاطر الانسحاب.

الرسالة بعد

مـــن المحتمل أن يتبع تقدم طالبان انســـحابًا أمريكيًا. أحداث السنوات ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ تقدم قصة تحذيرية. خلال تلك الســـنوات ، قلصت الولايات المتحدة مـــن الغارات الجوية ، لأنهـــا تعتقد أن القيام بذلك قد يســـمح للأفغان بالتعلم للقتال من تلقاء أنفسهم. بدلاً من ذلك ، استولت طالبان على العديد مـــن المقاطعات ، بما في ذلك قندوز وهيلمند. أدت الإصابات الفادحـــة والهروب إلى إضعاف صفوف الجيش والشـــرطة الأفغانييـــن. في عام ٢٠١٦ ، عـــادت الولايات المتحدة إلى السماح للغارات الجوية ، وبالتالي وقف تقدم طالبان.

إذا قرر الرئيس ، سواء في عام ٢٠٢١ أو قبله ، الانسحاب الكامل من أفغانســـتان ، فإن تلك الضربات الجوية ستتوقف. ســـوف تغلق الولايات المتحدة جميع قواعدها وتتوقف عن إجراء المراقبة لدعم القوات الأفغانية. ستغادر جميع الطائرات والقـــوات الأمريكية بدون طيار ، بما في ذلك قوات العمليات الخاصة والمستشـــارون. سوف يسحب الحلفاء الأمريكيون والشـــركاء في التحالف بلا شك قواتهم البالغ عددها ٨٧٠٠ جندي ، أيضًا. يمكن أن تســـتمر واشنطن في تقديم التمويل

للجيش الأفغاني بمستوى منخفض ، لكن الكونغرس سيغري بشدة بإلغاء هذا الدعم بمجرد خروج القوات الأمريكية عن الضرر. كم من الوقت سيستغرق الانسحاب مسألة نقاش: إدارة أوباما خططت ذات مرة لفترة زمنية مدتها ٣٠ شهرًا ، لكن البعض دعا إلى فترة أقصر.

قرب نهاية عملية الانسحاب ، في العام التالي ، استطاعت ‹هيبات الله› أن تتصاعد وتضرب المدن الكبيرة مثل قندهار وجلال آباد. إن قوات العمليات الخاصة الأفغانية ، والمديرية الوطنية للأمن ، وبعض زعماء القبائل المتشددة سوف يقاتلون الأسنان. لكن هناك احتمالات جيدة لأن يفر عدد كبير من الجنود والشرطة ، تاركين حركة طالبان تتغلب على دفاعات المدن الكبرى في المدن.

يمكن أن تسقط كابول نفسها تلقائيًا. ما إن يشعر زعماء القبائل والشرطة والجنود والمزارعون بالطريقة التي تهب بها الرياح ، يمكن أن ينهار الصرح الكامل للدولة الأفغانية. كان هذا هو تسلسل الأحداث في عام ٢٠٠١ وقبل عدة مرات ، كما كتب البروفيسور توماس بارفيلد في أفغانستان: تاريخ ثقافي وسياسي: ‹لم يكن للحرب أي معارك حاسمة. مثلما وصلت طالبان إلى السلطة من خلال إقناع الناس بأنهم كانوا رابحين دون قتال. . . لقد خسروا الحرب في عملية عكسية. ›

لكن كابول لديها فرصة جيدة للبقاء. قد يركز الجيش الأفغاني على الدفاع عن العاصمة ، ويمكن لأمراء الحرب الطاجيك والأوزبك وهزارة - الذين كانوا يشكلون التحالف الشمالي في السابق - حشد الميليشيات للمساعدة. القوى الخارجية يمكنها معارضة طالبان: روسيا ، دفاعًا عن الأصدقاء الأوزبك والطاجيكيين القدامى ؛ إيران ، لحماية الهزارة الشيعية ؛ والهند ، من أجل احتواء النفوذ الباكستاني. لا يمكن افتراض أن أيًا من هذه الدول يتخلف بشكل كامل عن الحكومة ، لكن النصر التام لطالبان لن يكون في صالحهم.

بغض النظر عن مصير كابول ، فإن طالبان سوف تسيطر على نصف البلاد على الأقل ، بما في ذلك العديد من المدن ، وأراضي المحاصيل الخصبة ، والودائع المعدنية. في ظل هذه الظروف ، ستتمكن القاعدة وداعش والجماعات المتشابهة التفكير من الوصول إلى الأراضي والموارد. سوف ينضم إليهم إرهابيون أجانب آخرون في أفغانستان ، حيث سيكون فوز طالبان على الولايات المتحدة بمثابة منارة للمتطرفين الأجانب.

منارة للإرهابيين

هناك أدلة ضئيلة على أن طالبان تنوي مهاجمة الولايات المتحدة ، حتى لو انتهى الأمر بالمسؤولية عن كل أفغانستان. قد يثبط قادتها الجماعات الإرهابية عن التسبب في المشاكل. لكن من غير المحتمل أن تمنع المجموعة الآخرين فعليًا على أراضيها من التخطيط للهجمات الإرهابية والتحضير لها وتنسيقها - خاصة إذا لم يكن هناك اتفاق سلام. على مر السنين ، اعترف لي أعضاء سابقون وحاليون في طالبان بأنهم يفكرون في تنظيم القاعدة كصديق. في أغسطس / آب ، ادعى المتحدث باسم طالبان سهيل شاهين أنه لا يعرف أي دليل على أن القاعدة كانت مسؤولة عن هجمات ١١ سبتمبر. يجادل بعض المعلقين بأن الانتقام الأمريكي من أحداث ١١ سبتمبر سيجبر طالبان على الانفصال عن القاعدة. لكن العديد من طالبان يعتقدون أنهم هزموا الولايات المتحدة. في أذهانهم ، هم الذين علمونا الدرس.

> ميزان القوة العسكرية داخل البلاد سيحدث. من المحتمل أن يهاجم زعيم طالبان ، مولوي هيبات الله ، المراكز الإقليمية مثل قندوز ولشكر جاه. لن يتمكن الجيش والشرطة الأفغان من الدفاع عن هذه المدن دون الدعم الجوي الأمريكي.
>
> “

تقدم تجربة داعش في العراق وسوريا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ مثالاً لما يمكن أن يحدث عندما يكون لجماعة إرهابية الكثير من الأراضي. زودت السيطرة على الرقة والموصل ومدن أخرى داعش بالمساحة اللازمة لإخفاء الدعاية والالتقاء بها وتدريبها وتنظيمها ونشرها - كل ذلك في وقت كانت فيه المجموعة تحت ضغط عسكري هائل من الولايات المتحدة. تزامنت الفترة التي سيطر فيها تنظيم الدولة الإسلامية على معظم الأراضي بـ ٣٥ هجومًا مرتبطًا بتنظيم الدولة الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة ، والتي أسفرت عن مقتل أو إصابة ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص.

بعد انسحاب أمريكي كامل من أفغانستان دون اتفاق ، يمكن لتنظيم القاعدة وجماعات إرهابية أخرى شن أو إلهام المزيد من الهجمات على الولايات المتحدة. لكن الطبيعة والأبعاد

الدقيقة لتهديد ما بعد الانسحاب غير معروفة. علاوة على ذلك ، فإن دفاعات الولايات المتحدة الأمريكية أقوى بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠١ وقد تحبط مؤامرة إرهابية بمقياس مماثل لما حدث في ١١ سبتمبر. لماذا يجب أن تقلق الولايات المتحدة بشأن تهديد غير محدد يمكن أن يصدر من أفغانستان يوما ما في المستقبل؟

يمكن للولايات المتحدة بدلاً من ذلك إعادة تركيز جهودها على المرونة ، أو القدرة على تحمل هجوم وخسائره.حكم طالباني إذا انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان دون اتفاق سلام ، فإن الشعب الأفغاني سيكون الأكثر تضرراً. في السنة الأولى بعد خروج الولايات المتحدة ، من المرجح أن يعاني الأفغان من تصاعد العنف مع تكثيف هجمات طالبان. الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان ستكون قمعية. لقد حاولت حركة طالبان مؤخرًا تخفيف سياساتها ، لكن مع توسيع المنظمة الإرهابية وجودها ، من المرجح أن تفقد النساء الحرية التي اكتسبوها ، وسيتم إسكات الصحافة ، وسيواجه الأفغان الذين قاتلوا حركة طالبان الانتقام.

على المدى الطويل ،إذا سيطرت طالبان على البلاد ، فسيتوقف العنف في المناطق الخاضعة لسيطرتها. يمكن أن يعوض ذلك عن فقدان الحرية والتنمية الاقتصادية. سوف يتعرض الأفغان للقمع والحرمان ، لكنهم أحياء. على النقيض من ذلك ، إذا بقيت الولايات المتحدة ، فإن الحرب وجميع آثارها - من الغارات الجوية إلى التفجيرات الانتحارية - ستستمر ، وربما إلى أجل غير مسمى.

> اتفاق السلام الصحيح يمكن أن يجعل مثل هذا الموقف غير ضروري. ومع ذلك ، يتعين على الولايات المتحدة أن تدرك أن أكثر الطرق المباشرة للخروج من أفغانستان هي التعايش مع تهديد الإرهاب.

انسحاب الولايات المتحدة لن يكون بالضرورة كارثية بالنسبة لأفغانستان. ومع ذلك ، فإنه ينطوي على مخاطر حقيقية تتطلب من الولايات المتحدة قبول درجة من المرونة. يجب على صانعي السياسة أن يقرروا مدى المخاطر التي يرغبون في تحملها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الولايات المتحدة.

المصدر:

-Carter Malkasian, What a Withdrawal From Afghanistan Would Look Like, October 21, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/201921-10-/what-withdrawal-afghanistan-would-look

المنافسة بدون كارثة: كيف يمكن لأميركا أن تتحد وتتعايش مع الصين

بقلم : كورت إم كامبل وجيك سوليفان
ترجمة : رؤى خليل سعيد

الولايات المتحدة في خضم إعادة التفكير الأكثر أهمية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة. على الرغم من أن واشنطن لا تزال منقسمة بمرارة بشأن معظم القضايا، إلا أن هناك إجماعًا متزايدًا على أن عصر التعامل مع الصين قد وصل إلى نهايته.

مثل العديد من المناقشات على مدار تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تحتوي هذه المناقشة على عناصر من الابتكار الإنتاجي والديماغوجية المدمرة. يمكن أن يتفق معظم المراقبين على أنه، كما وضعت استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب في عام ٢٠١٨، فإن «المنافسة الاستراتيجية» ينبغي أن تحفز نهج الولايات المتحدة في المضي قدماً في بكين. لكن أطر السياسة الخارجية التي تبدأ بكلمة «إستراتيجية» كثيراً ما تثير أسئلة أكثر من إجابتها. «الصبر الاستراتيجي» يعكس عدم اليقين بشأن ما يجب القيام به ومتى. يعكس «الغموض الاستراتيجي» عدم اليقين بشأن ما يجب الإشارة إليه. وفي هذه الحالة، تعكس «المنافسة الاستراتيجية» حالة من عدم اليقين بشأن ما انتهت إليه هذه المنافسة وماذا يعني الفوز.

إن الاندماج السريع لإجماع جديد قد ترك هذه الأسئلة الأساسية حول المنافسة الأمريكية الصينية بلا إجابة. ما الذي تتنافس عليه الولايات المتحدة بالضبط؟ وما الذي يمكن أن تبدو عليه النتيجة المرجوة لهذه المنافسة؟ إن الفشل في ربط الوسائل التنافسية لإزالة الغايات سوف يسمح لسياسة الولايات المتحدة بالانحراف نحو المنافسة من أجل المنافسة ومن ثم الوقوع في دائرة المواجهة الخطيرة.

لقد تجاهل صناع السياسة والمحللون الأمريكيون، وبحق، بعض الافتراضات الأكثر تفاؤلاً التي قامت عليها استراتيجية الارتباط الدبلوماسي والاقتصادي التي استمرت أربعة عقود مع الصين (والتي وصفها أحدنا، كورت كامبل، بالتفصيل في هذه الصفحات في العام الماضي، مع ايلي راتنر). ولكن في عجلة الاندفاع نحو احتضان المنافسة، ربما يستبدل صناع السياسة بمجموعة جديدة من التفكير القائم على التمنيات بالنسبة إلى القديم. كان الخطأ الأساسي في الارتباط هو افتراض أنه يمكن أن يحدث تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاقتصاد والسياسة الخارجية في الصين. تواجه واشنطن خطر ارتكاب خطأ مشابه اليوم، بافتراض أن المنافسة يمكن أن تنجح في تحويل الصين حيث فشلت المشاركة - هذه المرة فرض الاستسلام أو الانهيار.

على الرغم من الفجوات الكثيرة بين البلدين، سوف يحتاج كل منهما إلى الاستعداد للعيش مع الآخر كقوة رئيسية. يجب أن تكون نقطة الانطلاق للنهج الأمريكي الصحيح هي التواضع حول قدرة القرارات المتخذة في واشنطن لتحديد اتجاه التطورات الطويلة الأجل في بكين. بدلاً من الاعتماد على الافتراضات حول مسار الصين، يجب أن تكون الإستراتيجية الأمريكية دائمة مهما جلب المستقبل للنظام الصيني. يجب أن تسعى إلى تحقيق لا نهاية نهائية شبيهة بالنتيجة النهائية للحرب الباردة، بل إلى حالة ثابتة من

التعايش الواضح بشروط مواتية للمصالح والقيم الأمريكية. ويشمل هذا التعايش عناصر من المنافسة والتعاون، مع جهود الولايات المتحدة التنافسية الموجهة نحو تأمين تلك الشروط المواتية. قد يعني هذا احتكاكًا كبيرًا على المدى القريب مع تحرك السياسة الأمريكية إلى ما بعد الارتباط - بينما في الماضي، كان تجنب الاحتكاك، في خدمة العلاقات الإيجابية، هدفًا في حد ذاته. للمضي قدمًا، يجب أن تكون سياسة الصين أكثر من نوع العلاقة التي تريد الولايات المتحدة أن تكون عليها ؛ يجب أن يكون أيضًا حول أنواع المصالح التي تريد الولايات المتحدة تأمينها. فالدولة المستقرة التي يجب على واشنطن اتباعها تدور حول حق في كليهما: مجموعة من الشروط اللازمة لمنع دوامة تصاعدية خطيرة، حتى مع استمرار المنافسة.

يجب على صناع السياسة في الولايات المتحدة ألا يرفضوا هذا الهدف باعتباره بعيد المنال. صحيح، بالطبع، سيكون للصين رأي فيما إذا كانت هذه النتيجة ممكنة. بدلاً من ذلك، يعني التعايش قبول المنافسة كشرط يجب إدارته بدلاً من حل المشكلة.

دروس الحرب الباردة، وليس منطق الحرب الباردة

بالنظر إلى الخطاب الحالي المضطرب بشأن المنافسة، هناك إغراء مفهوم للعودة إلى منافسة القوى العظمى الوحيدة التي يتذكرها الأمريكيون لفهم المنافسة الحالية: الحرب الباردة. القياس له جاذبية بديهية. مثل الاتحاد السوفيتي، والصين منافس بحجم القارة مع نظام سياسي قمعي وطموحات كبيرة. التحدي الذي تفرضه عالمي ودائم، وستتطلب مواجهة هذا التحدي نوعًا من التعبئة المحلية التي اتبعتها الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات.

لكن القياس غير مناسب. الصين اليوم منافس من الأقران، وهو اقتصادي أكثر هدوءًا وأكثر تطوراً من الناحية الدبلوماسية وأكثر مرونة أيديولوجية من أي وقت مضى من الاتحاد السوفيتي. وعلى عكس الاتحاد السوفيتي، فإن الصين مندمجة بعمق في العالم وتتشابك مع الاقتصاد الأمريكي. كانت الحرب الباردة حقًا صراعًا وجوديًا. لقد بنيت استراتيجية الاحتواء الأمريكية على التنبؤ بأن الاتحاد السوفيتي سوف ينهار ذات يوم تحت ثقله - أنه احتوى على «بذور تسوسه»، كما أعلن جورج كينان، الدبلوماسي الذي وضع الاستراتيجية لأول مرة مع قناعة.

لا يوجد مثل هذا التنبؤ يحمل اليوم. سيكون من المضلل بناء سياسة احتواء جديدة على فرضية أن الدولة الصينية الحالية سوف تنهار في نهاية المطاف، أو مع ذلك كهدف. على الرغم من التحديات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية الكثيرة التي تواجهها الصين، أظهر الحزب الشيوعي الصيني قدرة رائعة على التكيف مع الظروف، وغالبًا ما يكون ذلك بوحشية. وفي الوقت نفسه، يمكّن اندماجها للمراقبة الجماهيرية والذكاء الاصطناعي من استبداد رقمي أكثر فاعلية - حركة تجعل العمل الجماعي الضروري للإصلاح أو الثورة صعبًا، ناهيك عن التنظيم. قد تواجه الصين مشاكل داخلية خطيرة، لكن توقع الانهيار لا يمكن أن يشكل الأساس لاستراتيجية حكيمة. حتى لو انهارت الدولة، فمن المحتمل أن يكون ذلك نتيجة لديناميات داخلية بدلاً من الضغط الأمريكي.

إن قياس الحرب الباردة في الوقت ذاته يبالغ في تهديد الوجود الذي تشكله الصين، ويحسّن من مواطن القوة التي تجلبها بكين للمنافسة طويلة الأجل مع الولايات المتحدة. على الرغم من أن خطر نشوب صراع في المناطق الساخنة في آسيا أمر خطير، فإنه ليس بأي حال من الأحوال مرتفعًا، كما أن خطر التصعيد النووي كبير كما كان في أوروبا أثناء الحرب الباردة. هذا النوع من حافة الهاوية النووية التي حدثت في برلين وكوبا ليس له نتيجة طبيعية في العلاقات الأمريكية الصينية. كما أن المنافسة بين الولايات المتحدة

> أن التعايش يوفر أفضل فرصة لحماية المصالح الأمريكية ومنع التوتر الحتمي من أن يتحول إلى مواجهة مباشرة، فإن هذا لا يعني نهاية المنافسة أو الاستسلام بشأن القضايا ذات الأهمية الأساسية.

والصين لم تغرق العالم في حروب بالوكالة أو أنشأت كتل متنافسة من دول متحالفة أيديولوجياً تستعد للكفاح المسلح. على الرغم من تقلص الخطر، إلا أن الصين تمثل منافسًا أكثر تحديا. في القرن الماضي، لم يصل أي خصم للولايات المتحدة، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، إلى ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة. الصين تجاوزت هذه العتبة في عام ٢٠١٤ ؛ من حيث القوة الشرائية، فإن ناتجها المحلي الإجمالي يزيد بالفعل بنسبة ٢٥ في المائة عن الولايات المتحدة. الصين هي الرائدة عالميا الناشئة في العديد من القطاعات الاقتصادية، واقتصادها أكثر تنوعا ومرونة وتطورا مما كان عليه الحال في الاتحاد السوفيتي. كما أن بكين أفضل في تحويل الثقل الاقتصادي في بلدها إلى تأثير استراتيجي. في حين أن الاتحاد السوفيتي أعاقه الاقتصاد المغلق، فقد تبنت الصين العولمة لتصبح الشريك التجاري الأول لأكثر من ثلثي دول العالم. إن أنواع الروابط الاقتصادية بين الأفراد والتكنولوجيات التي كانت غير موجودة في الصراع العسكري الأمريكي السوفيتي تحدد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة والعالم الأوسع. بصفتها جهة فاعلة اقتصادية عالمية، تعد الصين مركزًا رئيسيًا في ازدهار الحلفاء والشركاء الأميركيين ؛ يتدفق طلابها وسياحها عبر الجامعات والمدن العالمية ؛ مصانعها هي الصياغة لكثير من التكنولوجيا المتقدمة في العالم. هذه الشبكة الكثيفة من العلاقات تجعل من الصعب حتى البدء في تحديد البلدان التي تتماشى مع الولايات المتحدة والتي تتماشى مع الصين. سيكون من المستحيل حل المشكلات العالمية التي يصعب حلها بشكل كاف حتى عندما تعمل الولايات المتحدة والصين معًا إذا فشلت في القيام بذلك، فالتغير المناخي يتصدرها أولاً، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة والصين هما أكبر ملوثين. وهناك مجموعة من التحديات الأخرى العابرة للحدود الوطنية - الأزمات الاقتصادية والانتشار النووي والأوبئة العالمية - تتطلب أيضًا قدراً من الجهد المشترك. لا بد من التزام التعاون هذا في الحرب الباردة.

في حين أن فكرة الحرب الباردة الجديدة جلبت دعوات لإصدار نسخة محدثة من الاحتواء، إلا أن مقاومة هذا التفكير جاءت من مؤيدي «الصفقة الكبرى» الميسرة مع الصين. مثل هذه الصفقة ستتجاوز شروط الانفراج الأمريكي-السوفياتي: في هذا السيناريو، ستسلم الولايات المتحدة فعليًا للصين مجالًا للتأثير في آسيا. يدافع المؤيدون عن هذا التنازل حسب الضرورة بالنظر إلى الرياح المعاكسة المحلية للولايات المتحدة والانخفاض النسبي. يباع هذا الموقف بشكل واقعي، لكنه ليس أكثر قابلية للتطبيق من الاحتواء. إن تخلي الصين عن أكثر المناطق ديناميكية في العالم من شأنه أن يلحق أضرارًا طويلة الأجل بالعمال والشركات الأمريكية. سيضر الحلفاء والقيم الأمريكية بتحويل الشركاء السياديين إلى أوراق مساومة. تتطلب الصفقة الكبرى أيضًا تنازلات قوية ودائمة من الولايات المتحدة، مثل إلغاء التحالفات الأمريكية أو حتى الحق في العمل في غرب المحيط الهادئ، للحصول على وعود مضاربة. ليس فقط هذه التكاليف غير مقبولة ؛ سيكون صفقة كبيرة أيضا غير قابلة للتنفيذ. من المحتمل أن تنتهك الصين الصاعدة الاتفاقية عندما تتغير تفضيلاتها وقوتها.

يميل المدافعون عن الاحتواء الجديد إلى رؤية أي دعوة للتعايش المدار كوسيطة لإصدار الصفقة الكبرى ؛ يميل دعاة الصفقة الكبرى إلى رؤية أي اقتراح بالمنافسة المستمرة

> قد تتطلع إكوادور وإثيوبيا إلى بكين للحصول على الاستثمار أو للحصول على تقنيات المراقبة، لكنهما بالكاد يرون هذه المشتريات كجزء من الابتعاد الواعي عن الولايات المتحدة.
> حتى مع بروز الصين كمنافس أشد من الاتحاد السوفيتي، فقد أصبحت أيضًا شريكًا أمريكيًا أساسيًا.

كحالة لإصدار من الاحتواء. تحجب هذه الفجوة مسارًا بين هذين التطرفين - مسار لا يستند إلى الاستسلام الصيني أو إلى عمارات أمريكية صينية.

بدلاً من ذلك، يجب أن يكون الهدف هو تأسيس شروط تعايش مواتية مع بكين في أربعة مجالات تنافسية رئيسية - الحكم العسكري والاقتصادي والسياسي والعالمي - وبالتالي تأمين المصالح الأمريكية دون إثارة نوع من تصورات التهديد التي ميزت التنافس الأمريكي السوفيتي. ينبغي على واشنطن أن تستجيب لدروس الحرب الباردة بينما ترفض فكرة أن منطقها لا يزال ساريًا.

نحو الردع المستدام

على النقيض من المنافسة العسكرية في الحرب الباردة، والتي كانت صراعًا عالميًا حقيقيًا، من المحتمل أن تكون مخاطر واشنطن وبكين محصورة في المحيط الهادئ الهندي. ومع ذلك، تضم المنطقة أربعة مواقع ساخنة على الأقل: بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، ومضيق تايوان، وشبه الجزيرة الكورية. لا يرغب أي من الطرفين في النزاع، لكن التوترات تتصاعد حيث يستثمر كلاهما في القدرات الهجومية، ويعزز وجودهما العسكري في المنطقة، ويعملان في مكان أقرب بكثير. تخشى واشنطن من أن الصين تحاول إخراج القوات الأمريكية من غرب المحيط الهادئ، وتخشى بكين من أن تحاول الولايات المتحدة تضييق الخناق عليها. ونظراً لمضايقات الصين للطائرات والسفن البحرية الأمريكية، فإن الحوادث البسيطة قد تتصاعد إلى مواجهات عسكرية كبرى ؛ حذر الأدميرال وو شنغ لي، القائد البحري السابق لجيش التحرير الشعبي، من أن أي حادث من هذا القبيل «قد يشعل الحرب».

لكن التعايش في الهند والمحيط الهادئ من قبل كلا الجيشين يجب ألا يتم رفضه على أنه أمر مستحيل. يجب على الولايات المتحدة أن تقبل أن الأسبقية العسكرية ستكون صعبة، بالنظر إلى مدى انتشار أسلحة الصين، والتركيز بدلاً من ذلك على ردع الصين عن التدخل في حرية المناورة ومن الإكراه الجسدي على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها. سيتعين على بكين أن تقبل أن تظل الولايات المتحدة قوة مقيمة في المنطقة، مع وجود عسكري كبير، وعمليات بحرية في الممرات المائية الرئيسية، وشبكة من التحالفات والشراكات.

بالنسبة لتايوان، ربما يكون الالتزام الضمني بعدم تغيير الوضع الراهن من جانب واحد هو الأفضل الذي يمكن أن نأمله في ضوء التعقيدات التاريخية المعنية. ومع ذلك، فإن تايوان ليست مجرد نقطة وميض محتملة ؛ إنه أيضًا أكبر

> من المرجح أن تمثل تايوان وبحر الصين الجنوبي أهم التحديات لهذا النهج الشامل. إن أي استفزاز عسكري أو سوء تفاهم في كلتا الحالتين يمكن أن يؤدي بسهولة إلى اندلاع حريق أكبر، مع عواقب مدمرة، ويجب أن يحفز هذا الخطر بشكل متزايد تفكير القادة الكبار في كل من واشنطن وبكين.

نجاح لم يُطالب به في تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية. نمت الجزيرة وازدهرت وديمقراطية في الفضاء الغامض بين الولايات المتحدة والصين نتيجة للنهج المرن والدقيق الذي تبناه الجانبان عمومًا. وبهذه الطريقة، يمكن للدبلوماسية المحيطة بتايوان أن تكون بمثابة نموذج للدبلوماسية المتزايدة التحديات بين واشنطن وبكين حول مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى، والتي من المحتمل أن تشمل بالمشاركة المكثفة، واليقظة المتبادلة ودرجة من عدم الثقة، وتدبير الصبر وضبط النفس الضروري. وفي الوقت نفسه، في بحر الصين الجنوبي، فإن فهم بكين أن التهديدات لحرية الملاحة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على اقتصاد الصين قد يساعد - عندما يقترن بالردع الأمريكي - على تعديل مشاعرها القومية.

لتحقيق مثل هذا التعايش، ستحتاج واشنطن إلى تعزيز إدارة الأزمات الأمريكية الصينية وقدرتها على الردع. على الرغم

من خصوم الحرب الباردة، عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل متضافر للحد من خطر تصادم حادث عرضي إلى حرب نووية ؛ قاموا بإنشاء خطوط عسكرية ساخنة ومدونات قواعد سلوك واتفاقيات موقعة للحد من الأسلحة. تفتقر الولايات المتحدة والصين إلى أدوات مماثلة لإدارة الأزمات في وقت زادت فيه المجالات الجديدة للنزاع المحتمل، مثل الفضاء والفضاء الإلكتروني، من خطر التصعيد.

في كل مجال عسكري، يحتاج البلدان إلى اتفاقات تكون على الأقل رسمية وتفصيلية مثل اتفاقية الحوادث البحرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهي اتفاقية عام ١٩٧٢ التي وضعت مجموعة من القواعد المحددة التي تهدف إلى تجنب سوء التفاهم البحري. تحتاج الولايات المتحدة والصين أيضًا إلى مزيد من قنوات وآليات الاتصال لتجنب الصراع - وخاصة في بحر الصين الجنوبي - للسماح لكل جانب بتوضيح نوايا الطرف الآخر بسرعة أثناء وقوع حادث. لا ينبغي أن تظل العلاقة العسكرية الثنائية رهينة للخلافات السياسية، ويجب على كبار المسؤولين العسكريين من كلا الجانبين الدخول في مناقشات أكثر تواتراً وموضوعية لبناء العلاقات الشخصية وكذلك فهم عمليات كل جانب. من الناحية التاريخية، ثبت أن التقدم المحرز في بعض هذه الجهود، وخاصة التواصل مع الأزمات، أمر صعب: يخشى القادة الصينيون من أن التواصل مع الأزمات يمكن أن يشجع الولايات المتحدة على التصرف دون عقاب ويتطلب نقل الكثير من السلطة لكبار الضباط العسكريين في هذا المجال. لكن هذه المخاوف قد تتراجع، بالنظر إلى القوة المتنامية والإصلاحات العسكرية في الصين.

لا تتطلب استراتيجية الولايات المتحدة الفعالة في هذا المجال الحد من خطر نشوب نزاع غير مقصود فحسب، بل وردع أيضًا النزاع المتعمد. لا يمكن السماح لبكين باستخدام تهديد القوة لمتابعة أمر واقع في النزاعات الإقليمية. ومع ذلك، فإن إدارة هذه المخاطر لا تتطلب أولوية عسكرية أمريكية داخل المنطقة. كما جادل مسؤول الدفاع السابق بإدارة ترامب إلبريدج كولبي، «الردع دون هيمنة - حتى ضد خصم كبير ومخيف للغاية - ممكن».

على عكس الحرب الباردة العالمية، من المحتمل أن يكون الصراع بين واشنطن وبكين محصوراً في المحيط الهادئ الهندي.

لضمان الردع في منطقة المحيط الهادئ الهندية، يتعين على واشنطن إعادة توجيه استثماراتها بعيدًا عن المنصات باهظة الثمن والضعيفة، مثل حاملات الطائرات، ونحو قدرات غير متماثلة أرخص مصممة لتثبيط المغامرة الصينية دون إنفاق مبالغ ضخمة. هذا يستدعي أخذ صفحة من كتاب اللعب في بكين. مثلما اعتمدت الصين على صواريخ كروز المضادة للصواريخ الباليستية الرخيصة نسبياً، يتعين على الولايات المتحدة أن تتبنى طائرات حربية طويلة المدى بدون طيار مقرها حاملات حاملة، ومركبات بدون طيار تحت الماء، وغواصات صاروخية موجهة، وأسلحة ضربة عالية السرعة. كل هذه الأسلحة يمكن أن تحمي الولايات المتحدة والمصالح المتحالفة معها، حتى لو كانت تضعف ثقة الصين في أن عملياتها الهجومية ستنجح وتقلل من خطر الاصطدام وسوء التقدير. كما سيكون لديهم استعداد للتعامل مع مجموعة واسعة من الحالات الطارئة تتجاوز النزاعات التي تشمل الصين، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، ومكافحة القرصنة.

> يجب على الولايات المتحدة أيضًا تنويع وجودها العسكري نحو جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، باستخدام اتفاقيات الوصول بدلاً من القواعد الدائمة عند الضرورة. هذا من شأنه أن يضع بعض القوات الأمريكية خارج مجمع الضربات الصينية، مع الحفاظ على قدرتها على معالجة الأزمات على الفور.

تأسيس الوصفة

على عكس الاتحاد السوفيتي، الذي ركز موارده على القوة العسكرية، فإن الصين تعتبر الاقتصاد الجيولوجي الساحة الرئيسية للمنافسة. مع التطلع نحو المستقبل، فقد استثمرت بكثافة في الصناعات والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتصنيع المتقدم، والتكنولوجيا الحيوية. تسعى الصين إلى الهيمنة في هذه المجالات جزئيًا عن طريق حرمان الشركات الغربية من المعاملة بالمثل. منحت الولايات المتحدة الصين علاقات تجارية طبيعية دائمة، ودعمت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وحافظت بشكل عام على واحدة من أكثر الأسواق المفتوحة في العالم. لكن من خلال مزيج من السياسة الصناعية والحمائية والسرقة الصريحة، وضعت الصين مجموعة من الحواجز الرسمية وغير الرسمية أمام أسواقها واستغلت الانفتاح الأمريكي.

أدى هذا الخلل الهيكلي إلى تآكل الدعم للعلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية المستقرة، وتواجه العلاقة خطرًا كبيرًا بالانفصال حتى لو تمكن شي والرئيس الأمريكي دونالد ترامب من التوصل إلى هدنة تجارية على المدى القريب. لم يعد الكثيرون في مجتمع الأعمال الأمريكي على استعداد للتسامح مع الممارسات غير العادلة التي تنتهجها الصين، والتي تشمل توظيف قراصنة الدولة لسرقة الملكية الفكرية، وإجبار الشركات الأجنبية على توطين عملياتها والمشاركة في المشاريع المشتركة، ودعم أبطال الدولة، والتمييز ضد الشركات الأجنبية.

سيتطلب التخفيف من حدة هذه الاحتكاكات المتزايدة مع حماية العمال الأميركيين والابتكار جعل وصول الصين الكامل إلى الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم مرهونًا برغبتها في اعتماد إصلاحات اقتصادية في الداخل. سيتعين على واشنطن، من جانبها، أن تستثمر في المصادر الأساسية للقوة الاقتصادية الأمريكية، وأن تبني جبهة موحدة من الشركاء المتشابهين في التفكير للمساعدة في إقامة المعاملة بالمثل، وحماية قيادتها التكنولوجية مع تجنب الجروح الذاتية.

إن أكثر العوامل الحاسمة في المنافسة الاقتصادية مع الصين هو السياسة الداخلية للولايات المتحدة. قد تكون فكرة «لحظة سبوتنيك» الجديدة - التي تحفز البحوث العامة بقوة مثل رؤية الاتحاد السوفيتي وهو يطلق أول قمر صناعي في العالم - مغالطة في الفكرة، لكن الحكومة لديها دور تلعبه في دفع القيادة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية . ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ابتعدت عن أنواع الاستثمارات العامة الطموحة التي قامت بها خلال تلك الفترة على وجه التحديد - مثل نظام الطرق السريعة بين الولايات الذي دافع عنه الرئيس دوايت آيزنهاور والمبادرات البحثية الأساسية التي دفع بها العالم فانيفار بوش - حتى في الوقت الذي تواجه فيه المزيد منافس اقتصادي صعب. يجب على واشنطن زيادة الأموال المخصصة لأبحاث العلوم الأساسية بشكل كبير والاستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي وقوة الحوسبة. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومة الفيدرالية زيادة استثماراتها في التعليم على جميع المستويات وفي البنية التحتية، وعليها أن تتبنى سياسات للهجرة تستمر في تعزيز الميزة الديمغرافية والمهارات للولايات المتحدة. إن الدعوة إلى اتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه الصين مع تجويع الاستثمارات العامة أمر يهزم نفسه ؛ وصف هذه الاستثمارات بأنها «اشتراكية»، بالنظر إلى

> تنظر الصين إلى الاقتصاد الجيولوجي باعتباره الساحة الرئيسية للمنافسة. على رأس هذا الأساس المحلي، يجب أن تعمل واشنطن مع الدول ذات الأفكار المتشابهة لتحديد مجموعة جديدة من المعايير حول القضايا التي لا تتناولها منظمة التجارة العالمية حاليًا، من المؤسسات المملوكة للدولة إلى سياسات الابتكار المحلية إلى التجارة الرقمية.

المنافسة، أمر مثير للسخرية بشكل خاص. في الواقع، فإن أتباع أيديولوجيين غريبين مثل السناتور إليزابيث وارين، ديمقراطية ماساتشوستس، والسيناتور ماركو روبيو، جمهوري فلوريدا، يبذلون حجة مقنعة لسياسة صناعية أمريكية جديدة.

من الناحية المثالية، فإن هذه المعايير تربط بين آسيا وأوروبا. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تنظر في بدء مبادرة لوضع قواعد لديمقراطيات السوق الموضوعة على نظام منظمة التجارة العالمية، والتي من شأنها سد هذه الفجوات. المنطق واضح ومباشر. إذا كانت الصين تأمل في التمتع على قدم المساواة مع هذا المجتمع الاقتصادي الجديد، فيجب أن تفي أطرها الاقتصادية والتنظيمية بنفس المعايير. إن الجاذبية مجتمعة لهذا المجتمع ستقدم للصين خيار: إما كبح جماحها الحر والبدء في الامتثال لقواعد التجارة، أو قبول شروط أقل مواتاة من أكثر من نصف الاقتصاد العالمي. إذا اختارت بكين التمسك بأن الإصلاحات الضرورية ترقى إلى تغيير النظام الاقتصادي، فبإمكانها بالتأكيد أن تفعل ذلك، لكن العالم سيكون في حدود حقوقها في تقديم معاملة متبادلة للصين. في بعض الحالات، قد تحتاج واشنطن إلى فرض تدابير متبادلة على الصين من جانب واحد، من خلال التعامل مع صادراتها واستثماراتها بنفس الطريقة التي تتعامل بها بكين مع الصادرات والاستثمارات الأمريكية. ستكون هذه الجهود صعبة ومكلفة، وهذا هو بالتحديد السبب في أن قرار إدارة ترامب باختيار المعارك التجارية مع حلفاء الولايات المتحدة بدلاً من حشدهم إلى موقف مشترك تجاه الصين هو مضيعة للرافعة الأمريكية.

سيتعين على الولايات المتحدة أيضًا حماية مزاياها التكنولوجية في مواجهة سرقة الملكية الفكرية في الصين، والسياسات الصناعية المستهدفة، ودمج قطاعاتها الاقتصادية والأمنية. سوف يتطلب القيام بذلك بعض القيود المعززة على تدفق الاستثمار في التكنولوجيا والتجارة في كلا الاتجاهين، ولكن ينبغي متابعة هذه الجهود بشكل انتقائي بدلاً من البيع بالجملة، وفرض قيود على التقنيات التي تعتبر حيوية للأمن القومي وحقوق الإنسان وتسمح بالتجارة والاستثمار المنتظمين. تواصل لأولئك الذين ليسوا كذلك. يجب تنفيذ هذه القيود المستهدفة بالتشاور مع الصناعة والحكومات الأخرى ؛ يمكن أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى بلقنة النظام البيئي العالمي للتكنولوجيا من خلال إعاقة تدفق المعرفة والموهبة. مثل هذا التطور من شأنه أن يحيد الميزة التنافسية الرئيسية للولايات المتحدة بالنسبة للصين: اقتصاد مفتوح يمكنه الحصول على أفضل المواهب العالمية وتجميع أكبر الاختراقات من جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تجاوز القيود على التكنولوجيا إلى دفع البلدان الأخرى نحو الصين، خاصة وأن الصين هي بالفعل الشريك التجاري الأكبر لمعظم الناس.

> إذا كان النظام الدولي انعكاسًا لأقوى دوله قوة، فإن صعود الصين إلى مكانتها كقوة عظمى سوف يميل إلى الاستبداد. قد يثبت اندماج الصين للرأسمالية الاستبدادية والمراقبة الرقمية أكثر ديمومة وجاذبية من الماركسية، وسيتحدى دعمها للأوتوقراطيين والمتسللين المؤيدين للديمقراطية القيم الأمريكية ويوفر الصين غطاء لممارساتها الفظيعة، بما في ذلك احتجاز أكثر من مليون من العرق اليوغور في شمال غرب الصين.

في هذا الصدد، فإن حملة إدارة ترامب الصاخبة والأحادية الجانب إلى حد كبير ضد مشاركة الشركة الصينية Huawei في تطوير البنية التحتية 5G قد توفر درسًا تحذيريًا. لو أن الإدارة قامت بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء مقدماً وحاولت وضع بعض السياسات الإبداعية - على سبيل المثال، إنشاء مبادرة متعددة الأطراف للإقراض لدعم شراء بدائل لمعدات Huawei - ربما يكون قد حقق نجاحًا أكبر في إقناع الولايات بالنظر في شركات أخرى. عندها ربما تكون

قادرة على تحقيق أقصى استفادة من التأخير لمدة عامين الذي تواجهه Huawei الآن في طرح G٥ بعد وضعها على قائمة الكيانات التابعة لوزارة التجارة الأمريكية والتي لا يمكن تزويدها بالتكنولوجيا الأمريكية. ستتطلب الجهود المستقبلية لتقييد التجارة مع الصين في قطاع التكنولوجيا مداولات متأنية والتخطيط المسبق والدعم المتعدد الأطراف إذا أريد لها النجاح ؛ وإلا، فإنهم سيخاطرون بتقويض الابتكار في الولايات المتحدة.

المؤيدة للديمقراطية، وليس مكافحة الصين

تشير المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين إلى مسابقة ناشئة للنماذج. ولكن على عكس الحرب الباردة، مع الانقسام الأيديولوجي الحاد بين كتلتين متنافستين، فإن خطوط الترسيم غامضة هنا. على الرغم من أن واشنطن ولا بكين لا تنخرط في نوع من التبشير الذي يميز الحرب الباردة، فإن الصين قد تشكل في نهاية المطاف تحديًا أيديولوجيًا أقوى من الاتحاد السوفيتي، حتى لو لم تسعى صراحة إلى تصدير نظامها. قد يتساءل البعض عما إذا كان تآكل الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم مهمًا لمصالح الولايات المتحدة ؛ نعم هو كذلك. من المرجح أن تتماشى الحكومات الديمقراطية مع القيم الأمريكية، وتتابع الحكم الرشيد، وتعامل شعوبها بشكل جيد، وتحترم المجتمعات المفتوحة الأخرى، وكل هذا يميل إلى جعلهم أكثر جدارة بالثقة وشفافية، وبالتالي شركاء اقتصاديين وأمنيين أفضل.

يمكن لواشنطن أن تضع شروطًا أفضل للتعايش مع الصين في المجال السياسي من خلال التركيز على تعزيز جاذبية هذه القيم من أجلها، وليس لتسجيل نقاط في سياق المنافسة الأمريكية الصينية. مع نمو الوجود الصيني في جميع أنحاء العالم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتجنب الميل الذي كان شائعًا للغاية خلال الحرب الباردة: رؤية دول ثالثة فقط من حيث علاقتها بحكومة منافسة. إن بعض سياسات إدارة ترامب - مثل الاحتجاج بعقيدة مونرو في أمريكا اللاتينية وإلقاء خطاب عن إفريقيا يتعلق إلى حد كبير بمواجهة الصين - تعكس هذا النهج القديم. إن المسلك الذي يشرك الدول عن قصد بشروطها الخاصة سيفعل المزيد من أجل تعزيز المصالح والقيم الأمريكية بدلاً من الاستجابات السريعة للمبادرات الصينية التي تجعل الدول تشعر بأن واشنطن تهتم بها فقط باعتبارها ساحات معركة في منافستها مع بكين.

توفر مبادرة الحزام والطريق في الصين الفرصة الأكثر وضوحا لتطبيق هذا المبدأ في الممارسة. بدلاً من محاربة الصين في كل منعطف - على كل منفذ، جسر، وخط سكة حديد - يجب على الولايات المتحدة وشركائها تقديم موقفهم الإيجابي الخاص بالدول حول أنواع الاستثمارات عالية الجودة وعالية الجودة التي ستخدم التقدم على أفضل وجه. دعم الاستثمارات ليس لأنها مناهضة للصين ولكن لأنها مؤيدة للنمو، مؤيدة للاستدامة، ومؤيدة للحرية ستكون أكثر فاعلية على المدى الطويل - خاصة لأن الاستثمارات التي تقودها الصين قد أثارت درجة من ردود الفعل في البلدان على تجاوزات التكاليف، وعقود عدم العطاءات، والفساد، والتدهور البيئي، وظروف العمل السيئة.

في ضوء ذلك، فإن أفضل دفاع عن الديمقراطية هو التأكيد على القيم الأساسية للحكم الرشيد، وخاصة الشفافية والمساءلة، ودعم المجتمع المدني، ووسائل الإعلام

> غالبًا ما يؤخذ على سبيل الإيمان بأنه كلما أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية أكثر قدرة على المنافسة، فإن مساحة التعاون سوف تنكمش، إن لم تختف. ولكن حتى كخصوم، وجدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طرقًا للتعاون في عدد من القضايا، بما في ذلك استكشاف الفضاء، والأمراض المعدية، والبيئة، والمشاعات العالمية.

المستقلة، والتدفق الحر للمعلومات. معًا، يمكن أن تقلل هذه الخطوات من خطر التراجع الديمقراطي وتحسين الحياة في العالم النامي وتقليل النفوذ الصيني. سيتطلب مسار العمل هذا ضخ أموال متعددة الأطراف من الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الذين يمكنهم منح الدول بدائل حقيقية. لكن الأمر يتطلب شيئًا أكثر جوهرية أيضًا: تحتاج الولايات المتحدة إلى ثقة أكبر في الاعتقاد بأن الاستثمار في رأس المال البشري والحكم الرشيد سينجح بشكل أفضل على المدى الطويل من النهج الاستخراجي للصين.

سيكون التركيز على المبادئ بدلاً من حفظ النتائج ضروريًا أيضًا لوضع معايير للتقنيات الجديدة التي تثير أسئلة صعبة حول أخلاقيات الإنسان. من الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيا الحيوية، والأسلحة المستقلة إلى البشر الذين تم تحريرهم من الجينات، سيكون هناك صراع حاسم في السنوات المقبلة لتحديد السلوك المناسب ومن ثم الضغط على المتقاعدين للتوافق. ينبغي على واشنطن أن تبدأ في تشكيل معالم هذه المناقشات دون مزيد من التأخير. وأخيراً، فإن التعايش مع الصين لا يمنع ولا يستطيع أن يمنع الولايات المتحدة من التحدث علانية ضد معاملة الصين الفظيعة وغير الإنسانية لمواطنيها والاحتجاز التعسفي لعمال المنظمات غير الحكومية الأجنبية. لقد ترك الصمت النسبي للغرب بشأن اعتقال بكين للأويغوريين وصمة عار أخلاقية، ولذا ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها حشد الضغوط الدولية للمطالبة بوصول طرف ثالث محايد إلى المحتجزين ومعاقبة الأفراد والشركات المتواطئين. في الاحتجاز. قد تهدد الصين جيدًا أن مثل هذا الضغط سوف يزعزع استقرار العلاقات. ومع ذلك، ينبغي على واشنطن أن تجعل التحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان جزءًا روتينيًا يمكن التنبؤ به من العلاقة.

السعي وراء المنافسة والتعاون

إن الحاجة إلى التعاون بين واشنطن وبكين أكثر حدة، بالنظر إلى طبيعة التحديات المعاصرة. ينبغي على القادة في كلا البلدين النظر في التعاون في مثل هذه التحديات العابرة للحدود الوطنية، ليس كتنازل من طرف واحد ولكن كضرورة أساسية لكليهما.

لتحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة بشكل صحيح، يتعين على واشنطن أن تفكر في تسلسل كل منهما. لقد سعت الولايات المتحدة تاريخياً إلى التعاون أولاً والتنافس في المرتبة الثانية مع الصين. وفي الوقت نفسه، أصبحت بكين مريحة جدًا في التنافس أولاً وتتعاون في المرتبة الثانية، حيث تربط - صراحة أو ضمنيًا - عروض التعاون للتنازلات الأمريكية في المجالات ذات الاهتمام الاستراتيجي.

للمضي قدماً، ينبغي على واشنطن أن تتجنب أن تصبح الخاطب الشغوف بالتحديات عبر الوطنية. في الواقع، يمكن أن يحدّ من نطاق التعاون من خلال جعله ورقة مساومة. على الرغم من أنها قد تبدو غير بديهية، إلا أن المنافسة ضرورية على الأرجح للتعاون الفعال مع بكين. في العقلية الإستراتيجية الصفرية للعديد من المسؤولين الصينيين، فإن تصورات القوة الأمريكية وعزمها مهمة للغاية، والبيروقراطية الصينية تركز منذ فترة طويلة على التحولات في كليهما. بالنظر إلى هذه الحساسية، قد يكون من المهم بالنسبة لواشنطن إظهار قدرتها على الصمود، وحتى فرض التكاليف، مثلما تتحدث بجدية عن إيجاد قضية مشتركة. أفضل طريقة، إذن، هي القيادة بالمنافسة، والمتابعة بعروض التعاون، ورفض التفاوض على أي روابط بين المساعدات الصينية بشأن التحديات والتنازلات العالمية بشأن المصالح الأمريكية.

> إذا كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تعزيز الردع، وإقامة نظام تجاري أكثر عدالة وأكثر تبادلاً، والدفاع عن القيم العالمية، وحل التحديات العالمية، فهي ببساطة لا تستطيع أن تمارسها وحدها.

ما وراء ثنائية

هناك درس آخر للحرب الباردة ينبغي على صانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يضعوه في الاعتبار: أن أحد أعظم نقاط القوة للولايات المتحدة في منافستها مع الصين لا يتعلق بالبلدين أكثر من أي شخص آخر. يمكن للوزن المشترك

للحلفاء والشركاء الأمريكيين تشكيل خيارات الصين عبر جميع المجالات ـ ولكن فقط إذا قامت واشنطن بتعميق كل تلك العلاقات وتعمل على ربطها معًا. على الرغم من أن الكثير من النقاش حول المنافسة بين الولايات المتحدة والصين يركز على بعدها الثنائي، فإن الولايات المتحدة ستحتاج في نهاية المطاف إلى تضمين إستراتيجيتها الصينية في شبكة كثيفة من العلاقات والمؤسسات في آسيا وبقية العالم.

هذا هو الدرس الذي يجب على إدارة ترامب القيام به لتتذكره. يوفر التراجع عن هذه المؤسسات مهلة ومرونة على المدى القصير على حساب النفوذ الأمريكي على المدى الطويل ويسمح لبكين بإعادة تشكيل القواعد وتوسيع نفوذها داخل تلك المنظمات.

يتعين على الولايات المتحدة أن تعود إلى رؤية التحالفات كأصول تستثمر فيها بدلاً من خفض التكاليف. في غياب أي قدرة ذات مغزى على بناء شبكتها الخاصة من الحلفاء القادرين، فإن بكين لا ترغب أكثر من الولايات المتحدة في تبديد هذه الميزة طويلة الأجل. سيكون إنشاء تعايش واضح مع الصين أمرًا صعبًا تحت أي ظرف من الظروف، لكنه سيكون مستحيلًا تقريبًا بدون مساعدة. من اللافت أنه يجب أن يقال، لكن يجب أن يكون: لكي تكون فعالة، يجب أن تبدأ أي استراتيجية للولايات المتحدة بحلفائها.

العديد من المنظمات الدولية، من الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى منظمة التجارة العالمية، هي مؤسسات ساعدت الولايات المتحدة في تصميمها وقيادتها والتي وضعت قواعد الطريق المقبولة على نطاق واسع بشأن قضايا مثل حرية الملاحة والشفافية وتسوية المنازعات، والتجارة.

المصدر:

- Kurt M. Campbell and Jake Sullivan, Competition without Catastrophe: How America Can both Challenge and Coexist With China, foreign affairs, September/ October 2019.

يمكن أن تكون سوريا فيتنام تركيا

بقلم : مايكل روبن
ترجمة : هبة علي حسين

يهدد رجب طيب أردوغان ، مرة أخرى بغزو شـمال شـرق سوريا ، قد يتحدث أردوغان عن تهديد إرهابي من شمال سوريا ، لكنه لم يثبت وجوده بعد. بل على العكس تماما: لم يكن الأكراد السـوريون هم القوة المحاربة الأصلية الأكثر فعالية ضد الدولة الإسلامية ، بل هناك أدلة دامغة على أن تركيا تعاونت وربحت ، وفي بعض الأحيان كانت تنسـق مع الشـركات السورية التابعة لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية.

المناطـق التي يديرها الأكراد في سـوريا هي أكثر المناطق أمانًا وتسـامحًا داخل البلاد. إن رغبـة أردوغان في التغلب عليهـا لا علاقة لهـا بالإرهاب المفترض ، بـل تتعلق أكثر بالرغبة في توسـيع حدود تركيا ، والقضاء على سابقة أي حكم ذاتي كردي لا يخضع للإملاءات التركية ، والاسـتيلاء على آبار النفط المحليـة. احتلت تركيا أكثر من ثلث قبرص منذ أكثر من خمسـة وأربعين عامًا وتسـعى الآن إلى نهب مواردها الطبيعية. لقد طهرت عرقيا منطقة عفرين في سوريا ، وفتحت مكاتب بريد تركية مدنية في جاربولوس ، سـوريا ، حيث تعاملت بشـكل متزايد مع المناطـق التي تم فتحها. في باشـقا وأماكن أخرى ، تحتل تركيا مواقع استيطانية في العراق ترفض المغادرة منها. تحدث أردوغان عن استصلاح الأراضي مـن اليونان وبلغاريا ، وتشـمل الخرائط التركية بشـكل متزايد قطعًا كبيرة من الأراضـي المملوكة لجيران تركيا.

أردوغان يعتقد أن الفتح سـيكون سـهلاً. ترامب ليس لديه رغبة كبيرة في خوض حرب أخرى في الشـرق الأوسـط ، مثـل أوباما من قبله ، يميل إلـى تصديق تأكيدات أردوغان بشأن الأدلة ونصائح مساعديه. يقول كبار مسؤولي الإدارة في ترامب ، بشـكل خـاص ، أن المنطق الـذي يعمل عليه المبعوث الخاص جيم جيفري هو أنه مع انسحاب لا مفر منه ، فإن أي وعد يمكنه التماسـه من أنقرة لا يربح شيئًا مقابل لا شـيء. ولكن حتى لو لم يقدم جيفري غطاءًا دبلوماسـيًا لتركيـا ، فهو محق في أن القـوات الأمريكية قد تتبخر في وجه هجوم تركي.

قد يكون أردوغان مغـرورًا ، لكنه قد يقع في فخ. الطائرات بـدون طيار في تركيا قد تمنحها ميزة عسـكرية نوعية في الجبال والمناطق الريفية ولكنها قد تكون أقل فائدة في المدن السورية الشـمالية إذا كان الحد من الأضرار الجانبية يمثل أي مخـاوف. الأكراد لديهم خبرة واسـعة فـي القتال على الأرض. وفي الوقت نفسـه ، فإن عمليات التطهير السياسي الأخيرة للجيش التركي تجعل الجيش التركي قذيفة من نفسه السـابق. مع دخول المتمردين الأكراد طواعية إلى سـوريا بناءً على طلب تركيا كجزء من اتفاقية السلام السابقة ، فإن الأكراد السـوريين ليس لديهم مكان يذهبون إليه. قبل قرن من الزمان ، ذبحت القوات التركية الأرمن من خلال زحفهم في الصحراء حتـى وفاتهم ؛ الأكراد يرفضـون أن يكونوا تكملة. الغـزو التركي والتطهير العرقي - الهدف المعلن من

تركيا هو تسوية مليونين من العرب في المنطقة - سوف يشعل التمرد في شمال شرق سوريا وعبر تركيا.

حتى لو حقق الجيش التركي مكاسب مبدئية ، فقد يكون خطأ أردوغان الأكبر هو اعتقاده بأن القتال بين تركيا والأكراد السوريين سيظل محصوراً في ذلك. تورطت تركيا في حرب بالوكالة في قطاع غزة وليبيا وحرب سياسية ضد المملكة العربية السعودية. قد يدافع أردوغان عن حرية الصحافة في صحيفة واشنطن بوست ، لكنه في الحقيقة هو أعظم خصم لها. في حين أن اغتيال المملكة العربية السعودية لجمال خاشقجي أمر بغيض ، فإن اهتمام أردوغان كان يستخدم الحلقة فقط كوسيلة لنزع الشرعية عن المملكة العربية السعودية في سعيه لاكتساب الدور القيادي الرئيسي في العالم الإسلامي ، وفي نهاية المطاف ، مصلحة المطالبة بالتدويل في ظل منظمة الإسلاميين تعاون مكة.

في زيارتي الأخيرة (الكاتب) إلى شمال شرق سوريا ، فوجئت بوجود مسؤولي الدفاع والمخابرات السعوديين. مع انتشار الحرب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة ، فمن المعقول أن نتصور أن السلطات السعودية قد توفر الأسلحة والمخابرات للأكراد السوريين لنزف تركيا ، إن لم تزعزع استقرار البلاد داخليًا. وبما أن وكلاء أردوغان والمخابرات التركية مثل شركة المقاول الخاص سادات قد دعموا حماس ، فإن السلطات الإسرائيلية أيضًا قد تعتقد أن لديهم مصلحة في دعم أكراد تركيا عسكريًا. كذلك ، ربما ، اليونان ونظام الأسد في سوريا ، كلاهما ساعد ويدعم زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان في الماضي لنفس الأسباب الواقعية السياسية. قد تسير القوات التركية إلى سوريا بالغطرسة التي غزاها الجيش الأحمر أفغانستان ، أو دخلت الولايات المتحدة فيتنام. كما تعلم كل من موسكو وواشنطن ، فإن الدخول كان أسهل بكثير من الخروج.قد يعتقد أردوغان أن توجيه ضربة إلى الأكراد أثناء مصادرة نفطهم هو فوز لتركيا ، لكنه مخطئ. إنه ببساطة يفتح الباب أمام حرب استنزاف لا تستطيع تركيا تحملها والتي قد تخسرها في النهاية.

> لقد عانى الأكراد السوريون على يد كل من الأسد وتركيا ، لكنهم يقولون إنه إذا أُجبروا على الاختيار بين الاثنين ، فإنهم سيختارون الأسد على أردوغان في أي يوم.

المصدر:

- Michael Rubin, Syria Could be Turkey’s Vietnam, October 7, 2019, https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/syria-could-be-turkey%E299%80%s-vietnam-862

المحتويات

رؤية مستقبلية

ت	العنوان	الصفحة
١	سحب ترامب قواته يمنح تركيا نفاذاً الى سوريا-وفرصة لتنظيم «داعش» لاعادة تشكيل صفوفه	٤ - ٦
٢	تراث أبي بكر البغدادي الحقيقي	٧ - ٨

الملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١	استقالة رئيس الوزراء تعمق الأزمة السياسية في لبنان	١٠ - ١١
٢	لبنان ..الازمه الاقتصادية تؤدي الى التقشف	١٢ - ١٤
٣	السلام يتراجع في كولومبيا: كيف يمكن للولايات المتحدة المساعدة في الفوز بها مره اخرى	١٥ - ١٧
٤	العلاقات الامريكية-السعودية بعد عام من مقتل خاشقجي	١٨ - ١٩
٥	العلاقات الصينية –الهندية ..الوضع الراهن وتأثيره	٢٠ - ٢٢
٦	اليكم ماتعنيه صفقة بوريس جونسون الجديدة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي	٢٣ - ٢٦
٧	انتصار ترامب ؟ امريكا تغادر سوريا اخيراً	٢٧ - ٢٩
٨	رابطة حرية الانترنت : كيفية صد الاعتداء الاستبدادي على شبكة الانترنت	٣٠ - ٣٥
٩	حملة تركيا على رؤساء البلديات الاكراد قد تأتي بنتائج عكسية	٣٦ - ٣٩

الملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١٠	رئيس البنتاغون : ((نحن لانتخلى عن الاكراد))	٤٠ ـ ٤١
١١	روسيا تستعد لنزاع مع الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي	٤٢ ـ ٤٤
١٢	كيف سيكون الانسحاب من افغانستان؟	٤٥ ـ ٤٧
١٣	المنافسة بدون كارثة : كيف يمكن لامريكا ان تتحد وتتعايش مع الصين	٤٨ ـ ٥٧
١٤	يمكن ان تكون سوريا فيتنام تركيا	٥٨ ـ ٥٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منظمة غير حكومية N.G.O

www.hcrss.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2353) لسنة 2019

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٥٣) لسنة ٢٠١٩

العنوان : بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ قرب السفارة الصينية
موبايل : 07804734051
البريد الالكتروني : hcriraq@yahoo.com